

مذكرة التوثيق الشرعية

مجلس ۱۰۰ و ۱۰۱

1712

ماؤ نصرا

علي قراعه

نفاذی بحکامہ مصر الشرعیہ

منقول من الطبع محفوظة المؤلف

Aug. 7, 1947, 6

کتاب مطبوعه الرشاد بدارخ محمد علی ارموا مختصر

مذكرة التوثيق الشرعية

لؤلؤها

علي بن أبي طالب

القاضي بحكمة مصر الشرعية

مفرد الطبع محفوظ للمؤلف

١٩٢١ م ١٣٤٠ هـ

مطبعة الزغائب بشارع محمد علي بدار المؤيد بمصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلي آله وصحبه
أجمعين . وبعد فهذه مذكرة بدروس التوثيق الشرعية التي أقيمت لطلبة
السنة الخامسة من القسم الثانوي بالأزهر الشريف حسب المقرر عليهم
وزجر الله سبحانه وتعالى أن تكون قد وفقت المقصود وأدت المرغوب

﴿ الكلام على الوثيقة والتوثيق والموثق ﴾

قد يتفق مالك دار مع آخر على أن يبيعه داره بثلثين يذكرانه فيذهبان
إلى رجل معروف بالعلم ليكتب لهما ما اتفقا عليه على الوجه الشرعي
وقد يرهن شخص أرضه لآخر في مقابلة مقدار من المال يأخذه منه فيقصدان
رجلا موثوقا به ليكتب لهما ذلك على الوجه الآثم وقد تدعو رغبة الخير
شخصا من الناس إلى أن يقف عقارا من عقاراته على مصالح مسجد لتدوم
الصلاة فيه أو على مدرسة ليستمّر التعليم فيها أو على الفقراء قصد إطعامهم
وكسوتهم أو على كذا أو على كذا من سبل الخير فيذهب إلى رجل فقيه عالم
بشروط صحة الوقف خبير بكيفية كتابته ليكتب له على الوجه الأحكم
وقد تكون ذمة المرء مشغولة بدين غير معلوم وليس به ضحك فيجب أن
يظهر هذا الدين ويعترف به لصاحبه أبراء للتمتة وخوفا من عقاب خالقه أن
أخفى الأمر ولم يظهره فيذهب إلى من يكتب له ضحك إقراره بهذا الدين لصاحبه
بالشكل الذي لا يدع حلا للنزاع والخصام وهكذا يعمل في كل تصرف يراد

اثباته من الاسقاطات والتبرعات والافقرارات والمعقود وغير ذلك فانه يقصد الي كتابتها على أحسن وجوها وحيثئذ يكون قد كتب بكل من البيع والرهن والوقف والافقرار وباقي التصرفات ورقة مدون فيها ما صدر من التصرف منسوبا الى صاحبه بأي شيء تسمى هذه الورقة - الجواب لها تسمى وثيقة ومن كتبها يسمى موثقاً ثم اذا كتبت الوثيقة المذكورة مراعى فيها الشروط الشرعية اللازمة في مثلها حسب ما ذكره الفقهاء سميت وثيقة شرعية وسمى كاتبها موثقاً شرعياً وسمى فعله أي كتابته لها على الوجه الشرعى موثقاً شرعياً

﴿ الكلام على ان الكتابة ليست شرطاً لصحة التصرفات ﴾
هذا وليست كتابة التصرفات على الوجه الذي ذكرنا واجبة شرطاً لصحتها بل هي صحيحة بمجرد صدورها مستوفية شروطها الشرعية سواء كتبت أو لم تكتب فتم حصل عقد البيع بين المتبايعين وتم الايجاب والقبول ولم يوجد ما يخل به من جهالة المبيع أو جهالة الثمن أو غير ذلك فقد صح وترتب عليه حكمه وان لم يكتب فيصبح المبيع ملكاً للمشتري ويصبح الثمن ملكاً للبائع وكذلك متى أقر شخص طامناً مختاراً بحق لا آخر مستوفياً شروط صحة الافقرار صح افقراره وترتب عليه موجه وصار مؤخذاً به وان لم يكتب هذا الافقرار وكذلك متى وقف أرضه على جهة خيرية عنها أو على جهة أهلية عنها وجعل آخره لجهة بر لا تنقطع وكان مستوفياً شروط صحته المنصوص عليها صح هذا الوقف وترتب عليه حكمه وان لم يكتب فيكون ربه لمن وقف عليهم حسب شرط الواقف وهكذا باقى التصرفات بجميع أنواعها فانها تصح وان لم تكتب الا أن كتابتها فيها فوائد كثيرة تظهر مما يذكر بعد

﴿ الكلام على ان الوثيقة تكون شرعية ﴾

(وان كتبها غير القاضي أو مأذونه)

هذا ومتى كتبت الوثيقة حسب الشروط الشرعية في كتابة أمثالها كانت وثيقة شرعية سواء كان الكاتب لها قاضيا شرعيا أو مأذونه أو غير ذلك وسواء كانت رسمية أي صادرة من موظف في إحدى المصالح العمومية وكان مختصا بمقتضى وظيفته بإصدارها وذلك كوثائق الزواج الصادرة على يد المأذون الشرعي أو كانت غير رسمية أي صادرة على يد غير مختص بإصدارها حسب القانون وذلك كوثيقة الزواج التي كتبها أحد العامة ممن لم تكن له صفة رسمية في ذلك إلا أنه لما كان الغرض أن القاضي الشرعي أعلم الناس بالشروط اللازمة في التوثيق وأدراهم بما يجب ذكره وما يجب تركه وكان ما يكتب على يديه موافقا للواقع في الغالب لشدة تحريه الصواب وتدقيقه للتأكد من شخصية من يحضر أمامه ومن أحقية كل ما يسطر على يديه وكان بذلك يبعد احتمال التزوير فيما يصدر على يديه من التصرف لما كان الأمر كذلك كترهافت الناس على أن يقيدوا ما يصدر منهم من بيع أو رهن أو وقف أو اجارة أو صلح أو توكيل أو اقرار أو غير ذلك أمام القاضي الشرعي أو مأذونه ويسمي ما يصدر من ذلك أمامه بالأشهاد الشرعي وعند تعدد ما يصدر أمامه من التصرفات تسمى بالأشهادات سواء كانت من نوع واحد كبيع وبيع ورهن ورهن أو من أنواع مختلفة كبيع ورهن ووقف وانما يميز كل اشهاد عن غيره بنوعه فيقال اشهاد ببيع واشهاد بوقف واشهاد بتوكيل واشهاد بصلح الى غير ذلك من الاشهادات التي لا تقف عند حد

وإنما سمي هذا اشهاداً لأن البائع أو الراهن مثلاً يأتي بشاهدين ويشهدهما على البيع أو الرهن فكان بذلك مشهداً وكان ماصداً منه اشهاداً ويتميز بذكر ما يتعلق به من بيع أو رهن أو اجارة الى غير ذلك وعلى كل حال فإن دقة ما يكتب على يد القاضى الشرعى أو مأذونه لا تمنع اعتبار ما يكتب على يد غيره متى كان مستوفياً للشروط الشرعية ومتى قامت القرائن على صحته وخلوه من التزوير وبهذا تكون الاوراق الرسمية وغير الرسمية سواء فى الاعتبار شرعاً الا أن قانون المحاكم الشرعية المعمول به الآن فرق بين الامرين فى القضاء فاعتبر الورقة الرسمية وأهل ماعداها فى بعض الاشياء وفى بعض الاشياء قيد الورقة غير الرسمية بقبول كثيرة ولم يقيد الورقة الرسمية بأي قيد يظهر ذلك من ملاحظة مانص عليه فى المواد الآتية من لأئحة المحاكم الشرعية وهى

(١) المادة (١٠٠) لا تسمع عند الإنكار دعوى الوصية أو الإيلاء أو الرجوع عنها أو العتق أو الإقرار بواحد منها وكذا الإقرار بالنسب بعد وفاة الموصى أو المقتى أو المورث فى الحوادث السابقة على سنة ألف وتسعمائة وأحدى عشرة الأفر نكية الا اذا وجدت أوراق خالية من شبهة التصنع تدل على صحة الدعوى . وأما الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وأحدى عشرة الأفر نكية فلا تسمع فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصي أو المقتى أو المورث الا اذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها أمضاؤه كذلك تدل على ما ذكر

(٢) المادة (١٠١) (ق ٢٣ سنة ١٩١٣ م) لا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الطلاق أو الإقرار بهما بعد وفاة أحد الزوجين فى الحوادث

السابقة على سنة ألف وتسعمائة وأحدى عشرة الاف نكية سواء كانت مقامة من أحد الزوجين أو من غيره الا اذا كانت مؤيدة بأوراق خالية من شبه التزوير تدل على صحتها ومع ذلك يجوز سماع دعوى الزوجية أو الاقرار بها المقامة من أحد الزوجين في الحوادث السابقة على سنة ألف وثمانمائة وسبع وتسعين فقط بشهادة الشهود وبشرط أن تكون الزوجية معروفة بالشهرة العامة ولا يجوز سماع دعوى ماذ كر كله من أحد الزوجين أو من غيره في الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وأحدى عشرة الا اذا كانت ثابتة بأوراق رسمية أو مكتوبة كلها بخط المتوفي وعليها امضاءه كذلك

(٣) المادة (١٣٧) (ق ٣٣ سنة ١٩٢٠ م ٥) يمنع عند الانكار سماع دعوى الوقف أو الاقرار به أو استبداله أو الادخال أو الاخراج وغير ذلك من الشروط التي تشترط فيه الا اذا وجد بذلك اشهاد ممن يملكه على يد حاكم شرعي بالقطر المصرى أو مأذون من قبله كالمبين في المادة (٣٦٠) من هذه اللائحة وكان مقيدا بدفتر احدى المحاكم الشرعية المصرية . وكذلك الحال في دعوى شرط لم يكن مدونا بكتاب الوقف المسجل وفي دعوى مستحق لم يكن من الموقوف عليهم وقت الدعوى بمقتضى ماذ كر . ولا يعتبر الاشهاد السابق الذكر حجة على الغير الا اذا كان هو أو ملخصه مسجلا بسجل المحكمة التي بدائرتها المقار الموقوف طبقا لاحكام المادة ٣٧٤ من هذه اللائحة

فيؤخذ مما ذكر أن دعوى الوصية والايصاء وما عطف عليها في الحوادث الواقعة من سنة ١٩١١ الافرنكية لا تسمع عند الانكار بعد وفاة الموصى أو المقتق أو المورث الا اذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفي وعليها امضاءه تدل على ماذ كر وبذلك تكون الورقة

العرفية التي تضمنت أو الإيصاء أو باقى ما ذكر ولم تكن جميعها بخط المتوفى وعليها امضاؤه غير معتبرة فلا تسمع معها دعوى هذه الاشياء ولا تثبت بها بخلاف الورقة الرسمية المتضمنة ما ذكر فلو ان رجلا لم يتعلم الكتابة مات له ابن فى حياته وترك أولادا ضامفا قراء فأراد جدم ان يواسيهم بان يوصى لهم بمثل نصيب ولد ذكر من أبنائه بعد وفاته فأحضر الكاتب وأملأه وصيته وأشهد عليها الشهود العدول ووضع على الكتاب ختمه ووضع الشهود امضاءاتهم ثم مات هذا الرجل مستريح الضمير من أن أبنائه ابنة الميت سيعيشون فى رغد مع أبنائه فيما تركه لهم فما كان من أبنائه الا أن أغواهم الطمع فأنكروا هذه الوصية فرفع الموصي لهم دعوى عليهم فأصروا على انكارهم لها فقدم المدعون تلك الورقة الى القاضي فراها غير مكتوبة بخط المتوفى ورأى أن القانون يقضى عليه فى مثل هذه الحالة بأن يقرر عدم سماع هذه الدعوى فقرر ذلك وخرج المدعون وهم ييكون وعلى حقهم الضائع يتوجمون ومن القاضي وقضائه يتأقنون ولا ذنب للقاضي وانما هو القانون وكذلك الحال فى باقى ما ذكر ومثل ذلك دعوى الزوجة أو الطلاق أو الاقرار بها بعد وفاة أحد الزوجين فى الحوادث الواقعة من سنة ١٩١١ الافرنكية فانها لا تسمع الا اذا وجدت أوراق رسمية تثبتها أو كانت مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها امضاؤه فلو أن رجلا وامرأة اتفقا على أن يتزوجا ببعض وكتب عقد الزواج بحضور الشهود العدول وأمضيا على هذا العقد وكذلك أمضى الشهود الا أن الزوجين لم يكتبيا كتاب عقد الزواج بخطهما ولم يصدر عقدهما على يد القاضي ولا مأذونه ثم عاش الزوجان مع بعضهما ماعاشا ووزقا من البنين والبنات عددا غير قليل ثم ماتت الزوجة وتركّت من الاموال الدور والضياع فوضع

أولادها يدم على تركتها وادعوا أنهم الوارثون لها وحدهم وأنكروا زوجية أيهم لها واستحقاقه لشيء من تركتها وأصروا على هذا الظلم وهذا العقوق فرفع الزوج أمره الى القضاء طالبا الحكم له بزوجيته لها وأمرهم بإعطائه حقه من ميراثه في تركتها فازدادوا تصميما على انكارهم تزوجه بها فقدم للقاضي كتاب زواجه بها فلم يجد القاضي رسميا ولا مكتوبا جميعه بخط الزوجة ولم يجد عنده غيره فقرر القاضي بعدم سماع هذه الدعوى - فقيا ذكر جميعه قيد القانون الورقة العرفية بأن تكون جميعها مكتوبة بخط المتوفى وعليها امضاؤه ولم يقيد الورقة الرسمية بأي قيد . اما فيما يتعلق بالوقف والاقرار به وباقي ما ذكر بالمادة ١٣٧ فان القانون ألغى اعتبار الورقة العرفية وجعل الدعوى بهذه الاشياء مع انكارها لاسمع الا اذا وجد بذلك اشهاد شرعي ممن يملكه على يد الحاكم الشرعي بالقطر المصري وكان مقيدا بدفتر أحدي المحاكم الشرعية المصرية فلو أن شخصا جمع علماء بلدته وأشهدهم على وقفه وكتبوا بذلك كتابا مستوفيا كل الشروط الشرعية وكتبه هو بخطه ووضع عليه أمضاءه ووضع الشهود كذلك أمضاءاتهم وعلم بذلك القاضي والدائي الا أنه لم يثبت ذلك أمام الحاكم الشرعي ولم يقيده بدفتر أحدي المحاكم الشرعية ثم اختصته المتينة فز هذا الموقوف على أبنائه فوضعوا أيديهم عليه وقالوا مال أينا ونحن ورثته فادعى عليهم أن هذا وقف فأنكروا ذلك فقدم ذلك الكتاب لابنائه فلم يوجد . طالبا لما نص عليه في اللائحة فيثبت لايستعاض القاضى الا أن يقرر بعدم سماع هذه الدعوى وبذلك تكون هذه الورقة العرفية لم تجعل لها قيمة بالمره - ليس هذا فقط بل ان المادة ١٣٧ المذكورة لا تجعل الورقة الرسمية قيمة الا اذا كانت صادرة من محكمة من محاكم مصر الشرعية ويترتب

علي ذلك أنه اذا ذهب شخص الى مدينة استامبول وحضر امام قاضيه الشرعي بالمحكمة الشرعية وأشهد على نفسه انه وقف ارضه الكائنة بسيوط وعينها ووضع شروط وقفه استحقاقا ونظرا وقيد ذلك بمحكمة استامبول واخذ كتابا بذلك الوقف ثم قدم ذلك الكتاب في محكمة من محاكم مصر لاثبات ذلك الوقف فانه لا يقبل مثبتا وتعين التقرير بعدم سماع هذه الدعوى حيث أن الاشهاد بالوقف المذكور صدر بمحكمة أجنبية عن محاكم القطر المصري . من هذا جيمه يعلم أن كثيرا من الحقوق تذهب وتضيع بسبب أن أهلها تساهلوا فيها واكتفوا بتدوينها في وثائق عرفية ولم يقيدها بدفاتر احدي المحاكم الشرعية حتى تحوز الصفة الرسمية وحتى لا يتحكم فيها التانون التحكم الذي ظهر بأجل ييان فيما ذكرناه من المواد . لهذا ننصح لكل من أراد وصية أو إيصاء أو وقفا أو بيعا أو رهنا أو غير ذلك أن يذهب الى المحكمة الشرعية ويشهد علي نفسه بما يريد اثباته من التصرفات حتى يأخذ بذلك سنداً شرعياً رسمياً مقبولا في كل ظرف وحال

❦ تاريخ التوثيق الشرعي ❦

كان بودى أن أتمكن من معرفة تاريخ أول وثيقة كتبت في الاسلام الا ان هذا المطلب صعب المنال لعدم عناية المؤرخين بذلك ولكننا مع هذا علمنا أنه في السنة السادسة من الهجرة كتب كتاب صلح بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين قريش وكان سهيل بن عمرو رسول قريش في ذلك وهو ما يسمى بصلح الحديبية وكان الكاتب له سيدنا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وهو (باسمك اللهم هذا ما صلح عليه محمد بن عبد الله سهيل بن عمرو اصطلاحاً على وضع الحرب عن الناس عشر سنين يأمن فيهن الناس ويكف

(٢٢)

بعضهم عن بعض علي أنه من أبي رسول الله من قریش بنیر أخذ وليه رده عليهم ومن جاء قریشا بمن مع رسول الله لم ترده عليه وأن يبتنا عينة مكفوفة وأنه لا أسلال ولا أغلال وأنه من أحب أن يدخل في عقد رسول الله وعهده دخل فيه ومن أحب أن يدخل في عقد قریش وعهدهم دخل فيه) وبعد الفراغ من الكتاب أشهد على الصلح وجالا من المسلمين ورجالا من المشركين وكان النبي صلى الله عليه وسلم قال أولا لكتابه اكتب بسم الله الرحمن الرحيم فقال سهيل لا أعرف هذا ولكن اكتب باسمك اللهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكتب باسمك اللهم فكتبها ثم قال له اكتب هذا ماصالح عليه محمد رسول الله فقال سهيل لو شهدت أنك رسول الله لم أقاتلك ولكن اكتب اسمك واسم أبيك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكتب هذا ماصالح عليه محمد بن عبد الله فكتب ذلك وبذلك جاء الكتاب بالصفة التي دوت أولا - - وعلمنا أيضا ان سيدنا أبا بكر الصديق رضي الله عنه كتب عهدا لأهل نجران هذه صورته (بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب من عبد الله أبي بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل نجران أجارهم من جنده ونفسه وأجاز لهم ذمة محمد صلى الله عليه وسلم الا ما رجع عنه محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمر الله عز وجل في أرضهم وأرض العرب ان لا يسكن بها دينان أجارهم على أنفسهم بعد ذلك وملتهم وسائر أموالهم وحاشيتهم وعاديتهم وغائبهم وشاهدتهم وأسقفهم ورهباهم ويقيمهم حيثما وقعت وعلي ماملكت أيديهم من قليل أو كثير عليهم ما عليهم فاذا أدوه فلا يحشرون ولا يشرون ولا يشر أسقف من أسقيته ولا راهب من رهبانيته ووفي لهم بكل ما كتب لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم

وعلي مافي هذا الكتاب من ذمة محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وجوار المسلمين وعليهم النصيح والاصلاح فيما عليهم من الحق شهد المسور بن عمرو وعمر بن مولى أبي بكر (كذلك علمنا أن سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه كتب كتاب صلح لأهل أيليا صورته (بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين أهل أيليا من الامان أعطاهم أمانا لا تقسمهم وأموالهم ولكنائسهم وصلبانهم وسقيما وبريها وسائر ملتها أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينتقص منها ولا من حيزها ولا من صليبهم ولا من شيء من أموالهم ولا يكرهون على دينهم ولا يضلوا أحد منهم ولا يسكن بأيليا معهم أحد من اليهود وعلى أهل أيليا أن يسطوا الجزية كما يطوي أهل المدائن وعليهم أن يخرجوا منها الروم والصوت فمن خرج منهم فإنه آمن على نفسه وماله حتى يلفوا . أمهم ومن أقام منهم فهو آمن وعليه مثل ما على أهل أيليا من الجزية ومن أحب من أهل أيليا أن يسير بنفسه وماله مع الروم ويخلى يعمهم وصلبهم فأنهم آمنون على أنفسهم وعلى يعمهم وصلبهم حتى يلفوا . أمهم ومن كان بها من أهل الأرض قبل مقتل فلان فمن شاء منهم فقد وعليه مثل ما على أهل أيليا من الجزية ومن شاء سار مع الروم ومن شاء رجع إلى أهله فإنه لا يؤخذ منهم شيء حتى يحصد حصادهم وعلى مافي هذا الكتاب عهد الله وذمة رسوله وذمة الخلفاء وذمة المؤمنين إذا أعطوا الذي عليهم من الجزية شهد على ذلك خالد بن الوليد وعمر بن العاص وعبد الرحمن بن عوف ومعاوية بن أبي سفيان (هذا إلى ما كتبه الخلفاء وملوك الاسلام وأمراء جيوشهم بعد ذلك من كتب المهادت والصلح بينهم وبين الامم الأخرى ومن يتبع الكتب وما ذكره المؤرخون عما حصل في مختلف الاوقات وينظر فيما جرى

الناس عليه في معاملاتهم يجد من ذلك الشيء الكثير فإذا اعتبرنا أن وثيقة صلح الحديدية أول وثيقة ذات قيمة كبيرة عرفت في الإسلام وكان ذلك في السنة السادسة من الهجرة أمكننا أن نجزم بأن الأمة الإسلامية لم تهمل استعمال الوثائق من بدء ظهور أمرها إلى الآن سواء أكان ذلك في المعاهدات وكتب الصلح بينهم وبين من يسلمون من الأمم أو كان ذلك في المعاملات التي تجري بينهم من بيع أو رهن أو اجارة أو وصية أو غير ذلك من باقي التصرفات بجميع أنواعها وهما في دفتار المحاكم الشرعية مملوءة بذلك مما يرجع المهد به إلى زمن بعيد

﴿ فوائد التوثيق ﴾

للتوثيق أي كتابة الوثائق بما يصدر من التصرفات فوائد عدة لا يمكن حصرها وإنما نذكر منها الفوائد الآتية لأنها أهمها وهي

(١) صيانة الأموال من أن تكون عرضة للضياع بأنكارها وعدم التمكن من اثباتها إذا لم تكن هناك وثيقة بها مع أنا مأمورون بصيانتها منهون عن اضاعتها فلو فرضنا مثلاً أن شخصاً اقترض آخر ألف جنيه ولم يكتب بذلك وثيقة ولم يشهد عليه شاهدين ثم دخل نفس المستقرض الطمع فأنكر هذا الاقتراض فلم ير المقرض إلا أن يرفع الأمر إلى القضاء فأصر المستقرض على أنكاره فطلب من المقرض ما ثبت له دعواه فلم يتمكن من ذلك لعدم وجود وثيقة يده وعدم وجود شاهدين على قرضه فطلب تحليف المدعي عليه اليمين فحلفها غموساً فحكم القاضي بمنع المدعي من دعواه فهنا قد ضاع هذا المال على صاحبه بسبب إهماله في كتابة وثيقة به . ولو كان قد كتب به وثيقة لما استطاع المستقرض أن ينكر ماله وكان المال قد حفظ له . والحفاظة عليه واجبة . ولا

يقال ان الشهود تفنى عن الوثيقة لانه وأن كانت الشهود تثبت بها الحقوق وحدها بدون حاجة الى شيء معها الا انهم عرضة لأن يموتوا وأن يحبسوا وأن يوجد لديهم ما ينضمهم من التمكن من الحضور أمام القاضي ليشهدوا بما علموا . وقد يرد القاضي شهادتهم لقصور فيها أو لفسقهم . وقد يغيرون شهادتهم طعما في مال يأخذونه من المدعى عليه . أو خوفا من عقاب ينزله بهم هو أو أحد أقاربه . وقد لا يستطيعون أن يعوا ما يراود أشهادهم عليه لكثرة تفرعه كوقف مشتمل على أجزاء موقوفة كثيرة وعلى شروط جمة في الاستحقاق والنظر وكل هذه الاشياء غير موجودة فيما اذا كتب بالحق وثيقة فانها تكون بيد المدعى يقدمها للقضاء عند الحاجة اليها

(٢) قطع المنازعة بين المتعاملين فانه اذا فرضنا أن شخصا باع داره لآخر بشمن معلوم مؤجل الى أجل معلوم ولم يكتب بذلك وثيقة ومضى على ذلك زمن فانه يحدث النسيان لهما فينسيان مقدار الثمن كما ينسيان مقدار الاجل فتند المطالبة بالثمن يحصل بينهما النزاع فيقول البائع كان الثمن ألف جنيه ويقول المشتري لا بل كان تسعمائة كذلك يحصل بينهما النزاع في مقدار الاجل فيقول البائع كان شهرين وقد مضيا فحل بذلك عليك الثمن . ويقول المشتري لا بل كان خمسة اشهر ولم تأت بمد فلم يحل الثمن فليس لك حق المطالبة به ويكثر بينهما المراج في ذلك . وبكتابة الوثيقة يتمتع كل ذلك لانها يرجعان اليها فيعرفان الحقيقة في مقدار الثمن والاجل وينفذان ما دونها . وقطع المنازعة مرغوب فيه فما أدري اليه من كتابة الوثائق مرغوب فيه أيضا

(٣) التحرز عن العقود القاسية فإن المتعاقدين قد لا يهتديان الى الاسباب القاسية للعقد فاذا لم يكتبوا وثيقة بعقدتهما وعقداهما فيها فانه قد يكون

مشتملا على ما يفسده وهما لا يدريان فيبقى عقدهما هذا قابلا للنقض في المستقبل باظهار ما اشتل عليه من المفسدات. اما لو ذهب الى كاتب الوثائق الخبير بكتابتها لاخبرهما بما يفسد عقدهما فيرجعان عنه ثم يكتبان الوثيقة بالمقد الصحيح خالية من كل ما يطل هذا المقد ولا شك في أن صحة العقود مرغوب فيها حتى لا تكون عرضة للنقض وحتى يأمن الانسان على ما اشترى انه أصبح ملكه لا ينازعه فيه منازع. وعلى ما رتب أن أنه أصبح في قبضة يده بماله لا يمكن لاحد أن ينزعه منه مادام لم يقبض بدل رهنه. وهكذا من آثار باقي التصرفات الأخرى فما ادي اليها وهو كتابة الوثائق بها مراعى فيها الشروط الشرعية مرغوب فيه أيضا هذا ولما في كتابة الوثائق من الفوائد التي ذكرت والتي لم تذكر أو شدد الله سبحانه وتعالى اليها حيث قال (اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه) وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكتابة في المعاملة بينه وبين من عامله وفيما قلنا فيه عماله من الامانة وفي الصلح فيما بينه وبين المشركين والتزمها الناس في معاملاتهم في الغالب من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا

﴿ شروط التوثيق ﴾

ليست كل وثيقة تكتب بتصريف من بيع أو رهن أو اجارة أو غير ذلك تسمى وثيقة شرعية بل أنما تسمى كذلك اذا كتبت حسب الشروط التي نص عليها الفقهاء وهي

(١) أن تكون مشتملة على تعريف المتصرف من بائع أو مشتر أو مؤجر أو مستأجر أو غير ذلك بحيث يتميز عن غيره من باقي الناس حسب العادة في الغالب ثم ان كان المتصرف مشهورا بالاسم اكتفى بذكر اسمه بدون

احتياج الى ذكر اسم الأب والجدة وذلك كشرح وعطاء وأمثالها وأن لم يكن المتصرف مشهورا بالاسم وجب لاجل تعريفه ذكر اسم أبيه مع اسمه عند أبي يوسف ووجب ذكر اسم أبيه واسم جده مع اسمه عند أبي حنيفة ومحمد ولم يكف عندهما ذكر اسم الأب الا أنه يقوم مقام الجدة عندهما في ذلك ذكر الفخذ الخالص به من قبيلته اذا كان لا يشاركه غيره في اسمه واسم أبيه لاعتالة وكذلك ذكر الصنعة التي لا يشاركه غيره فيها تقوم مقام ذكر الجدة . وأن ذكر اسم الجدة والقبيلة الا انه يوجد في القبيلة من يشاركه في هذا النسب لم يكف ذلك لأجل التعريف بل يجب ذكر شيء آخر كالصنعة والحلية واللقب وان كان يعرف بالكنية وحدها نحو أبي حنيفة وأبي يوسف كني ذكرها وحدها وان كان لا يعرف بها لم تكف هذا اذا لم يكن المتصرف عتيقا لغيره أو مملوكا لغيره أو مكاتبا لغيره فان كان أحد الأشخاص المذكورين نسب الى مالكه أو ممتلكه أو مكاتبه ثم نسب هذا المالك أو الممتلك أو المكاتب بأن ذكر اسمه واسم أبيه وجده وذلك كأن يقال باع فلان الهندي مملوك فلان بن فلان وهو مأذون له من جهة مولاه هذا في جميع أنواع التجارات أو يقال رهن فلان التركي عتيق فلان بن فلان بن فلان أو يقال استأجر فلان الرومي مكاتب فلان بن فلان بن فلان ويفعل مثل ذلك في الامة اذا كانت هي المتصرفة . فان كان الممتلك كان عتيقا لغيره نسب أيضا هذا الممتلك الى من أعنته بالصفة المذكورة فيقال فلان الهندي عتيق فلان التركي عتيق الامير فلان بن فلان بن فلان . هذا هو ما به أصل التعريف أما الحلية واللقب الذي لا يشين فهما ليسا من أسباب التعريف ولكن بهما زيادة التعريف لهذا كان الاولى ذكرهما كما يذكر كل شيء به زيادة التعريف

من هذا جميعه يعلم أن العرض هو التعريف لا كثرة الحروف فحيث وجد كفى وحيث لم يوجد احتيج الى ما يوجد واما كان أصل التعريف يكون بذكر الاسم واسم الأب واسم الجد لانه قد يتفق اسم رجلين واسم ايهما في العادة فلا يمتاز أحدهما عن الآخر فإذا ذكر الجد حصل التمييز بينهما باعتبار الظاهر لأن الغالب أنه لا يتفق اسم رجلين واسم ايهما واسم جد هما فروعى هذا الغالب ولم ينظر للتأخر القليل

(٢) أن تكون مشتملة على تعريف المنصرف فيه من مبيع ومستأجر ومترهن وغير ذلك ثم اذا كان عقارا كان تعريفه بذكر حدوده الاربعة والبلدة والحلة والسكة الا أنه في ظاهر الرواية يبدأ بالأثم من ذلك وهو البلدة ثم الحلة ثم السكة ثم الحدود لان العام يتميز بالخاص دون العكس وهذا كما في النسب فإنه يذكر اسم الشخص أولا والمشاركون له فيه كثيرون فاذا ذكر اسم أبيه قل المشارك وحصل له نوع من التخصيص فاذا ذكر اسم جده تخصص واندم المشارك في الغالب فيقال دار في بلدة كذا بقسم كذا بشارع كذا وهذا هو مختار محمد بن الحسن واختار أبو زيد البغدادي أن يبدأ بالأخص من ذلك كما في النسب فإنه يبدأ أولا بذكر اسم الشخص لانه أخص به ثم يذكر اسم أبيه فاسم جده . فيقال على هذا دار في سكة كذا في حلة كذا في بلدة كذا والنتيجة على كلا الأمرين واحدة وأن كان الاول أحسن لما ذكر ثم تكتب الحدود الاربعة ولا بد من ذكرها جميعها ولا يكتفي في كتابة الوثائق بأقل من الاربعة لانه وأن كان بعض العلماء قال أن التعريف يحصل بذكر حد واحد وزوي عن أبي يوسف انه يحصل بذكر حدين والمذهب أنه يحصل بذكر ثلاثة حدود ألا أن زفر قال انه لا يحصل الا بذكر

الحدود الاربية والوثيقة تكتب على أحوط الوجوه وتحرز فيها عن مواضع الخلاف فمراعاة خلاف زفر قلنا لابد من كتابة الحدود الاربية حتي يكون التعريف حاصلًا على جميع الاقوال . وعند كتابتها يكتب بعدها البحرى مثلا ينتهي الى دار فلان أو يلاصق دار فلان أو لزيق دار فلان وهكذا الى آخر الحدود الاربية . وهذه الالفاظ أحسن من أن يكتب بعدها الشرقي مثلا دار فلان لانه على احدى الروايتين عن أبي يوسف يدخل الحد مع المحدود في البيع . فلو كان التصرف الذى كتبت به الوثيقة يما وكتب الحد فيه بهذه الكيفية لأدى هذا الى فساد البيع ان كان الحد مسجداً أو طريق العامة لانه يكون جامعا بين ما يجوز يمه وما لا يجوز مع اجمال الثمن والى أن ثبت الخيار للشترى ان كان الحد دار فلان ولم يرض فلان بتسليمه داره فلاحتراز من هذا ومراعاة للخلاف قلنا ان استعمال الالفاظ الأولى عند ذكر الحدود أحسن من استعمال اللفظ الأخير عند ذكرها هذا اذا كان التصرف يما مثلا وكان المبيع دارا تامة فلو كان المبيع بيتا مينا من دار وجب تعريف هذا البيت بذكر حدوده الاربية وذكر حقه فى الطريق فى ساحة الدار الى باب الدار الاعظم وتوضيح عرض الطريق وطوله وذكر موضعه من الدار من أنه على يمين الداخل أو على يساره أو مقابله وهذا مع ذكر حدود الدار التى منها هذا البيت - هذا اذا كان المقود عليه منزرا فلو كان نصيبا شائعا فى دار غير مقسومة كالثلث والرابع وما شابه ذلك لم يكتب حدود ذلك الجزء المبيع لكونه ليس بمفروز فليست له حدود خاصة حتى تذكر . وانما يكتب حدود الدار التى تشمل على هذا الجزء المبيع الشائع فيقال اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان جميع سهم واحد من سهمين وهو النصف مشاعا من جميع الدار القلاية

ويذكر حدودها الأربعة أو يقال اشترى جميع سهم واحد من ثلاثة أسهم وهو الثلث مشاهما . أو جميع سهم واحد من أربعة أسهم وهو الربع مشاهما من جميع الموضع القلاني ويحدده . وهكذا في جميع الأجزاء المشاعة يكتفى فيها بتحديد السكل الذي منه هذا الجزء لكونه ليس له حدود خاصة فجعل تحديد ما اشتمل عليه تحديدا له . هذا ولا بد من ذكر أسماء أصحاب الشأن في الأراضى التى حدد بها العقار للتصرف فيه على وجه يقع به التعريف فان كان لا يحصل الا بذكر الأب والجد أيضا ذكر كل منهما وجوبا وان احتيج مع ما ذكر الى اللقب ذكر وجوبا أيضا وان كفى ذكر اللقب مع ذكر اسم الأب اكتفى به

(٣) ان تكون مشتملة على تعريف الثمن فى البيع تعريفا مانعا من الجملالة والنزاع ان كانت مكتوبة ببيع والكلام فيه أن يقال الثمن لا يخلو حاله أما أن يكون موزونا أو مكيلا أو معدودا أو منروعا أو عروضا أو حيوانا أو عقارا

(١) فان كان موزونا فأما أن يكون من النقود كالدرهم والدنانير أو يكون من غير النقود كالزعفران والحبر والقطن وسائر ما يوزن فان كان من النقود كالدرهم وجب ذكر قدرها أنها مائة درهم أو خمسون مثلاً بوزن كل عشرة منها سبعة مثاقيل وذكر نوعها أنها فضة لأغش فيها أو لها مفضوشة خلطت بالنحاس أو الرصاص وذكر صفتها أنها جيدة أو رديئة أو وسط . ثم اذا لم يكن فى البلد الا نقد واحد من الدرهم انصرف اليه مطلق البيع واستثنى عن ذكر الصفة . وكذلك يفعل فى الثمن اذا كان دنانير فيجب ذكر قدرها أنها مائة دينار مثلاً وذكر صفتها أنها جيدة أو وسط أو رديئة وذكر اسم الجهة

التي ضربت فيما كان يقال مصرية أو بخارية أو استامبولية وذكر كيفية وزنها أنها موزونة بوزن مثاقيل مكة أو مثاقيل سمرقند أو ما أشبه ذلك لأن وزن المثاقيل يختلف باختلاف البلدان . هذا إذا كان الثمن من الذهب أو الفضة المضرويين فإن كان منها خالصين غير مضرويين كتب الذهب والفضة والنوع والصفة والوزن لاعتالة ولكن لا يذكر اسم الدراهم والدنانير لأنها لا يستعملان إلا في المضروب فيكتب في الذهب كذا مثقالا من الذهب الخالص الأحمر الجيد الخالص من الغش وإن كان فيه غش يوضح ويكتب في الفضة مثل ذلك وهكذا ومثل الذهب والفضة غير المضرويين في ذلك سائر الوزنيات فيكتب ما وقع عليه العقد ونوعه وصفته وقدره

(ب) وأن كان الثمن مكبلا كالقمح والشعير كتب ما وقع عليه العقد فإن كان وقع على حنطة كتبت الحنطة وذكر نوعها أنها خريفية أو ريفية وذكر صفتها أنها حمراء أو بيضاء وأنها جيدة أو وسط أو رديئة وذكر قدرها أنها عشرة أرادب أو خمسة عشر ويذكر أن ذلك بالكيل المصري أو غيره لأن الكيل يختلف باختلاف البلدان وهل إذا بين قدر ما كان متعارفا أنه مكيل بالوزن قبل أم لا بد من بيان قدره بالكيل الجواب فيه تفصيل وهو أن ماعدا الأشياء الستة وهي البر والتمر والشعير والملح والذهب والفضة يراعى فيه العرف وهو يختلف باختلاف الأزمنة والبلدان أما الأشياء الستة المذكورة فالأربعة الأول منها مكيلة لا غير والاثان الآخران موزونان لا غير فيجب أن يراعى ذلك في البيوع وغيرها وفي كتابة الوثائق بها هذا إذا كان الثمن المكيل حالا فلو كان مؤجلا وجب زيادة على ما ذكر كتابة مقدار الأجل ومكان الأيضاء

(ج) وان كان الثمن معدودا كالبيض والجوز والفلوس وجب ذكر جنسه ونوعه وصفته وقدره الا أنه في الفلوس اذا كانت أو اواع مختلفة وكانت تختلف باختلاف البلدان يجب ذكر البلدة التي هي قدها فيقال قد بلد كذا (د) وان كان الثمن مندرعا كالكرباس والسكتان وأشباه ذلك فلا يخلو حاله من امرين أما ان يكون معينا أو يكون غير معين فان كان معينا جاز البيع به ولا بد من الاشارة اليه وعند كتابته يكتب صفته ويذكر عينا مشارا اليه محضرا مجلس العقد. وان كان غير معين فلا يخلو حاله من امرين اما ان يكون حالا أو يكون مؤجلا فان كان حالا لا يجوز. وان كان مؤجلا جاز كما في السلم فيكتب ما وقع عليه العقد من ثوب كتان مثلا ويكتب كشافته ورتبه ويكتب قدره وبيان قدره ببيان عدد ذرطاته ويذكر نوع النزع المراد لان الافرع تختلف ويذكر الأجل ومقداره ومكان الأيفاء أيضا اذا كان له حمل وموثة

(هـ) وان كان الثمن حيوانا أو عرضا صح بشرط أن يكون الحيوان أو العرض معينا وأن يحضر ويشار اليه فيذكر في السكتاب ذلك وصفته ويذكر عينا مشارا اليه محضرا مجلس هذا العقد

(و) وان كان الثمن معدودا كالدار والارض وجب تعريفها بذكر حدودها فيكتب اشترى الدار التي في موضع كذا وبجدها بالدار التي في موضع كذا وبجدها أيضا

(٤) أن تكتب الوثيقة مراعى فيها ازالة الوم بقدر الامكان احتياطا ومنع ما هاهنا يحصل من النزاع بين المتعاملين اذا لم تكتب الوثيقة مراعى فيها الشرط المذكور — لهذا اذا اشترى شخص دارا يكتب في وثيقة الشراء

ان فلانا اشترى جميع الدار المحدودة بزيادة كلة (جميع) لان كلة الدار وان كانت موضوعة للدلالة على الجميع لا على البعض الا أنه وبما يوم انها ذكرت وأريد بها البعض كالثلاثين والثلاثة الارباع فنما لهذا اليوم زيدت كلة (جميع) كذلك يذكر في بيع الدار سفلها وعلاوها ازالة لوم أن يكون العلو ملك رجل غير البائع وأن يكون تحت الدار سرداب ملك لشعب البائع فاذا لم يذكر السفل والعلو في البيع ثم ظهر أنهما ملك غير البائع لأدى هذا الى وقوع نزاع بين المشتري والبائع فيقول البائع أني قد بعت ماعدا العلو والسفل ولهذا لم أذكرهما في العقد ويقول المشتري أني قد اشتريت جميع الدار وهي في العرف تشمل العلو والسفل فيكونان داخلين في البيع فنما لهذا اليوم وازالة لاسباب الشقاق في المستقبل يكتب العلو والسفل في العقد وهكذا يراعى الشرط المذكور في كل وثيقة تكتب بتصرف من التصرفات

(٥) أن يراعى في كتابتها أن تكون حقوق المتعاملين محفوظة على فرض استحقاق المبيع أو استحقاق الدار التي ينهي اليها حد من حدود الدار المبيعة اذا اشتراها أحدهما بعد ذلك اذا كان التصرف الذي كتبت الوثيقة به بيع دار — لذلك فضل ما كان يكتبه الطحاوى في وثيقة البيع وهو (وتقرقا جميعا بأبدنهما بعد هذا البيع المسمى في هذا الكتاب عن تراض منهما جميعا بجميعه واخاذ منهما له) عما كان يكتبه أبو زيد وهو (وتقرقا جميعا بأبدنهما بعد البيع المسمى في هذا الكتاب وصحته ووجوبه عن تراض منهما) لان ما ذكره الطحاوى أقرب الى الاحتياط في حق المشتري لانه لم يقر بصحة الشراء فاذا استحق من يده المبيع يوما من الدهر كان له الرجوع يلتمس على البائع بخلاف ما ذكره أبو زيد فان به يكون المشتري مقرا بصحة

الشراء فينسد عليه باب الرجوع بالثمن على البائع على قول بعض العلماء اذا استحق المبيع من يده فلا يكون في ذلك احتياط له — كذلك لاجل الاحتياط له يكتب (اشترى جميع الدار المشتتة على البيوت التي ذكر فلان البائع انها ملكه وحقه وفي يديه) ولا يكتب أنه اشترى جميع الدار ملك فلان البائع لانه لو كتب ذلك ثم استعقت الدار لم يكن للمشتري أن يرجع بالثمن لاقراءه بملكية البائع لما فيكون مقرا باستحقاقه الثمن الذي قبضه وهذا يمنع من الرجوع بالثمن عند زفر وأهل المدينة فلا يكتب ذلك نظرا للمشتري على قول هؤلاء — وكما لا يكتب ان الدار ملك البائع كذلك لا يكتب انها في يده وذلك اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم حيث ان كتاب شرائه للعبد من عدا لم يكتب فيه أن العبد في يديه ولاهما ربما يرفعان امام قاض يرى أن الاقرار باليد اقرار بالملكية فلا يتمكن المشتري من الرجوع بالثمن عند الاستحقاق لما ذكر — هذا فيما يتعلق بالدار المبيعة نفسها كذلك يراعى الاحتياط بالنسبة للدور أو الاراضى المجاورة للدار المبيعة عند ذكر الحدود وأسماء أصحابها فلا يكتب أن الحد البحرى مثلا ينتهى الى دار فلان بل يكتب أنه ينتهى الى الدار المنسوبة الى فلان أو المروفة لفلان وهكذا يصنع في باقى الحدود — وذلك لانه لو كتب في الحد أنه ينتهى الى دار فلان كان كل من البائع والمشتري مقرا بملكية فلان لهذه الدار فلو اشترها واحد منهما في المستقبل ثم استعقت من يده لم يكن له الرجوع بالثمن على بائنه لما ذكر آقا عند زفر وابن أبى ليلى وأهل المدينة — وهكذا يراعى الاحتياط في كل ما يكتب في الوثائق جميعها بمختلف التصرفات وليتنبه أنه اذا لم يراع هذا الاحتياط في الوثيقة لم يؤثر في صحتها بالنسبة لما كتبت به من التصرف

وأما يظهر ضررها في المستقبل من الحوادث بهذا تكون قد كتبت لآعلى
الوجه الأكمل

(٦) أن يحتز فيها عن ذكر ما يترتب عليه فساد التصرف الذي كتبت
الوثيقة به ولو علي بعض الأقوال — لهذا قالوا اذا كان التصرف بيع دار أن
المختار عندنا عدم ذكر طرقها ومسيلها في المبيع لانه ان ذكر ذلك فاما أن يقيد
بأنه من حقوقها (أي الدار) أولا يقيد بذلك فان لم يقيد بذلك شمل الطريق
العام الذي لا يجوز ييمه والميزاب الذي ينصب في جزء من طريق العامة الذي
لا يجوز ييمه فيكون في ييمه هذا جامعا بين مايجوز ييمه وما لايجوز ييمه فيفسد
به البيع وان قيد بأنه من حقوقها بأن كتبت في الوثيقة (وطرقها ومسيل ماها
من حقوقها) فربما لا يكون للدار المبيعة طريق خاص هو من حقوقها ولا
مسيل ماء خاص هو من حقوقها فيكون جامعا بين الوجود والمعدم في المقد
وهو يفسده فالاحسن عدم ذكر الطريق والمسيل أصلا ويكتفي عن ذكرهما
بذكر المرافق فانه ان كان للدار المبيعة طريق خاص ومسيل ماء خاص دخلا
في المرافق وان لم يكن لها طريق خاص ولا مسيل ماء خاص انصرف لفظ
المرافق الي غيرهما من باقي الحقوق — كذلك قال الطحاوي أنه لا يكتب
في عقد البيع كلمات (ولا خيار فيه) وذلك مراعاة للخلاف واحترازا عن
ذكر ما يبطل العقد علي رأى المخالف فان من العلماء من قال المتبايعان بالخيار
ماداما في مجلس العقد فاذا اشترطنا في عقد البيع أنه لا خيار فيه نكون قد
اشترطنا فيه شرطا منيرا لمقتضاه فيبطله على هذا الرأي — كذلك عند ذكر
ضمان الدرك في البيع لا يكتب (فما أدرك فلان بن فلان وكل أحد بسببه فلي
فلان البائع خلاصه) لانه لو كتبت هذا لاستلزم أن يرجع وريته المشتري أو من

اشترى المبيع من المشتري أو من تصدق عليه بالمبيع أو من وهب له المبيع على البائع عند استحقاق المبيع وهو لا يسلم لم حق الرجوع على البائع عند الاستحقاق فإذا كتب هذا يكون قد اشترط في عقد البيع على البائع ما لا يقتضيه العقد فيفسد به البيع فيحترز عن ذكره كذلك لا يكتب ضمان الدرك بالصورة الآتية وهي (فما أدرك فلانا المشتري من درك فلي فلان البائع خلاص ذلك حتي يسلمه اليه أو برد الثمن) لان العلماء اختلفوا فيما يجب على البائع اذا استحققت الدار المبيعة فقال بعضهم عليه رد مثلها في موضعها في الرفعة والحط والقيمة والذرع والبناء وقال بعضهم عليه رد قيمة الدار المبيعة بالغة ما بلغت بقطع النظر عن الثمن وعندما عليه رد الثمن . فلما اختلف العلماء في الواجب بسبب البيع عند الاستحقاق على هذا الوجه كان الاحوط عدم كتابة الصيغة المذكورة لئلا ترفع الى قاض يري خلاف ذلك وأن المكتوب شرط لا يلائم عقد البيع فيطلبه بسببه . فاذا أريد كتابة ضمان الدرك على وجه لا يضر بعقد البيع على جميع الاقوال كتب ما يأتي وهو (فما أدرك المشتري في ذلك أو في شيء منه أو في شيء من حقوقه من درك فلي البائع تسليم ما يوجبه له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب) فان هذا التمييز صحيح على كل الاقوال وان اختلف نفس الواجب عند الاستحقاق حسب اختلاف الآراء وكما روعي الاحتراز عن المفسد فيما ذكر كذلك يجب أن يراعي في كل شرط أو قيد أو غير ذلك مما يترتب على ذكره فساد التصرف الذي كتبت الوثيقة به فانه يجب التحرز عنه بحفظه على صحة التصرف ولا يتمكن من مراعاة هذا على الوجه الا كل الا العالم بالشرط اللازمة لصحة التصرفات والاشياء التي تفسدها لهذا كان من المستحسن جدا ألا يتعرض لكتابة الوثائق الا من كان خبيراً بها علماً بما يلزم لصحتها

خروفا من كتابتها على خلاف وجهها فيؤدي ذلك الى فساد التصرفات المشتبهة عليها وفي هذا من الضرر ما لا يخفى

(٧) أن تشتمل الوثيقة على ذكر ما يفيد صحة التصرف الذي كتبت به وفقاده ولزومه وخلوه مما يفسده لهذا كان أبو زيد الشروطي وبعض من بعده من أهل الشروط يكتبون في وثيقة الشراء الكلمات الآتية (شراء صحيحا بانا بانا لا شرط فيه ولا خيار ولا فساد ولا عنة وفاء ولا على وجه الرهن والتلجئة بل بيع المسلم من المسلم) فيكتبون شراء صحيحا لان هذا هو الغرض فيكتب على سبيل التأكيد لما قصد ويكتبون صفة البتات ليعلم انه ليس بموقوف على اجازة النير ويكتبون لا شرط فيه حتى لا يدعى أحد المتعاقدين أن العقد كان بشرط فاسد ويكتبون لافساد فيه الخ لاجل منع أن يدعى أحدهما أن العقد كان فاسدا والقول في ذلك قوله على رواية النواذر فاذا ذكر لافساد فيه الخ لم يكن له ذلك ولم يقبل منه فيكون في كتابة ما ذكر الاحتياط في صيانة العقد من الإبطال - هذا ما كان يكتبه أبو زيد ومن واقعته الا أن الطحاوي منع من كتابة (ولا خيار فيه) لما سبق عند الكلام على الشرط السادس - وأبو حنيفة وأبو يوسف وهلال لا يكتبون شراء صحيحا ولا ما بعده احتياطا للمشتري لانه لو كتب هذا كان اقرا من المشتري بصحة البيع وملكية البائع للمبيع فلو استحق بمذلك من يده لم يكن له الرجوع على البائع بالثمن علي قول زفر وابن أبي ليلى وأهل المدينة فلا يكون في هذا الاحتياط للمشتري والوثائق يجب في كتابتها أن يراعى الاحتياط لحقوق المتعالمين في المستقبل كما ذكر في الشرط الخامس وبهذا يكون الشرط السابع جاريا على خلاف رأي أبي حنيفة وأبي يوسف

وهلال إلا اذا كانت مراعاته لا تؤثر في حقوق المتعاملين في المستقبل فانه
حيثما يجب مراعاته

(٨) أن تشتمل على ما يفيد أن المتصرف يملك هذا التصرف وأنه صدر
منه في حال تقاذ تصرفاته وصحة بدنه وكمال عقله وأنه غير مكره عليه بل
حصل بطوعه ورضاه وأنه لاعلة به من مرض ولا غيره تمنع صحة الاقرار
وتقاذ التصرف - وهذا كله لأجل ألا يكون هناك عجل لنقض التصرف
من جانب المتصرفين أو أحدهما أو غيرهما بيلة المرض أو الاكراه أو الحجر
أو غير ذلك واختلف الموثقون في كيفية كتابة ذلك فقال أبو زيد الشروطي
يكتب (وشهد الشهود المسمون على اقرار فلان وفلان بجميع ماسي ووصف
في كتابنا وعلى معرفتهما جميعا بجميع ما فيه بعد أن قرئ عليهما وأقرأ انهما
قد فهماه حرفا وحرفا وأشهداهم بجميع ما في هذا الكتاب على أنفسهما في صحة
من عقولهما وأبدانهما وجواز أمورهما طائعين غير مكرهين لا يولي عليهما في
شيء من أمورهما وهما مأموران على أموالهما غير محجور عليهما ولا على واحد
منهما في شيء من ذلك ولا علة بهما من مرض وغيره) ويوسف بن خالد
وهلال كتب (وشهد الشهود المسمون على فلان وفلان بجميع ما في هذا
الكتاب وعلى اقرارهما بمعرفتهما جميع ماسي في هذا الكتاب في صحة منهما
وجواز أمرهما) والطحاوي كتب (في صحة عقولهما وجواز أمرهما) وما
كتبه الطحاوي رحمه الله أوثق وأحوط كما جاء في الفتاوى الهندية

(٩) أن تشتمل على شهادة الشهود على ما صدر من التصرف الذي
كتبت الوثيقة به وهل تكتب الشهادة في أول الوثيقة فيقال هذا ما شهد
عليه الشهود أم تكتب في خرمها - الأمر انسواء في النتيجة وقد جرى عليها

أهل الشروط إلا أن الأحسن أن تكتب الشهادة في الآخر لتكون في الموضع الذي ثبتت الشهود فيه أساميهم وقد علمنا عند التكلم على الشرط الثامن كيفية كتابة شهادتهم وألفاظ ذلك ونريد هنا أن أبازيد اختار كتابة شهادتهم في عقد البيع على أقرار المتبايعين بجميع مافي الكتاب - وقال بعض المتأخرين من مشايخنا أن كتاب البيع يشتمل على أمور تقف عليها الشهود حقيقة كلفظ البيع والشراء وقبض المبيع والتمن وتفرق المتعاقدين بأبدانها وضمان الدرك وغير ذلك ويشتمل أيضا على أمور لا تقف عليها الشهود إلا بأقرار المتعاقدين أنفسهم وذلك كاتقاء معنى التلجئة والسمة في البيع وروية المتبايعين وقفاهما مافي الكتاب وغير ذلك فما كان للشهود وقوف عليه حقيقة تكتب شهادتهم على الالابات فيه لأنهم قد وقفوا على حقيقته وما لا وقوف للشهود عليه حقيقة وإنما علموه من أقرار المتعاقدين تكتب شهادتهم فيه على أقرار المتعاقدين وهذا منعا للجازفة في الشهادة وتحريا للصدق فيكتب (شهد الشهود المسمون بجميع مافي هذا الكتاب ما يمكنهم أن ينفوا على حقيقته وعلى أقرار المتعاقدين بما لم ينفوا على حقيقته) هذا وهل يكتب معرفة الشهود للمتعاقدين بوجهها وأسمائها وأنسبها - اختلف الموقنون في ذلك فالسقي وهلال كانا لا يكتبان ذلك وغيرهما كان يكتب ذلك بدون تفصيل بين من كان مشهورا من المتعاقدين ومن كان غير مشهور وبعض المتأخرين من مشايخنا قال أن كان المتبايعان معروفين عند الناس مشهورين لاجابة الى كتابة ذلك وإن كانا غير مشهورين فلا بد منه لأنهم يحتاجون الى أداء الشهادة عليها بحضرتهم فلا بد من معرفتهم إلهما بوجهها ليتمكنهم أداء الشهادة عليها وعند غيبتها وموتها يحتاجون الى أداء الشهادة باسمها ونسبها فلا بد من معرفة

اسمها ونسبها ولا يجوز الاعتماد على اقرار المتعاقدين فرما يسمي كل واحد نفسه ونسبه باسم غيره ونسبه يريد بذلك أن يزور على الشهود ليخرج المبيع عن ملك الغير فالاعتماد على قول المتعاقدين في اسمها ونسبها يؤدي الى ابطال ملك غيرهما وهذا فصل كثير من الناس عنه غافلون فأنهم يسمعون لفظ البيع والشراء والاقرار بالتقايض من رجلين لا يعرفونها ثم اذا استشهدوا بعد موت صاحب المبيع يشهدون على ذلك الاسم ولم يكن لهم علم بذلك فيجب التحرز عن هذا صيانة لأملاك الناس عن الإبطال وصيانة لنفسه عن الكذب والمجازفة وطريق علم الشاهد بالنسب عند أبي حنيفة اخبار جماعة لا يتصور توأطؤهم على الكذب وعند الصالحين شهادة رجلين أو رجل وامرأتين وفي تحمل الشهادة على المرأة لا بد من رؤية وجهها عند بعض المشايخ وبترريف الشهود أنها فلانة لا يحل أداء الشهادة عليها وطريق علم الشاهد بنسبها ما ذكر في نسب الرجل المجهول (انظر الفتاوى الهندية)

(١٠) أن تكون الوثيقة مشتملة على تاريخ صدور التصرف الذي تضمنه بأن يذكر اليوم والشهر والسنة وذلك دفعا للاشتباه والالتباس اذا أغفل ذكر التاريخ . ويكتب هذا التاريخ في آخر الوثائق حيث تنتهي الكتابة فيكتب بعد الانتهاء من كتابة الوثيقة العبارة الآتية (وذلك كله في يوم كذا من شهر كذا بسنة كذا) وبعض الموثقين يكتبه في الابتداء — هذا ولكل أمة تاريخ يؤرخون به حسب اصطلاحهم والعرب لم تكن تؤرخ بأمر معروف يعمل به عامتهم وانما كان المؤرخ منهم يؤرخ بزمان سنة محببة كانت في ناحية من نواحي بلادهم أو بالعامل كان يكون عليهم أو بالامر الحادث ينشر خبره عنهم كما يدل على ذلك اختلاف شعرائهم في تاريخاتهم

فأما قریش من بین العرب فأخبر ما عرف من تاریخها قبل هجرة النبي صلى الله عليه وسلم تأريخها بعام الفيل وذلك عام ولرسول الله صلى الله عليه وسلم — هذا وقد جعل مبدأ تأريخ المسلمين العام أول شهر المحرم من السنة التي هاجر فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة الى المدينة وانما جعل المبدأ شهر المحرم مع ان الهجرة كانت في شهر ربيع الاول لانه أول السنة عند العرب فقدم التأريخ مراعاة لذلك والذي وضع هذا التأريخ هو سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه واختلف الناس في سببه فقال بعضهم سببه أن أبا موسى الاشعري كتب الى عمر أنه تأيينا منك كتب ليس لها تأريخ فجمع عمر الناس للمشورة فقال بعضهم أرخ لمبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم لمهاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عمر لا بل نؤرخ لمهاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم فان مهاجرة فرق بين الحق والباطل وقال بعضهم ان السبب أنه رفع الى عمر صك حله شعبان فقال عمر أي شعبان الذي هوأت أو الذي نحن فيه ثم قال لاصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ضموا لثلاث شيئا يرفونه فاجتمع رأيهم بعد كلام علي أن ينظروا كم أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة فوجدوه عشر سنين فكتب التأريخ من هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم ان السبب انه قام رجل الى عمر بن الخطاب فقال أرخوا فقتل عمر ما أرخوا قال شيء فعله الاطعم يكتبون في شهر كذا من سنة كذا فقال عمر بن الخطاب حسن فأرخوا فقالوا من أي السنين بدأ قالوا من مبعثه وقالوا من وفاته ثم أجموا على الهجرة ثم قالوا فأى الشهور بدأ فقالوا رمضان ثم قالوا المحرم فهو منصرف الناس من حجهم فأجموا على المحرم وعلي أي حال ولاي سبب كان الامر فقد أصبح تأريخ المسلمين يتبدى.

من أول المحرم من السنة التي هاجر فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم من مكة الى المدينة فليراع ذلك في تأريخ الوثائق والكتب ولما كانت السنين العربية تابعة لسير القمر كانت ليية وكان حسابها بالليلالي بخلاف تأريخ سائر الامم فانها على الايام لانها تجري على أمر الشمس وهي نهارية فليراع ذلك عند كتابة التاريخ (انظر تاريخ الطبري)

❦ الكلام علي كيفية كتابة الاشهادات ❦

(المتنوعة بالتصرفات)

يراد بالاشهادات التصرفات التي تصدر من أصحابها المالكين لاصدارها أمام قاض شرعي أو مأذونه كالبيع والأجارة والرهن والوكالة والصلح والوقف والاستبدال وغير ذلك ولاجل أن تكون هذه الاشهادات رسمية يجب أن تكون صادرة علي يد من جعل له القانون السلطة في سماعها وهم رئيس المحكمة الابتدائية ومن يحيلها عليه من القضاة أو الكتاب اذا أخذ الاشهاد في المحاكم الكلية والقضاة ومن يحيلونها عليه من الكتاب اذا أخذ الاشهاد في المحاكم الجزئية وذلك حسب المنصوص عليه في المادة (٣٦٠) من اللائحة ومتى سمع الاشهاد بالصفة المذكورة وجب كتابته بدقتر من دفتر المضابط بالمحكمة التي صدر فيها ويسمي هذا بضبط الاشهاد وبعد استيفاء كتابة الصيغة وقراءتها يضع كل من ذوي الشأن والشهود أمضاء اوخته علي الدقتر المذكور الذي يسمي بالمضبطة وكذلك يضع من باشر الاشهاد من رئيس أوقاض امضاء اوخته عليه وكذلك كاتب الاشهاد ثم تنقل صورة ما كتب بالمضبطة بالاوراق المتنوعة موافقة لاصلها وتختم هذه

الاوراق بنظم رئيس المحكمة الدائى وتعفى بامضائه أن كان ذلك فى المحاكم الكلية وفى المحاكم الجزئية تعفى وتختتم من قاضيه وفى جميع الاحوال تعفى من الكتاب وتختتم بنظم المحكمة التى صدر الاشهاد بها وتسمى هذه الاوراق اذا كانت عن اشهاد واحد بالسند ثم يسجل هذا السند أى ينقل ما به حرفيا بدقتر بالمحكمة يسمى بالسجل ثم يسلم السند المذكور لصاحب الشأن فيه وهو حجة التى ينتفع بها فى مهام أموره - هذا وليس كل اشهاد يجوز أن يحيله القاضى على الكتاب ليسمعه بل هذا خاص بما عدا الاشهاد بالوفاة والورثة فانه لا يجوز سماعه الا على يد رؤساء المحاكم أو نوابها أو أحد قضاتها أو قضاة المحاكم الجزئية وذلك لانه احيط بتعقيق ونحر جعل له قوة الحكم حتى أن المادة (٣٥٧) من اللائحة نصت على أن هذا الاشهاد يكون حجة فى خصوص الوفاة والورثة ما لم يصدر حكم شرعى باخراج بعض الورثة أو ادخال آخرين والذين يصح أن يكون عملهم فى قوة الحكم ثم الرؤساء والنواب والقضاة لا الكتاب - لذلك اختص الاشهاد المذكور بهم كذلك لم يجعل القانون المحاكم حرة فى سماع كل اشهاد بل قيدها فى بعض الشهادات قيود متى لم تتوفر لم يجوز لها أن تسمعها فن ذلك الشهادات المنصوص عليها فى المادة (٣٥٥) من اللائحة فانه لا يجوز قبولها الا بعد مخبرة ديوان الاوقاف وورود افادته أو مضي خمسة عشر يوما من تاريخ المخبرة ونص المادة هكذا (لا تقبل المحكمة للشرعية شيئا من عقود الابدال والاستبدال والاحتكار والمخلو وبيع الانقراض والاستدانة مما يتعلق بالاوقاف الاهلية أو الخيرية ولا تقم ناظرا عليها بغير شرط الواقف ولا تمنح لهم الا بعد مخبرة ديوان الاوقاف وورود افادته أو مضي خمسة عشر يوما من تاريخ المخبرة) كذلك المادة

(٣٦٦) من الائمة منعت من مباشرة زواج اليتيمات القاصرات اللاتي هن
مرتبات بالروزناجة أولهن ما يزيد قيمة على عشرين الف قرش الابدالمخاربة
مع مجلس حسبي الجهة التابع لها محل إقامة اليتيمة والترخيص منه بذلك فيجب
أن تراعي هذه القيود عند ضبط أشهاد من الانواع المذكورة - هذا ولما كانت
الاشهادات لا تنحصر وكانت أنواعها كثيرة وكان الزمن لا يتسع لذكر
صورها الممكنة جميعها ولا غالبا - لهذا وجب أن تقتصر على ما تمس الحاجة
اليه مع ذكر الشروط الخاصة لما يكتب من الاشهادات ليكون الكاتب
على بصيرة من أمره حتي لا يقع في الخطأ بسبب جهله بتلك الشروط وهذا
كله مع ملاحظة أن يزداد في الاشهادات المذكورة على الشروط السابقة أمران
(الاول) ذكر الشخص الذي صدر على يديه الاشهاد ووظيفته - ثم اذا
كان الاشهاد في المحكمة الكلية وكان علي يد رئيسها ذكر اسم الرئيس
ووظيفته وان كان علي يد قاض من قضائها أو كاتب من كتبها باحالة
الرئيس عليه ذلك ذكر اسم هذا القاضي أو الكاتب ووظيفته وذكر
أن ذلك بعد الاحالة عليه من فلان الفلاني رئيس محكمة كذا واذا كان الاشهاد
في المحكمة الجزئية فان سمعه القاضي بنفسه ذكر اسم القاضي ووظيفته
وان سمعه كاتب باحالة عليه ذكر اسم الكاتب ووظيفته وذكر ان هذا
بعد الاحالة عليه من فلان الفلاني قاضي محكمة كذا

(الثاني) ذكر المحكمة التي صدر بها الاشهاد وهذا كله لاجل التمييز بين التصرفات
الكلام على اشهادات عقود الزواج

الكتابة اشهادات النكاح صحيحة يجب مراعاة جميع ما دون في كتاب
النكاح من بيان ركنه وشروطه وموانئه وغير ذلك والمقام هنا لا يتسع

للكلام على هذا كله ومن أراد معرفة هذا فليجأ بما كتبه قدري باشا في كتاب الأحوال الشخصية وما كتبه غيره في ذلك إلا أن هذا لا يمنعنا من ذكر الأشياء الآتية من الأحوال الشخصية لأنها الأساس المباشر لكتابة وثائق عقود النكاح والتصادق عليه وهي

(أ) - ينقذ النكاح بإيجاب من أحد المتعاقدين وقبول من الآخر بشرط اتحاد مجلس الإيجاب والقبول وسماع كل منهما كلام الآخر وإن لم يفهما معناه مع علمهما أنه مقصود به عقد نكاح وعدم مخالفة القبول للإيجاب (ب) - لا يصبح عقد النكاح إلا بحضور شاهدين حرين أو حر وحرتين عاقلين بالعين مسلمين لنكاح مسلم مسلمة سامعين قول المتعاقدين معاً فاهمين أنه عقد نكاح

(ج) - ينقذ النكاح صحيحاً بدون تسمية المهر ومع نفيه أصلاً وبالقد يجزى مهر المثل للمرأة

(د) - يجوز للحر أن يتزوج أربع نسوة في عقد واحد وفي عقود متفرقة (هـ) - يشترط لصحة النكاح أن تكون المرأة عالة غير محرمة علي من يريد التزوج بها وأسباب التحريم قسماً مؤبدة ومؤقتة حسب التفصيل المذكور في ذلك في موضعه

(و) - يجوز للزوجين البالغين العاقلين الحرين أن يتوايما عقد النكاح بأنفسهما وأن يوكلأ به من شاء وهذا التوكيل يصح شفاهاً وبالكتابة - أما الصغير والصغيرة ومن يلحق بهما من المعتوه والمعتوهة والمجنون والمجنونة شهرًا كاملاً فليس لهم أن يباشروا عقد نكاحهم بأنفسهم بل الذي يباشر ذلك عنهم أولياؤهم أو من يوكله عنهم أولياؤهم في ذلك حسب الترتيب والتفصيل (٢ - ٥)

المشروحين في باب الولي وباب نكاح الصغير والصغيرة ومن يلحق بهما
(ز) — لا تجبر الحرة البالغة على النكاح بكرة كانت أو ثيبا بل لا بد
من استئذنها حسب التفصيل المذكور في المواد (٥٣) و (٥٤) و (٥٥)
من كتاب الاحوال الشخصية

(ح) — أقل المهر عشرة دراهم فضة وزن سبعة مثاقيل مضروبة أو غير
مضروبة وإن سمي الزوج لها عشرة دراهم أو أقل وجب الاشرة وإن سمي
أكثر وجب المسمى بالقسم ما بلغ ويصح أن يكون مهر كل ما كان مقوما
بمال من المقارات والعروض والمجوهرات والالعام والمكيلات والموزونات
ومنافع الاعيان التي يستحق بمقاباتها المال وما ليس مقوما بمال لا يصح
تسميته مهرا وإن سمي فالقصد صحيح والتسمية فاسدة

(ط) — يصح تسجيل المهر كله وتأجيله كله الى أجل قريب أو بعيد
وتسجيل بعضه وتأجيل البعض الآخر على حسب عرف أهل البلد

(ي) — للأب والجد والوصي والقاضي ولاية قبض المهر للقاصرة
بكرة كانت أو ثيبا أما المرأة البالغة فهي تقبض مهرها بنفسها أو يقبض عنها
من توكله عنها في ذلك الا أنها اذا كانت بكرة ولم تنه الأب أو الجد عن
قبض مهرها كان لها القبض واذا نهيها لم يكن لها القبض أما اذا كانت ثيبا
لم يكن لها أن يقبضا مهرها ولولم نهيها — هذه المواد العشر هي أساس
كتابة وثائق النكاح والتصادق عليه ثم انه بالنظر لما ذكر يتبين انه قد
يكون عقد الزواج بين الزوجين أنفسهما وقد يكون بين وليهما وقد يكون
بين أحد الزوجين وولي الآخر وقد يكون بين أحد الزوجين ووكيل
الآخر وقد يكون بين الوكيلين عن الزوجين ثم ان المولى عليه قد يكون

صغيرا وقد يكون مجنونا وقد يكون معتوها وهذا قد يكون في جانب الزوجة وقد يكون في جانب الزوج ثم المهر في جميع هذه الصور قد يكون مسكوتا عنه وقد يكون مذكورا وعند ذكره قد يشترط تعجيله جميعه وقد يشترط تأجيله جميعه وقد يشترط تعجيل البعض وتأجيل البعض ثم البعض المعجل قد يكون النصف وقد يكون أقل وقد يكون أكثر والمؤجل قد يؤجل الى زمن معين من شهر أو شهرين أو غير ذلك وقد يؤجل لأقرب الاجلين الموت والطلاق ومن هذا جميعه يعلم أن صور ذلك كثيرة لا تكاد تحصر فلو أردنا كتابتها جميعها لضاق بنا المقام لهذا نكتفي بذكر ست صور لمقود الزواج والتصادق عليه لتكون مقياسا لغيرها وهي ما يأتي

(١) صورة عقد زواج بمباشرة الزوجين انفسهما

مع ذكر الصداق حاله وآجله مع كون الاجل معلوما

انه في يوم الثلاثاء الثاني والعشرين من شهر ربيع الاول سنة ١٣٤٠ ألف وثمانمائة وأربعين هجرية الموافق يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ميلادية لدي أنا فلان القلاني مأذون ناحية كذا التابعة لحكمة كذا الجزئية الشرعية تزوج الرجل العاقل الرشيد فلان التجار ابن فلان بن فلان بالمرأة البكر البالغة العاقلة الرشيدة فلانة بنت فلان بن فلان كلاهما من أهالي ناحية كذا زواجا صحيحا شرعيا جائزا نافذا بإيجاب من فلانة المذكورة وقبول من فلان المذكور على صداق قدره مائة جنيه مصري الحال منه أربعون جنيها مصريا مقبوض بيد الزوجة المذكورة والمؤجل منه الباقي وقدره ستون جنيها مصريا يحل عليه لها في أول رمضان سنة ١٣٤٠ ألف وثمانمائة وأربعين هجرية

صدر ذلك بحضرة وشهادة كل من فلان الفلاني و فلان الفلاني من ناحية كذا
العارفين للزوجين المذكورين المعرفة الشرعية وذلك بعد التحقق من
خلوهما من الموانع الشرعية والنظامية
توقيع الشاهدين توقيع الزوجة توقيع الزوج توقيع المأذون

(٧) صورة عقد زواج بمباشرة الزوج ووكيل الزوجة

مع كون الصداق غير مسمي

انه في يوم الأربعاء الثالث والعشرين من شهر ربيع الاول سنة ١٣٤٠
ألف وثلاثمائة وأربعين هجرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا
ميلادية لدى أنا فلان الفلاني مأذون ناحية كذا التابعة لمحاكمة كذا الجزئية
الشرعية تزوج الرجل العاقل الرشيد فلان الكاتب بمحاكمة سوهاج الجزئية
الشرعية ابن فلان بن فلان من أهالي بلدة طوخ بالسيدة البكر البالغة العاقلة
الرشيدة فلانة الفلانية من الناحية المذكورة زواجا صحيحا شرعيا جائزا نافذا
بإيجاب من فلان الفلاني وكيل الزوجة المذكورة في اجراء المقدم المذكور وشهادة
فلان الفلاني و فلان الفلاني كلاهما من ناحية كذا وقبول من الزوج المذكور
صدر ذلك بحضرة وشهادة كل من فلان الفلاني و فلان الفلاني كلاهما من
ناحية كذا العارفين للزوج ووكيل الزوجة المعرفة الشرعية وذلك بعد
التحقق من خلو الزوجين من الموانع الشرعية والنظامية
توقيع شهود التوكيل توقيع وكيل الزوجة توقيع الزوج توقيع المأذون

توقيع شهود العقد

(٣) صورة عقد زواج بمباشرة وكيلي الزوجين مع ذكر الصداق

حاله وآجله وكان الأجل فيه أقرب الاجلين الموت والطلاق

انه في يوم الخميس الرابع والعشرين من شهر ربيع الاول سنة ١٣٤٠
ألف وثلاثمائة وأربعين هجرية الموافق يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا
الافرنكية لدى أنا فلان الفلاني مأذون ناحية كذا التابعة لمهكمة كذا الجزئية
الشرعية صدار عقد زواج الرجل البالغ العاقل الرشيد فلان الملاحظ بالقسم
الاولي بالازهر الشريف ابن فلان بن فلان من بلدة مضاغة بوكالة والده عنه
فلان الزارع ابن فلان بن فلان من الناحية المذكورة بالبت البكر الباقسة
العاقة الرشيدة فلانة الفلانية من ناحية كذا بوكالة عمها شقيق والدها فلان
الحمداد ابن فلان بن فلان من ناحية كذا ضما في اجراء عقد زواجها بالزوج
المذكور وقبض المهر الآتي يانه وذلك بشهادة كل من فلان الفلاني وفلان
الفلاني من ناحية كذا العارفين للزوجين الموكلين المذكورين المعرفة الشرعية
على صداق قدره أربعون جنيتها مصريا الحال منه خمسة عشر جنيتها مصريا
مقبوض بيد وكيل الزوجة والمؤجل منه الباقي وقدره خمسة وعشرون جنيتها
مصريا يحل بأقرب الاجلين الموت والطلاق تزوج فلان المذكور بفلانة
المذكورة زواجا صحيحا شرعيا جائزا نافذا بلحباب من وكيل الزوجة وقبول
من وكيل الزوج صدر ذلك بحضور وشهادة فلان وفلان المذكورين بعد
التحقق من خلو الزوجين من الموانع الشرعية والنظامية

توقيع الشاهدين توقيع وكيل الزوجة توقيع وكيل الزوج توقيع المأذون

(٤) صورة تصادق على زواج صدر من الزوجين أنفسهم

مع ذكر الصداق وأنه جميعه حال

انه في يوم السبت الثاني عشر من شهر ربيع الاول سنة ١٣٤٠ هجرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الاخر نكية لدى أنا فلان الفلاني مأذون ناحية كذا التابعة لمحكمة كذا الجزئية الشرعية وبحضور كل من فلان الحداد ابن فلان بن فلان وفلان الزارع ابن فلان بن فلان كلاهما من أهالي ناحية كذا حضر الرجل البالغ العاقل الرشيد فلان التجار ابن فلان بن فلان ومعه المرأة الثيب البالغة العاقلة الرشيدة فلانة الفلانية كلاهما من أهالي ناحية كذا وتصادق فلان المذكور مع فلانة المذكورة على أنهما زوجان تزوجا بعضا زواجا صحيحا شرعيا جائزا نافذا بالجناب من الزوجة وقبول من الزوج أمام شاهدين عدلين على صداق قدره عشرون جنينا مصريا جميعه حال مقبوض ليد الزوجة وان العاقد لهما عقد الزواج المذكور هو فلان الفلاني المالم بالازهر الشريف صدر ذلك بحضور الشاهدين المذكورين العارفين للزوجين المذكورين المعرفة الشرعية وذلك بعد التحقق من خلوها من الموانع الشرعية والنظامية م

توقيع الشاهدين توقيع الزوجة توقيع الزوج توقيع المأذون

(٥) صورة تصادق على زواج صدر من الزوج ووكيل الزوجة

مع ذكر الصداق حاله وآجله وان آجله لزمن معلوم

انه في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا هجرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ميلادية عن يدي أنا فلان الفلاني مأذون ناحية كذا

التابعة لمحكمة كذا الجزئية الشرعية وبحضور فلان الفلاني و فلان الفلاني كلاهما من ناحية كذا حضر الرجل البالغ الماقل الرشيد فلان الفلاني ومعه الرجل الماقل الرشيد فلان الفلاني كلاهما من ناحية كذا وبعد ثبوت وكالة فلان الفلاني المذكور عن بنت أخيه الثيب الباتمة الماقل الرشيدة فلانة الفلانية في عقد زواجها بفلان المذكور على الصداق الذي سيذكر وقبض مهرها وعلى التصديق عليه بشهادة فلان الفلاني و فلان الفلاني من ناحية كذا تصادق فلان المذكور (وكيل الزوجة) مع فلان المذكور (الزوج) على قيام الزوجية بين فلان المذكور وفلانة المذكورة موكلة فلان هذا على صداق قدره خمسون جنبها مصريا الحال منه عشرون جنبها مصريا مقبوض من الزوج ليد وكيل الزوجة والمؤجل الباقي وقدره ثلاثون جنبها مصريا يحل بحلول أول يوم من شهر شوال سنة ١٣٤٠ هجرية وإن ذلك بسبب عقد نكاح صحيح شرعي صدر بينهما بالإيجاب من وكيل الزوجة وقبول من الزوج بتاريخ كذا علي يد فلان الفلاني أحد علماء بلدة كذا صدر هذا بحضرة وشهادة من ذكر بعد التحقق من^١ خلو الزوجين المذكورين من الموانع الشرعية والنظامية

توقيع الزوج توقيع وكيل الزوجة توقيع المأذون
توقيع شاهدي التوكيل توقيع شاهدي التصديق

(٦) صورة تصادق على زواج صدر من وكيلي الزوجين

مع ذكر الصداق وأن جميعه مؤجل لاجل معلوم

انه في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الهجرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية عن يدي أنا فلان الفلاني مأذون ناحية

كذا التابة لمحكمة كذا الجزئية الشرعية وبحضور كل من فلان الفلاني
وفلان الفلاني كلاهما من ناحية كذا حضر فلان الكاتب بمحكمة كذا
الجزئية الشرعية ابن فلان بن فلان ومعه فلان الزارع ابن فلان بن فلان
كلاهما من ناحية كذا وبعد ثبوت وكالة فلان المذكور (وكيل الزوج)
عن الرجل العاقل الرشيد فلان المهندس تبع وزارة الاشغال العمومية ببلدة
كذا ابن فلان بن فلان من ناحية كذا في التصديق على قيام الزوجية بين
موكله وبين فلانة الفلانية من ناحية كذا على الصداق الآتي بالصفة التي
ستذكر معها أو مع من توكله عنها في ذلك بشهادة كل من فلان الفلاني
وفلان الفلاني كلاهما من ناحية كذا وثبوت وكالة فلان المذكور (وكيل
الزوجة) عن المرأة الثيب البالغة العاقلة الرشيدة فلانة الفلانية من ناحية كذا
في التصديق مع فلان الفلاني (الزوج) أو مع من يوكله عنه على قيام الزوجية
بينها وبينه على الصداق الآتي وان جميعه مؤجل الى الاجل الذي سيذكر
وبعد تعرفهما التعريف الشرعي بشهادة فلان وفلان المذكورين تصديق فلان
وفلان المذكوران (الوكيلان) على قيام الزوجية بين فلان (الزوج) وموكل
الاول وفلانة (الزوجة) موكلة الثاني من تاريخ كذا بسبب عقد صحيح
شرعي صدر منهما على يد أحد العلماء بمحضرة شاهدين عدلين بعد التحقق من
انقضاء الموانع الشرعية على صداق قدره ستون جنيتها مصريا مؤجلا جميعه الى
حلول أول يوم من شهر كذا سنة كذا صدر ذلك بمحضرة وشهادة من ذكر
بعد التحقق من خلو الزوجين من الموانع الشرعية والنظامية

توقيع وكيل الزوجة توقيع وكيل الزوج توقيع المأذون
توقيع شهود التصديق توقيع شهود وكيل الزوجة توقيع شهود وكيل الزوج

هذه هي نماذج صور وثائق عقود الزواج والتصادق عليه يحتسبها
 المأذون عند ما يمرض له كتابة وثيقة زواج أو تصادق عليه ولكن عمل هذا
 إذا لم تكن هناك صور مطبوعة للمأذونين ليسدوا فراغ خاناتها البيضاء أما إذا
 كانت هناك نماذج مطبوعة لعقود الزواج والتصادق عليه كما هو الحال الآن
 فما على المأذون إلا أن يملأ الأماكن البيضاء بحسب ما يناسب وبهذا
 يكون الأمر عليه سهلاً جداً

الكلام على الاقترادات بالاقترارات

قبل التكلم على أنواع الاقترارات التي تصدر من أصحابها وكيفية
 تدوينها وكتابة الاقترادات بها يجب بيان الشروط العامة اللازمة لاعتبار
 الاقترار صحيحاً في الشرع حتى يؤخذ به من يصدر منه وهذا يعرف بطريق
 الاختصار مما يذكر به

(١) الاقترار هو الاخبار بثبوت حق للغير على النفس ولو في المستقبل
 باللفظ أو مافى حكمه من كتابة أو إشارة أو سكوت حسب التفصيل في
 ذلك سواء أكان الحق في ذلك إيجابياً أو سلبياً فتتال الاقترار باللفظ بالحق
 الإيجابي أن يقر بلسانه بأن عليه تزيد خمسين جنيهاً مصرياً ومثال الاقترار
 باللفظ أيضاً بالحق السلبى أن يقر بلسانه بأنه لاحق له على فلان أو بأنه أبرأه
 من جميع حقوقه لديه ومثال الاقترار بالكتابة أن يكتب لآخر صكاً بخطه
 مفيداً انه يقر بأن عليه له ألف جنيه مصرى وكان ذلك على رسم الصكوك
 المتعارفة ومثال الاقترار بالإشارة أن يقال لرجل هذا ابنك وأشير الى غلام
 مجهول النسب بولد مثله لثله فأشار برأسه أى نعم فانه بهذه الإشارة يعتبر مقراً
 (٢-٦)

بنسب هذا التلام ويعامل باقراره ومثال الاقرار بالسكوت أن يولد لانسان ولد فيسكت بعد تهته الناس له به فان سكوته هذا يعتبر اقرارا منه بأنه ابنه فلا يكون له بعد ذلك أن ينفيه عن نفسه ويدعي أنه ليس منه وتسمي الاشياء الاربعة المذكورة وهي اللفظ والكتابة والاشارة والسكوت بأدوات الاقرار وهي في اعتبارها موجبة للحق المقر به تتبع تفصيلا كبيرا يعرف من كتب الفقه والمقام هنا لا يتسع لذكره

(٢) حكم الاقرار هو ظهور ثبوت المقر به لا إثباته ابتداء بواسطة فإذا أقر شخص لا آخر أن عليه له مائة جنيه مثلا يثبت بهذا الاقرار أن هذا الدين ثابت عليه المقر له في الماضي بسبب يوجهه كالقرض ونحوه وليس الاقرار هو الذي أثبتته وينبني على ذلك أنه متى صدر الاقرار مستوفيا شروطه الشرعية يحكم بملكية المقر له للمال المقر به بدون حاجة الى قبول المقر له وتصديقه ولو كان الاقرار يفيد انشاء التملك لتوقف على قبول المقر له هذا في حق التملك وأما في حق الرد فيعتبر الاقرار انشاء فيرتد بالرد ويطل به حسب التفصيل المذكور في مبطلات الاقرار

(٣) يشترط لصحة الاقرار في المقر ما يأتي (١) أن يكون عاقلا فلو كان مجنونا أو صبيًا غير مميز لم يصح اقراره (ب) أن يكون بالغًا فلو كان صبيًا مميزًا لم يصح اقراره ولكن حسب التفصيل الآتي وهو أن الصبي المميز إما أن يكون مأذونًا له بالتجارة أولاً وعلى كل فالشيء المقر به إما أن يكون من باب التجارة أولاً فإن كان محجوراً عليه أو مأذوناً ولكنه أقر بما ليس من باب التجارة كالمهر والجناية والكفالة لم يصح اقراره وإن كان مأذوناً له بالتجارة وأقر بما هو من باب التجارة كالوديعة والعارية والنصب صح اقراره وألزم

بما أقر به (ج) أن يكون حراً فلو كان عبداً بالثأق عاقلاً وأقر بشيء لم يصح إقراره وهذا أيضاً ليس على عمومته بل يتبع التفصيل الآتي وهو أن العبد البالغ إما أن يكون مأذوناً بالتجارة أو يكون محجوراً عليه وعلى كل فالشئ المقر به إما أن يرجع ضرره إلى شخصه كالحدو والقصاص أو يكون مالا سبيله التجارة كالديون والاعيان التي سبيلها التجارة أو يكون مالا ليس من باب التجارة كهر المرأة التي تزوجها بنير اذن مولاه فان كان مأذوناً له بالتجارة صح إقراره بالاولين وتنفذ في الحال وصح أيضاً إقراره بالآخر ولكن يتوقف نفاذه إلى ما بعد المتق وان كان محجوراً عليه صح إقراره وتنفذ في الحال فيما يتعلق ضرره بشخصه وصح إقراره وتأخر تنفيذه إلى ما بعد المتق فيما عدا ذلك من الاموال بقسميها ومما ذكر يعلم أن الحرية ليست بشرط لصحة الإقرار وإنما هي شرط لنفاذ الإقرار في الحال في بعض الصور فكان الواجب عدم ذكرها ضمن شروط صحة الإقرار (د) أن يكون طائفاً مختاراً فلو كان مكرهاً لم يصح إقراره لقيام دليل الكذب (هـ) أن يكون يقظاً فلو كان نائماً أو معني عليه فأقر بشيء لم يصح هذا الإقرار (و) أن يكون في حالة صحو لا في حالة سكر فلو أقر وهو سكران لم يصح إقراره وذلك حسب التفصيل الآتي وهو أن السكران إما أن يسكر بطريق محظور أو يسكر بطريق مباح فان سكر من طريق محظور كان شرب الخمر بطوعه لنفي دواء وضرورة كان مكلفاً شرعاً واعتبر كالصاحي فلو أقر بشيء صح إقراره وتنفذ عليه زجراله الا في مسائل لا يعتبر فيها السكران كالصاحي فلا تعتبر من السكران وتعتبر من الصاحي وهي مفصلة في كتب الفقه فمن أراد معرفتها فليجوع إليها وان سكر من طريق مباح كان شرب الخمر مكرهاً أو

مضطرا أو للدواء حسب الشروط في ذلك لم يصح اقراره ويكون حكمه حكم المفقى عليه الا في سقوط قضاء الصلاة اذا بلغت ستا فاه في الاعشاء لا يجب قضاؤها وفي السكر يجب قضاؤها ولختلف في تفسير السكران فقال الامام هو من لا يعرف الارض من السماء ولا الرجل من المرأة وقال صاحبان هو من يكون في كلامه هذيان واختلاط وبه أخذ أكثر المشايخ (ز) أن يكون معلوما بعينه فلو كان مجهولا لم يصح الاقرار فلو قال واحد من جماعة فلان علي واحد منا ألف درهم لم يصح الاقرار ولم يجب المال على واحد منهم لجمالة من يطلب منه المال على التعيين (ح) ألا يكون متهما في اقراره فلو كان متهما فيه لم يصح لان التهمة تخل برجحان جانب الصديق علي جانب الكذب ومثال ذلك أن يقر المريض مرض الموت لوارثه بدين فانه لا يصح لانه متهم فيه لجواز انه آثر بعض الورثة علي بعض بميل الطبع أو بسبب قضاء حق داع للاحسان اليه فأراد تنفيذ غرضه بصورة الاقرار له بالدين من غير أن يكون عليه دين له في الواقع فكان متهما في اقراره هذا فلم يصح (ط) ألا يكون محجورا عليه لسفه بالنظر للتصرفات التي تبطل بالهزل فلو أقر وهو محجور عليه بهذه التصرفات كانت اقراره باطلا وهذا عند الصالحين أما عند الامام فان اقراره بكل شيء صحيح لان الحجر علي الحر البالغ للسفه باطل عنده (ي) أن يكون جادا في اقراره لاهازلا فلو أقرها زلا لم يصح والفرق بين الحالتين يعرف بالنعمة

(٤) يشترط لصحة الاقرار في المقرة ما يأتي (١) أن يكون محقق الوجود وقت الاقرار حقيقة أو شرعا فمثال محقق الوجود حقيقة أن يقر لفلان بعمالة جنبيه ميراثا تركها له أبوه المتوفى ثم تلد المرأة قبل مضي ستة أشهر

من وقت الاقرار ومثال محقق الوجود شرعا أن يقر لمل امرأة معتدة من طلاق بائن بألف جنيه بسبب وصية ثم تلد المرأة لاكثر من ستة أشهر من وقت الاقرار ولاقل من سنتين من وقت الفرقة ولم يحصل اقرار باقضاء العدة فإن الاقرار هنا صحيح لتيقن وجود الحمل وقت الاقرار شرعا حيث حكم بثبوت نسبه من الزوج وان كان العقل يجوز أنه تكون من ماء جديد بعد الاقرار لولادته بعد مضي أقل مدة الحمل فلو كان المقر له غير محقق الوجود لاعتقلا ولا شرعا لم يصح الاقرار وذلك نحو أن يقر لمل امرأة متزوجة بخمسين جنيها وصية له من فلان ثم تلد المرأة لأكثر من ستة أشهر من وقت الاقرار فإنه لا يملك المقر به لجواز أن يكون قد تكون من ماء جديد بعد الاقرار (ب) ألا يكون مجهولا جهالة فاحشة بأن كان معلوما أو مجهولا جهالة يسيرة فلو كان مجهولا جهالة فاحشة لم يصح الاقرار وذلك نحو أن يقول لواحد من الناس عندي ألف جنيه أما اذا كان معلوما بأن قال لزيد عندي ألف درهم أو كان مجهولا جهالة يسيرة بأن خاطب اثنين بقوله لهما لواحد منكما عندي عشرون جنيها فإنه يصح الاقرار في الصورتين ويجب على المقر التذكر في ثانيتهما وحده الجهالة اليسيرة أن يكون العدد مائة فأقل وحده الجهالة الفاحشة أن يكون العدد أكثر من ذلك

(٥) يشترط لصحة الاقرار في المقر به ما يأتي (١) ألا يكون محالا عقلا أو شرعا فلو كان محالا عقلا أو شرعا لم يصح الاقرار به فتعال المحال العقلي أن يقر بأن فلانا أقرضه مائة جنيه في اليوم التالي وقد مات فلان قبله ومثال المحال الشرعي أن يقر لواثر بقدر من السهام أكثر مما هو مقدر له شرعا نحو أن يموت رجل عن ابن وبنت فيقر الابن أن الميراث بينه وبين أخته

بالتساوي فهذا الاقرار ان باطلان لما ذكر (ب) أن يكون مما يجري فيه
التابع كما لو أقر بمائة جنيه لآخر فلو كان مما لا يجري فيه التابع بين الناس
لثبأته كحبة حنطة أو حفنة من تراب لم يصح الاقرار به ولم يجب على المقر
تسليم ما أقر به للمقر له

(٦) يشترط لصحة الاقرار في الصيغة (١) أن تكون منجزة لا مطلقة
على شرط فلو كانت مطلقة على شرط لم يصح الاقرار وهذا ليس على عمومته
بل يقع التفصيل الآتي وهو أن الشرط المعلق عليه الاقرار لا يتخلو حاله
من أربعة أمور (١) أن يتضمن دعوى الاجل على المقر له نحو أن
يقول المقر لزيد عندي ألف جنيه ان جاء رأس شهر شوال مثلاً وفي هذه
الحالة يصح الاقرار ويلزم المقر بالمال في الحال وقد تحلف المقر له على الاجل
(٢) ألا يتضمن دعوى الاجل على المقر له ألا انه لا يمكن الوقوف عليه
كشيئة الله وارادته وذلك نحو أن يقول لفلان في ذمتي خمسون جنيه
ان شاء الله وحكم هذا انه لا يصح الاقرار به (٣) ألا يتضمن دعوى الاجل
أيضاً ألا أنه مما يمكن الوقوف عليه عند وجوده وهو على خمار الوجود
والدم كشيئة فلان ودخوله الدار وأمثال ذلك وحكم هذا أن الاقرار معه
يكون باطلا لا يؤاخذ به المقر (٤) ألا يتضمن دعوى الاجل أيضاً ألا أنه
كائن لا محالة نحو أن يقول لفلان عندي ثلاثون جنيه ان مت وحكم هذا
انه يصح الاقرار معه عاش أو مات لان القصد التأكيد لا التعليق هذا
وانما يعتبر التعليق على الشرط اذا كان موصولاً أو مفصلاً بعذر كأخذ
النفس وما أشبهه فلو كان مفصلاً بغير عذر لم يعتبر هذا التعليق وكان الاقرار
منجزاً فيأخذ حكم الاقرارات المنجزة (ب) أن تكون مفيدة ثبوت الحق

المقر به على سبيل الجزم فلو كانت مشتملة على ما يفيد الشك أو الظن كان
الاقرار باطلا سواء أكان ذلك آتيا من جهة اللغة أو من جهة العرف فلو
قال لقان على ألف جنيه في على أو فيما أعلم أو قال لقان في ذتي خمسون
جنيتها في شهادة فلان أو في علمه أو في ظني أو فيما أظن لم يصح الاقرار لفائدة
اللفظين الاولين التردد في العرف وافادة الالفاظ الأخيرة الشك في اللغة
(ج) أن تكون بالعبارة اذا كان المقر به حدا من حدود الله تعالى بجميع
أنواعها فلو أقر بحد بالكتابة أو الإشارة أو السكوت لم يصح هذا الاقرار
ولم يؤخذ به لأن الشارع علق وجوب الحد على البيان المتناهي وهو لا يكون
الا باللفظ الصريح (د) أن تكرر أربع مرات وأن تكون في مجالس أربعة
اذا كان المقر به زنا فالأقرار مرة واحدة لا يكفي كما أن الاقرار به أربع مرات
في مجلس واحد لا يكفي والصحيح أنه يعتبر اختلاف مجالس المقر لا مجالس
القاضي لأن الذي اختلف مجلسه في قصة ما عزر هو ما عزر نفسه ومجلسه صلى الله
عليه وسلم لم يختلف (هـ) أن تكون بين يدي القاضي اذا كان المقر به حدا
خالصا لله تعالى كحد الزنا وشرب الخمر والسرقة فلو أقر في غير مجلس القاضي
وشهد الشهود على اقراره بالزنا أو أحد أخويه لم يعمل بهذا الاقرار ولم تقبل
هذه الشهادة (و) ألا تكون مشتملة على اسناد الاقرار الى حالة منافية
للضمان من كل وجه فلو كانت مشتملة على الاسناد المذكور لم يصح الاقرار
وذلك نحو أن يقول العبد لنيره قطعت يدك وأنا عبد وكذبه في ذلك المقر له
وقال قطعها وأنت حر فانه في هذه الحالة القول قول العبد ولا يجب عليه شيء
للمقر له لانه باضافة الاقرار الى حاله تنافي الضمان من كل وجه لم يصح اقراره
— هذه هي الشروط العامة التي يجب مراعاتها في كل اقرار فتكون هي الاساس

المباشر لكتابة الوثائق بالافقرارات المتنوعة أما الكلام على مسائل الافقرار وغير ذلك من باقي ما يذكر في كتاب الافقرار فلا يتسع المقام هنا لذكره وان أردت التوسع في ذلك فليك بقراءة ما كتبناه في كتابنا الاصول القضائية في المرافعات الشرعية فانك تجد فيه ما يروى للعليل ويشفي العليل وهذا أوان ذكر نماذج صور الافقرارات

(٧) صورة اشهاد باقرار بطلاق مسند الى زمن ماض

مع اقترانه بتصديق الزوجة

انه في يوم الاثنين الثالث عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٤٠ هجرية الموافق لليوم الثاني عشر من شهر ديسمبر سنة ١٩٢١ ميلادية لدى أنا فلان الفلاني مأذون ناحية كذا التابعة لمحكمة كذا الجزئية الشرعية وبحضور كل من فلان الفلاني وفلان الفلاني كلاهما من أهالي ومتوطني ناحية كذا حضر الرجل البالغ المائل الرشيد فلان الفلاني ومعه المرأة الثيب البالغة المائلة الرشيدة فلانة الفلانية كلاهما من ناحية كذا وبعد تعريفهما التعريف الشرعي بشهادة فلان وفلان للذكورين وثبوت زوجيتهما ببعض بمقتضى وثيقة عقد زواجهما الصادر لدى فلان الفلاني مأذون كذا ناحية كذا بتاريخ كذا نمرة كذا أقر فلان المذكور (الزوج) انه بتاريخ كذا (لا بد أن يكون هذا التاريخ متأخرا عن تاريخ الزواج) طلق زوجته فلانة المذكورة ثلاثا بقوله لها مشافهة أنت طالق بالثلاث وصدقته زوجته المذكورة في ذلك وبذلك بانته منه بينونة كبرى لتحل له حتى تنكح زوجا غيره صدر ذلك بمحضرة وشهادة الشاهدين المذكورين

توقيع الشاهدين توقيع الزوجة توقيع الزوج توقيع المأذون

(٨) صورة اشهاد باقرار بطلاق على الأبراء مسند الى زمن مضى

وذلك بحضور الزوجة وتصديقها

انه في يوم الأربعاء أول شهر ربيع الثاني سنة ١٣٤٠ هجرية الموافق
اليوم المتمم للثلاثين من شهر نوفمبر سنة ١٩٢١ ميلادية لدى أنا فلان القلائي
مأذون ناحية كذا التابعة لمحكمة كذا الجزئية الشرعية وبحضور كل من فلان
التجار ابن فلان بن فلان وفلان الحداد ابن فلان ابن فلان كلاهما من ناحية
كذا حضر الرجل البالغ العاقل الرشيد فلان القلائي ومعه المرأة التيب البالغة
العاقلة الرشيدة فلانة القلائية كلاهما من أهالي ومتوطنى ناحية كذا وبعد
تعريفهما التعريف الشرعى بشهادة فلان وفلان المذكورين وثبوت زوجيتهما
يتمض بوثيقة عقد زواجهما الصادر على يد فلان القلائي مأذون ناحية كذا
بتاريخ أول شهر صفر سنة ١٣٤٠ هجرية أقر فلان المذكور (الزوج) أنه
بعد أن دخل بزوجه فلانة المذكورة أبرأته من مؤخر صداقها لديه ونفقة
عسها في نظير أن يطلقها على ذلك بقولها له مخاطبة اياه أنى أبرأتك من مؤخر
صداق لديك ومن نفقة عدتي في نظير أن تطلقني على ذلك وانه قال لها فور
أبرائها المذكور مخاطبها وأنت طالق على ذلك وأن هذه البراءة وهـذا
الطلاق كانا بتاريخ كذا (لا بد أن يكون هذا التاريخ بعد تاريخ الزواج)
وقد صدقته الزوجة المذكورة في جميع ما ذكر صدر ذلك بحضرة وشهادة
من ذكر

توقيع الشهود توقيع الزوجة توقيع الزوج توقيع المأذون

(٩) صورة اشهاد باقرار بطلاق على الأبراء مسند الي زمن مضي

بمحضور الزوجة وعدم تصديقها للزوج في ذلك

انه في يوم الأربعاء الثامن من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٤٠ هجرية الموافق اليوم السابع من شهر ديسمبر سنة ١٩٢١ ميلادية لدى أنا فلان القلائي مأذون ناحية كذا التابعة لمحكمة كذا الجزئية الشرعية وبمحضور كل من فلان القلائي وفلان القلائي كلاهما من أهالي ومتوطي ناحية كذا حضر الرجل البالغ المائل الرشيد فلان القلائي ومعه المرأة الثيب البالغة العاقلة الرشيدة فلانة القلائية كلاهما من أهالي ناحية كذا ولقد تعرضهما التعريف الشرعي بشهادة فلان وفلان المذكورين وثبوت زوجيتهما بوثيقة عقد زواجهما الصادر على يد فلان القلائي مأذون ناحية كذا بتاريخ كذا غمرة كذا أقر فلان المذكور (الزوج) أنه بعد دخوله بزوجه المذكورة أبرأته من مؤخر صداقها لديه وثقة عسها حتى تنقضي شرعا في نظير أن يطلقها ثلاثا بقولها له مخاطبة إياه أبرأتك من مؤخر صداق لديك ومن ثقة عدني حتى تنقضي شرعا في نظير أن تطلقني ثلاثا وأنه قال لها فور براءتها هذه مخاطبائها وأنت طالق ثلاثا على ذلك وان هذه البراءة وهذا الطلاق كانا بتاريخ كذا (تاريخ متأخر عن تاريخ عقد الزواج) ولم تصدقه زوجته المذكورة في جميع ما ذكر صدر ذلك جميعه بمحضرة وشهادة من ذكر)

توقيع الشهود توقيع الزوجة توقيع الزوج توقيع المأذون

(١٠) صورة اشهاد باقرار المعلقة بقبض مؤخر الصداق

بمحكمة مضر الابتدائية الشرعية في يوم الخميس الثاني من شهر ربيع

الثاني سنة ١٣٤٠ هجرية الموافق أول ديسمبر سنة ١٩٢١ ميلادية لدي أنا فلان الفلاني القاضي بها بعد الاحالة علي والاخذ لي بسمع ما يأتي من حضرة صاحب الفضيلة فلان الفلاني رئيس المحكمة وبحضور كل من فلان الفلاني وفلان الفلاني كلاهما من بلدة كذا حضرت المرأة الثيب البالنة العاقلة الرشيدة فلانة الفلانية من ناحية كذا وبعد تعريفا عينا واسما ونسبا بشهادة فلان وفلان المذكورين أقرت فلانة المذكورة طائفة مختارة وهي بكامل الاوصاف المعتبرة شرعا أنها قد قبضت من مطلقها فلان الفلاني جميع مؤخر صداقها لديه البالغ قدره أربعين جنيا مصريا بعد طلاقه لها وبذلك أصبحت ذمته بريئة منه لاحق لها في مطالبها اياه به ولا بشيء منه صدر ذلك بحضرة وشهادة من ذكر

توقيع الشهود توقيع الزوجة توقيع الكاتب توقيع القاضي توقيع رئيس المحكمة
(١١) صورة اشهاد باقرار المطلقة باقتضاء عيائها بالحض ثلاث مرات

انه في يوم الثلاثاء أول ربيع الاول سنة ١٣٤٠ هجرية الموافق لليوم الاول من شهر نوفمبر سنة ١٩٢١ ميلادية بمحكمة كذا الجزئية الشرعية لدي أنا فلان الفلاني قاضيها وبحضور كل من الرجلين العاقلين البالغين فلان الفلاني وفلان الفلاني كلاهما من ناحية كذا حضرت المرأة العاقلة البالنة الرشيدة فلانة الفلانية من أهالي ومتوطئي ناحية كذا وبعد تعريفا اسما وعينا ونسبا بشهادة فلان وفلان المذكورين أقرت فلانة المذكورة طائفة مختارة وهي بكامل الاوصاف المعتبرة شرعا أنه بعد أن طلقها زوجها فلان الفلاني يتاخير كذا علي يد فلان الفلاني مأذون ناحية كذا باشهاد غمرة كذا وكان

قد دخل بها جاءها دم الحيض ثلاث مرات كوامل وبهذا انقضت عدتها شرعا
وأصبحت أجنبية من فلان المذكور صدر ذلك بحضرة وشهادة من ذكر
توقيع الشهود توقيع الزوجة توقيع الكاتب توقيع القاضي

(١٧) صورة اشهاد بأقرار الاب بأن حق حضانة ابنه لفلانة

بمكة كذا الجزئية الشرعية في يوم الاثنين السابع من شهر ربيع الاول
سنة ١٣٤٠ هجرية الموافق السابع من شهر نوفمبر سنة ١٩٢١ ميلادية لدي
أنا فلان الفلاني قاضيها وبحضور كل من فلان الفلاني وفلان الفلاني كلاهما
من ناحية كذا حضر الرجل العاقل الرشيد فلان الفلاني ومعه المرأة العاقلة
الرشيدة فلانة الفلانية كلاهما من ناحية كذا وبعد تعرضهما التعريف الشرعي
بشهادة كل من فلان وفلان المذكورين أقر فلان المذكور (المشهد) طائفا
مختارا وهو بكامل الاوصاف المعتبرة شرعا أنه فيما مضى قد تزوج فلانة الفلانية
بنت فلانة الفلانية الحاضرة معه بالجلس ووزق منها بسبب النكاح الصحيح
الشرعي بالولد الصغير الذي لا يزال في سن الحضانة المسمى فلانا الفلاني وأن
زوجته فلانة المذكورة توفيت الى رحمة الله تعالى وبموثها اقتل حق حضانة الولد
المذكور لجدته لانه فلانة المذكورة وأن فلانة هدم خالية من الازواج وعدتهم
وأهل وصالحه لحضانة الولد المذكور وأمينه عليه وأن حق الحضانة لها دون
سواها وصدقته فلانة المذكورة في جميع ما ذكر صدر ذلك بحضرة وشهادة
من ذكر

توقيع الشهود توقيع أم الام توقيع الاب توقيع الكاتب توقيع القاضي

(١٣) صورة اشهاد باقرار المرأة بسقوط حق الحضانة لتزوجها

بأجنبي من الصغير

بمحكمة كذا الجزئية الشرعية في يوم الخميس الرابع عشر من شهر
جادي الاولى سنة ١٣٤٠ هجرية الموافق الثاني عشر من شهر يناير سنة ١٩٢٢
ميلادية لدى أنا فلان الفلاني قاضيا وبحضور كل من فلان الفلاني و فلان الفلاني
كلاهما من أهالي ناحية كذا حضرت المرأة العاقلة الرشيدة فلانة الفلانية
من أهالي ناحية كذا وبعد تعريفها التعريف الشرعي بشهادة فلان و فلان
الذين ذكرت فلانة المذكورة أنه فيما مضى تزوجها فلان الفلاني بمقد
نكاح صحيح شرعي ورزقت منه بولد صغير في سن الحضانة يسمى محمدا و يبلغ الآن
من العمر أربع سنوات تقريبا وأن زوجها المذكور طلقها بتاريخ كذا على يد
فلان الفلاني مأذون ناحية كذا بأشهاد ثمة كذا وانقضت منه عنها تزوجت
بعده برجل أجنبي من الصغير يسمى فلانا الفلاني من أهالي ناحية كذا
ولا تزال في عصمته للآن وبذلك لا يكون لها حق في حضانة ابنها محمد
المذكور لتزوجها بأجنبي منه ويقلتها في عصمته وانها لما ذكر تقر طائفة مختارة
وهي بكامل الاوصاف المعتبرة شرعا بانها لاحت لها في حضانة ابنها فلان
المذكور لتزوجها فلان الاجنبي منه صدر ذلك بحضرة وشهادة من ذكر
توقيع الشهود توقيع أم الصغير توقيع الكاتب توقيع القاضي

(١٤) صورة اشهاد باقرار الرجل بنسب

بمحكمة كذا الجزئية الشرعية في يوم السبت السادس عشر من شهر
جادي الاولى سنة ١٣٤٠ الموافق الرابع عشر من شهر يناير سنة ١٩٢٢

ميلادية لدى أنا فلان القلاني قاضيا وبحضور كل من فلان القلاني وفلان القلاني كلاهما من أهالي ومتوطني ناحية كذا حضر الرجل العاقل الرشيد فلان القلاني البالغ من العمر خمسين سنة تقريبا ومعه الرجل العاقل الرشيد فلان المجهول نسبه لاب معين البالغ من العمر ثلاثين سنة تقريبا كلاهما من أهالي ناحية كذا وبعد تعريف فلان المذكور (الاول) التعريف الشرعي بشهادة كل من فلان وفلان المذكورين وشهادتهما أيضا بأن فلانا المذكور (الثاني) مجهول النسب لا يعرف نسبه لاب معين أقر فلان المذكور (الاول) طائعا مختارا وهو بكلل الاوصاف المعتبرة شرعا بأن فلانا الذي حضر معه (الثاني) ابنه رزق به من فلانة القلانية بسبب عقد نكاح صحيح شرعي بينهما وولده على فراش الزوجية وأنه بهذا يكون فلان المذكور (الاول) أباً لفلان هذا ويكون فلان هذا ابناً لفلان المذكور وصدق فلان هذا فلانا المذكور في جميع ما ذكر وأشهد الاثنان الشاهدين المذكورين على ما صدر منهما جميعه صدر ذلك بحضرة وشهادة من ذكر

توقيع الشهود توقيع المقر له توقيع المقر توقيع الكاتب توقيع القاضي

(١٥) صورة اشداد بأقرار بفرص نفقة زوجية

بمحكمة كذا الجزئية الشرعية في يوم الاحد السابع عشر من شهر جمادى الاولى سنة ١٣٤٠ هجرية الموافق الخامس عشر من شهر يناير سنة ١٩٢٢ ميلادية لدى أنا فلان القلاني قاضيا وبحضور كل من فلان القلاني وفلان القلاني كلاهما من أهالي ناحية كذا حضر الرجل العاقل الرشيد فلان القلاني من أهالي ومتوطني ناحية كذا وبعد تعريفه التعريف الشرعي بشهادة كل من

فلان وفلان المذكورين أقر طائفا مختارا زهو بكامل الاوصاف المستبيرة شرعا أنه بتاريخ أول شهر صفر سنة ١٣٤٠ هجرية فرض من نفسه على نفسه نفقة شرعية لزوجته فلانة الفلانية التي لا تزال على عصبة لآن مبلغ مائتين قرشا صاعا في كل شهر لمطومها ومأدومها ومثل ذلك في كل ستة أشهر لبديل كسوتها وأشهد على أقراره المذكور الشاهدين المذكورين صدر ذلك بحضرة وشهادة من ذكر

توقيع الشهود توقيع الزوج توقيع الكاتب توقيع القاضي

(١٦) صورة اشهاد بأقرار المرأة بسقوط متجدد نفقة وإبطال فرضها

بمحكمة كذا الجزئية الشرعية في يوم السبت الثاني من شهر جمادي الاولى سنة ١٣٤٠ هجرية الموافق الواحد والثلاثين من شهر ديسمبر سنة ١٩٢٢ ميلادية لدى أنا فلان الفلاني قاضيا وبحضور كل من فلان الفلاني وفلان الفلاني كلاهما من أهالي ناحية كذا حضرت المرأة البالغة العاقلة الرشيدة فلانة الفلانية من ناحية كذا وبعد تعريفها التعريف الشرعي بشهادة فلان وفلان المذكورين ذكرت فلانة المذكورة انه بتاريخ كذا فرض لها على زوجها فلان الفلاني من ناحية كذا من هذه المحكمة في القضية نمرة كذا سنة كذا الداخلة في سنة كذا نفقة شرعية مبلغ كذا كل شهر لطعامها وأدامها ومثله كل ستة أشهر لكسوتها وأنه بعد هذا الفرض اصطلحت بتاريخ كذا مع زوجها المذكور على إبطال الفرض المذكور بقسمية والآكل مع تمرنا وعلى إسقاط متجدد النفقة عن المدة السابقة علي تاريخ الصلح المذكور وأنه لهذا أقر فلانة المذكورة طائفة مختارة وهي بكامل الاوصاف

المعتبرة شرعا أنه قد بطل فرض النفقة المذكورة بنوعها من تاريخ الصلح المذكور وسقط متعبد النفقة عن المدة التي قبل تاريخ الصلح واصبحت لاحق لها في المطالبة بشيء من النفقة المذكورة صدر ذلك بحضرة وشهادة من ذكر

توقيع الشهود توقيع المرأة توقيع الكاتب توقيع القاضي

(١٧) صورة اشهاد باقرار الرجل بمتعبد النفقة

بحكمة كذا الجزئية الشرعية في يوم الاربعاء السادس من شهر جادى الاولى سنة ١٣٤٠ هجرية الموافق الرابع من شهر يناير سنة ١٩٢٢ ميلادية لدى أنا فلان الفلاني قاضيا وبحضور كل من فلان الفلاني و فلان الفلاني كلاهما من ناحية كذا حضر الرجل البالغ العاقل الرشيد فلان الفلاني من ناحية كذا وبعد تعريفه التعريف الشرعى بشهادة فلان و فلان المذكورين أقر فلان المذكور طائما مختلرا وهو بكامل الاوصاف المعتبرة شرعا انه بتاريخ كذا فرض عليه لزوجته فلانة الفلانية التي لاتزال علي عصمته الآن من محكمة كذا في القضية نمرة كذا سنة كذا الداخلة في سنة كذا نفقة شرعية مبلغ كذا كل شهر لطمومها ومأدومها ومثله لبدل كسوتها كل ستة أشهر وانه قد مضى من وقت النرض للآن مدة ستة أشهر تجمد لها عليه فيها عن نفقة طعامها وكسوتها مبلغ كذا وانه لم يؤد لها متعبد النفقة المذكور للآن بل هو باق جميعه بنمته لها وأشهد علي ذلك الشاهدين المذكورين صدر ذلك بحضرة وشهادة من ذكر

توقيع الشهود توقيع المقر توقيع الكاتب توقيع القاضي

(١٨) صورة اشهاد باقرارات متعددة

انه في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الهجرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية بمحكمة كذا الجزئية الشرعية لدي أنا فلان الفلاني قاضيها وبحضور كل من الرجلين العاقلين البالغين فلان الفلاني وفلان الفلاني كلاهما من ناحية كذا حضر الرجل البالغ العاقل الرشيد فلان الفلاني من ناحية كذا وبعد تعريفه التعريف الشرعي بشهادة فلان وفلان المذكورين أقر فلان المذكور طائعا مختاراً وهو بكامل الاوصاف المعتبرة شرها انه بتاريخ كذا طلق زوجته فلانة الفلانية من ناحية كذا ثلاثاً بدر أن دخل بها وبدون براءة منها له عن شيء وأنه في ذلك التاريخ فرض لها على نفسه نفقة عدة ببلغ مائتين قرشاً صاعاً كل شهر لطعامها حتي تنضي غدها شرعاً وان لها بذمته مبلغ خمسين جنيهاً مصرياً . وآخر صداقها وأنه قد حل لها عليه بالطلاق المذكور وأنه لم يؤده لها ولا شيئاً منه بل هو باق جميعه بذمته للآن وأشهد الشاعدين المذكورين على جميع ذلك صلوا ذلك محضرة وشهادة من ذكر

توقيع الشاهدين توقيع المقر توقيع الكاتب توقيع القاض

(١٩) صورة اشهاد بالاقرار بالصلح على الاكل تمويناً وإبطال الفرض بمحكمة كذا الجزئية الشرعية في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الهجرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية لدى أنا فلان الفلاني الكاتب بها بعد الاحالة علي والاذن لي بسماع ما يأتي من حضرة صاحب الفضيلة فلان الفلاني قاضي المحكمة وبحضور كل من فلان

(٨ - ٢)

الفلائي وفلان الفلائي كلاهما من ناحية كذا حضر الرجل العاقل الرشيد فلان التجار ابن فلان بن فلان ومعه زوجته فلانة الفلائية كلاهما من ناحية كذا وبعد تعريفهما عينا واسما ونسبا بشهادة فلان وفلان المذكورين ذكر فلان المذكور أنه بتاريخ كذا فرض عليه من محكمة كذا الجزئية الشرعية في القضية مرة كذا سنة كذا الداخلة في سنة كذا نفقة شرعية لزوجته فلانة الفلائية المذكورة مبلغ كذا كل شهر لعامها ومثله كل ستة اشهر لكسوتها وأنه بتاريخ كذا بعد الفرض المذكور قد اصطلح معها على ابطال الفرض المذكور بتسميه والا كل معه تمويلا وأنه هو الذي يقوم بالاتفاق عليها وبكسوتها حسب ما يري وأنها من ذلك التاريخ قد أقامت معه فعلا بمنزله وهو القائم بشؤونها من مطعم وملبس وغير ذلك وأصبح الفرض المذكور لاغيا من تاريخ الصلح المذكور وصادقته زوجته المذكورة على جميع ما ذكر صدر ذلك بمحضرة وشهادة من ذكر

توقيع الشهود توقيع الزوج توقيع الزوجة توقيع الكاتب توقيع القاضي

(٢٠) صورة اشهاد بأقرار ملكية الغير للعقار الذي تحت يد المقر انه في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الهجرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية بمحكمة كذا الجزئية الشرعية لدى انا فلان الفلائي قاضيها وبحضور كل من فلان الفلائي وفلان الفلائي كلاهما من ناحية كذا حضر الرجل البالغ العاقل الرشيد فلان الفلائي ومعه الرجل البالغ العاقل الرشيد فلان الفلائي كلاهما من ناحية كذا وبعد تعريفهما التعريف الشرعي بشهادة فلان وفلان المذكورين أقر فلان (الأول)

المذكور طائفا مختارا وهو بكامل الاوصاف المتبعة شرعا أن الدار التي تحت يده الكائنة بشوارع كذا بقسم كذا من بلدة كذا المحدودة بالحدود الاربع الآتية (وتحدد حسب المتبع) هي ملك لفلان (الثاني) المذكور وحقه وليس لاحد غيره حق التصرف فيها ولا الانتفاع بها بوجه من الوجوه لا فلان المقر ولا خلافة وصدقه في ذلك فلان (الثاني) الحاضر معه بالمجاس صدر ذلك بحضرة وشهادة من ذكر توقيع الشهود توقيع المقر له توقيع المقر توقيع الكاتب توقيع القاضي

(٢١) صورة اشهاد باقرار قبض الدين

انه في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الهجرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية بحكمة كذا الجزئية الشرعية لدى أنا فلان الابن قاضيها وبحضور كل من الرجلين العاقلين البالغين فلان القلابي وفلان القلابي كلاهما من ناحية كذا حضر الرجل العاقل الرشيد فلان القلابي من ناحية كذا وبعد تعريفه التعريف الشرعي بشهادة فلان وفلان المذكورين أقر فلان المذكور طائفا مختارا وهو بكامل الاوصاف المتبعة شرعا أنه بتاريخ كذا قبض من يد فلان القلابي من ناحية كذا مقدار خمسين جنيها مصريا قيمة جميع دينه الذي له عنده وبذلك أصبحت ذمته فارغة من هذا الدين وليس لفلان (المقر) المذكور ولا لغيره حق مطالبة به ولا بشيء منه وأن هذا المقدار المذكور هو الذي كان قد اقترضه فلان (المقر له) هذا من فلان (المقر) المذكور بتاريخ كذا وصرفه في شؤون نفسه صدر ذلك بحضرة وشهادة من ذكر توقيع الشهود توقيع المقر توقيع الكاتب توقيع القاضي

(٢٢) صورة اشهاد باقرار بأبرأ من الدين

انه في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا هجرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ميلادية بمحكمة كذا الجزئية الشرعية لدى أنا فلان الفلاني قاضيها وبحضور كل من فلان الفلاني وفلان الفلاني كلاهما من ناحية كذا حضر الرجل البالغ العاقل الرشيد فلان الفلاني من ناحية كذا وبمعد تعريفه التعريف الشرعي بشهادة فلان وفلان المذكورين أقر فلان المذكور طائعا مختارا وهو بكامل الاوصاف المتبعة شرعا انه بتاريخ كذا أبرأ فلانا الفلاني من جميع دينه الذي له عنده البالغ قدره مائة جنيه مصري وأسقطه عنه ابراء واسقاطا صحيحين شرعيين وبذلك أصبحت ذمة (فلان المقر له) المذكور فارغة من هذا الدين وليس لفلان المقر ولا لغيره حق مطالبة به ولا بشيء منه وأن هذا المقدار هو الذي كان فلان (المقر له) اقترضه من فلان (المقر) بتاريخ كذا من مال نفسه وصرفه فلان (المقر له) المذكور في شؤون نفسه صلح ذلك بحضرة وشهادة من ذكر توقيع الشهود توقيع المقر توقيع الكاتب توقيع القاضي

(٢٣) صورة اشهاد بالاعتراف بالدين

انه في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا هجرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ميلادية بمحكمة كذا الجزئية الشرعية لدى أنا فلان الفلاني قاضيها وبحضور كل من فلان الفلاني وفلان الفلاني كلاهما من ناحية كذا حضر الرجل البالغ العاقل الرشيد فلان الفلاني من ناحية كذا وبمعد تعريفه التعريف الشرعي بشهادة فلان وفلان المذكورين أقر فلان المذكور

طائفا مختارا وهو بكامل الاوصاف المعتبرة شرعا أنه بتاريخ كذا قد اقترض
من فلان القلاني مقدار الف جنيه مصرى ذهباً وتسلمها منه عدا وتقدا
وصرفها في شؤون نفسه ولم يؤدها لفلان المقر له المذكور ولا لثائب عنه
ولم تسقط بمسقط الا كان وان جميعها باق بذمة فلان المقر المذكور لفلان
المقر له المذكور لأن صدر ذلك بحضرة وشهادة من ذكر
توقيع الشهود توقيع المقر توقيع الكاتب توقيع القاضي

(٢٤) صورة اشهاد بالاقرار العام

انه في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا هجرية الموافق ليوم كذا
من شهر كذا من سنة كذا ميلادية بمحكمة كذا الجزئية الشرعية لدى أنا فلان
القلاني قاضيها وبحضور كل من فلان القلاني وفلان القلاني كلاهما من أهالي
ناحية كذا حضر الرجل العاقل البالغ الرشيد فلان القلاني من ناحية كذا
وبعد تعريفه التعريف الشرعي بشهادة فلان وفلان المذكورين أقر فلان
المذكور طائفا مختارا وهو بكامل الاوصاف المعتبرة شرعا بان جميع ما في
يده وينسب له ويعرف به من قليل وكثير وعقار ومنقول ومكيل وموزون
ودراهم ودنانير وكل ما يطلق عليه لفظ المال هو ملك فلان القلاني دون
فلان (المقر) صدر ذلك بحضرة وشهادة من ذكر
توقيع الشهود توقيع المقر توقيع الكاتب توقيع القاضي

(٢٥) صورة اشهاد باقرار بارشدية

بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية في يوم الاربعاء الخامس عشر من

شهر ربيع الثاني من سنة الف وثلاثمائة وأربعين هجرية الموافق الرابع عشر من شهر ديسمبر من سنة الف وتسعمائة واحدي وعشرين ميلادية لدينا نحن فلان الفلاني القاضي بالحكمة بعد الاحالة علينا والاذن لنا بسماع ما يأتي من حضرة صاحب الفضيلة فلان الفلاني رئيسها حضرت السيدات فلانة وفلانة وفلانة بنات المرحوم فلان ابن فلان المقيات بالمنزل غمرة كذا بشارع كذا بقسم كذا بمصر وبعد تعريفهن التعريف الشرعي بشهادة من سيد كذا بعد اقرن طائعات مختارات وهن بكامل الاوصاف المعتبرة شرعا بان أخاهن شقيقهن فلان الفلاني أرشد منهن وأحسن تصرفا في المال وأحق بالنظر على وقف والدهن فلان المذكور الصادر من هذه المحكمة بتاريخ كذا غمرة كذا سنة كذا صدر ذلك بحضرة وشهادة فلان الفلاني وفلان الفلاني كلاهما من أهالي ناحية كذا

توقيع الشهود توقيع المقرات توقيع الكاتب توقيع القاضي توقيع رئيس المحكمة
(٢٦) صورة اشهاد بالاسلام

بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية في يوم الاثنين المتمم للعشرين من شهر ربيع الثاني من سنة الف وثلاثمائة واربعين هجرية الموافق التاسع عشر من شهر ديسمبر من سنة الف وتسعمائة واحدي وعشرين ميلادية لدينا نحن فلان الفلاني القاضي بالحكمة المحال علينا من حضرة صاحب الفضيلة فلان الفلاني رئيسها سماع ما يأتي حضرت مارية بنت حنا بن دميان القبطية الارثوذكسية واخبرت انها كانت مسيحية ارثوذكسية وهذاها الله للاسلام واقرت لله سبحانه وتعالى بالوحدانية ولسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بالنبوة والرسالة قائلة أشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان سيدنا

لأبواب الإسلام شرنا حسب المعتاد فالأمل اجراء اللازم لذلك عند حضوره
تحريراً في يوم ١٨ ديسمبر سنة ١٩٢١
محافظ مصر
فلان الفلاني

بعد هذا يحضر الطالب إلى المحكمة ومعه شاهدان فيسمع منه
الشهادتين بالإسلام ويدون بالضبط بالصيغة السابقة ويحرر له اعلان شرعي
بذلك كقيمة الشهادات - وليتنبه أنه لاجل كتابة الشهادات بالإسلام
صحيحاً يجب أن يكون الشهادات مشتتة على الأشياء التي بها يعتبر المشهد
مسداً شرعاً وهذا يختلف باختلاف المشهود وعقائدهم ودياناتهم التي كانوا
يدينون بها قبل الإسلام ولجل معرفة ذلك جيداً يجب الالتفات لما
سيذكر فقول الذين يريدون الشهادات بالإسلام أنواع كثيرة

(الاول) شخص كان مسلماً ثم ارتد والعاذ بالله تعالى ثم أراد أن يتوب
ويرجع إلى دين الإسلام وهذا على قسمين (أ) أن تكون ردة بمجرد كلمة
ردة مع عدم انتحال دين آخر كالنصرانية واليهودية (ب) أن يكون مع
الردة انتحال دين آخر وفي كلا القسمين يشترط لصحة إسلامه بالنسبة لجريان
أحكام الدنيا عليه ثلاثة أمور وهي أن يشهد أن لا إله إلا الله ويشهد أن سيدنا
محمد عبده ورسوله ويتبرأ من الأديان سوي الإسلام ومن عقيدته التي اعتقدها
أن كان كفره بمقيدة مخالفة لدين الإسلام كإنكار حرمة الحرم وما أشبه ذلك
(الثاني) شخص كافر كفراً أصلياً وكان كفره بإنكار الصانع كالمهرية

(الثالث) شخص ينكر الوحانية كاثوية وهم قوم كالمجوس يعتقدون
مع المجوس أن أصل العالم النور والظلمة وأن النور شأنه خلق الخير والظلمة
شأنها خلق الشر وحكم هذين الصنفين أنه إذا أتى بالشهادتين أو بأحدهما

بحكم بإسلامه وذلك لأن هؤلاء يتمتعون عن الشهادة أصلاً فإذا أقروا بها كان ذلك دليل أيمانهم وكذلك هم يتمتعون عن الايمان باحدي الشهادتين فإذا أتوا بأحدهما كان ذلك دليل الايمان ومثل الصنفين المذكورين من يعبدون الاوثان وللتيران ومن يشركون في الربوبية

(الرابع) شخص يقر بالصانع والوحدانية ولكن ينكر بعثة الرسل كالفلاسفة فانهم وان أثبتوا الرسل لكن لا على الوجه الذي يشته أهل الاسلام فكان اثباتا كلا اثبات وهذا يكسني فيه بأن يشهد أن محمداً رسول الله

(الخامس) شخص يقر بالصانع والوحدانية ورسالة الرسل ولكن ينكر عموم رسالته صلى الله عليه وسلم وحكم هذا أنه لا يحكم بإسلامه حتى يأتي بالشهادتين ويتبرأ من كل دين يخالف دين الاسلام - ومن جمل حاله يستفسر منه - وعلى كل حال فانه من أتى بالشهادتين والبراءة من كل دين يغير دين الاسلام كان مسلماً بغير خلاف لهذا جرت المحاكم على أن الاشهاد بالاسلام يتضمن جميع ما ذكر بدون تفرقة بين المشهدين ثم انه يجب أن يلاحظ أن الاجراءات السابقة هي فيمن كان يريد النحول في الاسلام من جديد أما من كان مسلماً ثم ارتد واليا بالله تعالى ثم أراد أن يتوب عن رذته ويعود للاسلام فانه لا يتخذ لاجله الاجراءات المتقدمة بل يضبط له الاشهاد في الحال

(٢٧) صورة اشهاد باقرار بمقت

بمحكمة كذا الجزئية الشرعية في يوم الاثنين الثاني من شهر جمادى الآخرة من سنة ألف وثلاثمائة وأربعين هجرية الموافق اليوم التاسع للثلاثين من (٩ - ٩)

شهر يناير من سنة ألف وتسعمائة واثنين وعشرين ميلادية لدي أنا فلان
الفلاني قاضيها وبحضور كل من الرجلين العاقلين البالغين فلان الفلاني وفلان
الفلاني كلاهما من ناحية كذا حضر الرجل البالغ العاقل الرشيد فلان الفلاني
من ناحية كذا وبعد تدريفه شرعا بشهادة فلان وفلان المذكورين أقر
فلان المذكور طائعا مختارا وهو بكامل الاوصاف المعتبرة شرعا بأنه بذاريج
كذا قد اعتق عبده ومملوكه مرجان الحبشي ابن سعيد بن نجيت السوداني عتقا
صحيحا شرعا مانجا لا شرط فيه ولا خيار بقوله له مشافهة أنت حر لوجه الله
تمالي وبذلك أصبح مرجان المذكور حرا كتيبة الاحرار له الولاية على نفسه
وماله وليس لاحد الولاية عليه صدر ذلك بحضرة وشهادة من ذكر
توقيع الشهود توقيع المقر توقيع الكاتب توقيع القاضي

(٢٨) صورة اشهاد بتبادل بين مالكين

بحكمة مصر الابتدائية الشرعية في يوم الاثنين الثاني من شهر جمادى
الآخرة من سنة ألف وثلاثمائة وأربعين هجرية الموافق اليوم المتم للثلاثين
من شهر يناير من سنة ألف وتسعمائة واثنين وعشرين ميلادية لدي أنا
فلان الفلاني القاضي بها المحال على سماع ما يأتي من حضرة صاحب الفضيلة
فلان الفلاني رئيسها وبحضور كل من فلان الفلاني وفلان الفلاني كلاهما
من أهالي بلدة كذا حضر فلان الفلاني وفلان الفلاني كلاهما من بلدة كذا
وبعد تعريفهما التعريف الشرعي بشهادة فلان وفلان المذكورين تبادلًا
مع بعضهما بدل عين بعين فابدل فلان الفلاني (الاول) الى فلان الفلاني
(الثاني) الذي استبدل منه لنفسه جميع الدار الفلانية الكائنة ببلدة كذا

بقسم كذا بشارع كذا المحدودة بالحدود الاربع الآتية وهى (وتحدد حسب الشئع) وعوض فلان الفلاني (الثاني) المستبدل المذكور فلانا الفلاني (الاول) الذي استعوض منه لنفسه جميع العين الكائنة بناحية كذا (وتعرف التعريف التام) المعلوم ذلك عند المتعاقدين علما تماما والجاري البدل في ملك فلان الفلاني (الاول) المذكور وبده وحوزته للآن بموجب كذا (يذكر مستند ملكيته لتلك العين) والجاري المستعوض المذكور في ملك فلان الفلاني (الثاني) وبده وحوزته للآن بموجب كذا (يذكر سند الملكية) كأخبارهما وشهادة الشاهدين المذكورين تبادلًا شرعيًا انفق بينهما فيما ذكر بالجاب وقبول شرعيين واقر فلان الفلاني (الثاني) باستلام العين المبدلة المذكورة اولًا وحيازتها لنفسه واقر فلان الفلاني (الاول) المذكور باستلامه العين المستعوضة له وحيازتها لنفسه بالطريق الشرعي وتصادق المتعاقدان على ذلك بحضور الشاهدين المذكورين مـ

توقيع الكاتب	توقيع القاضى	توقيع رئيس المحكمة
توقيع الشهود	توقيع المعوض	توقيع المستعوض

(٢٩) صورة اشهاد بابدال في وقف بالنقد

بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية في يوم الخميس السادس عشر من شهر جمادى الاولى من سنة الف وثلاثمائة واربعين هجرية الموافق الرابع عشر من شهر يناير من سنة الف وتسعمائة واثنين وعشرين ميلادية بالجلسة المنعقدة بها منا نحن فلان الفلاني رئيسها ومن حضر في فلان الفلاني وفلان الفلاني القاضيين بها بعد ان قررت هيئة المحكمة الموافقة على ابدال الدار

الخربة من وقف فلان القلافي حسب ما هو موضح بقرارها الصادر بمجلسه
 كذا للاسباب المبينة به التي منها أن العين المذكورة لا ينتفع بها اصلا
 ولا تأتي برىع وليس للوقف رىع تعم به ولا يوجد من يستأجرها مدة طويلة
 ويدفع الاجر مقدما لتعم به وان المصلحة في بيعها بالتقدي ابدنا نحن وحضرتا
 القاضيين المشار اليهما عن وقف فلان القلافي المشمول بنظر فلان القلافي
 الى فلان القلافي (المشتري) من ناحية كفا واستبدل هو بماله لنفسه
 جميع الدار الخربة الكائنة بناحية كذا المحدودة بالحدود الاربع الآتية (وتحدد
 حسب المتبع) المعلوم ذلك له شرعا والجارى المبدل المذكور في الوقف
 المبدل عنه لان كما تدل على ذلك حجة الوقف الشرعية الصادرة من محكمة
 كذا بتأويج كذا ابدالا صحيحا شرعيا بايجاب وقبول شرعيين في نظير مبلغ
 البديل عن ذلك وقدره كذا جنيتها مصريا دفعه المستبدل بمخرنة محكمة كذا
 على ذمة الوقف المبدل عنه المذكور لحين ما يشتري به عين أخرى للوقف
 المذكور تكون أحسن صقعا واكثر نفعا وذلك بعد ان شهد الشاهدان
 المذكوران بان الثمن المذكور هو ثمن المثل للعين المبدلة صدر من ذلك بحضرة
 وشهادة من ذكر م

توقيع رئيس المحكمة توقيع الكاتب
 توقيع للشهود توقيع المستبدل توقيع عضو توقيع عضو

(٣٠) صورة اشهاد يبيع لجهة وقف بمال بدل

بمحكمة كذا بالجلسة المتقدمة بها في يوم السبت المتمم للثلاثين من
 شهر جمادى الاولى من سنة الف وثلاثمائة واربعين هجرية الموافق الثامن

والعشرين من شهر يناير من سنة الف وتسعمائة وثنيتين وعشرين ميلادية
 منا نحن فلان القلاني رؤيدها ومن حضرتي فلان القلاني وفلان القلاني
 القاضيين بها بعد ان قررت هيئة المحكمة المشار اليها الموافقة على شراء العين
 الآتي ذكرها لجهة الوقف الآتي بالثمن المبين بدلا لاسباب الموضحة بقرارها
 الصادر بتاريخ كذا سنة كذا في المادة ~~مرفعة~~ كذا سنة كذا الداخلة في سنة كذا
 باع فلان القلاني من بلدة كذا بالوقف فلان القلان المعين بمحجة الوقف
 المحررة من محكمة كذا الشرعية بتاريخ كذا المشمول بنظر فلان القلاني
 من بلدة كذا بموجب تقرير النظر المحرز من محكمة كذا الشرعية بتاريخ
 كذا واشترى فلان القلاني الناظر المذكور للوقف المذكور بماله من الاذن
 في ذلك من قبل هيئة المحكمة المشار اليها بمال الوقف المذكور الآتي ذكره
 من البائع المذكور جميع المين القلانية (وتعرف تعريفا تاما حسب التتميم)
 المعلوم المبيع المذكور عند المتعاقدين علما تاما والجاري ذلك في ملك بائنه
 وحوزته لأن بموجب كذا (يذكر سند الملكية) كخباره وشهادة الشهود
 بذلك يما وشراء صحيحين شرعيين انقدا بين المتعاقدين في المبيع المذكور
 بإيجاب وقبول شرعيين بثمن قدره كذا وهو قيمة مثل ذلك الآن حسب
 شهادة الشهود مقبوض ذلك بيد البائع كقراره بذلك بمجلس هذا العقد
 من يد الناظر من مال الوقف الآتي اليه ذلك الثمن عن بدل ما أبدل منه
 قبل الآن وأقر الناظر المشتري ^{بشأن} بالمستلزم المبيع المذكور وحيازته للوقف
 المشتري له وبأنه صار جاريا فيه حكمه كحكمه وشرطه كشرطه على الوجه
 المستطور بمحجة الوقف المحكي تاريخها وتصادق المتعاقدان على ذلك صدر ذلك

محضور فلان الفلاني وفلان الفلاني وهما الداران للمتاعدين المذكورين
المعرفة التامة الشرعية

توقيع عضو توقيع عضو توقيع رئيس المحكمة
توقيع الشهود توقيع المشتري توقيع البائع توقيع الكاتب

(٣١) صررة أشهاد يبيع مقترن بوقف المبيع وقفا أهليا

بمحكمة كذا الجزئية انشريعة في يوم الاثنين التاسع من شهر جمادى
الآخرة من سنة الف وثلاثمائة واربعين هجرية الموافق السادس من شهر
فبراير من سنة الف وتسعمائة وثلثين وعشرين ميلاديه لدى أنا فلان الفلاني
قاضيا ومحضور فلان الفلاني وفلان الفلاني كلاهما من اهالي ناحية كذا
حضر الرجل العاقل الرشيد فلان الفلاني من اهالي ناحية كذا وحضر معه
فلان الفلاني من اهالي ناحية كذا وبعد تعريفهما التعريف الشرعي بشهادة
فلان وفلان المذكورين باع فلان المذكور (الاول) الى فلان المذكور (الثاني)
واشتري هو منه بماله لنفسه جميع الدار الفلانية السكينة بشارع كذا بقسم كذا
ببلدة كذا المحدودة بالحدود الآتية (ونحدد حسب المتبع) المعلوم
ذلك عند المتعاقدين علما تاما والجاري المبيع المذكور في ملك بائعه المذكور
بموجب الحجة الشرعية الصادرة من محكمة كذا بتاريخ كذا كخباره وشهادة
الشهود فيما باننا بالاجاب وقبول شرعيين صدر ا بين المتعاقدين المذكورين بمن
قدره كذا وأقر البائع قبض الثمن المذكور واعترف المشتري بالمستطاع المبيع
وحيازته لنفسه بالطريق الشرعي ثم بعد ذلك بهذا المجلس أشهد على نفسه
فلان المشتري المذكور انه وقف وأرصد وحاس وتصدق لله سبحانه وتعالى

بجميع المين المبيعة اليه المذكورة وأنشأ وقته هذا من يوم تاريخه على نفسه أيام حياته ينفع به وبما شاء منه سكنا واسكانا وغلة واستعلا لا بسائر وجوه انتفاعات الوقف الشرعية ثم من بعده يكون ذلك وفقا على اولاده ذكورا واناثا حسب الفريضة الشرعية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ثم على اولادهم كذلك ثم على اولاد اولادهم كذلك ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من تقسمها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل بهذا الوقف الواحد من الموقوف عليهم اذا اتفرد ويشترك فيه الاثنان منهم فاكثر عند الاجتماع على الوجه المشروح على ان من مات من اولاد وذرية الواقف المذكور الموقوف عليهم وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل منه انتقل نصيبه اليه فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك انتقل نصيبه لاختوته واخوانته المشاركين له في الدرجة والاستحقاق مضافا لما يستحقونه من ذلك فان لم تكن له أخوة ولا أخوات رجع ما كان يستحقه لأصل غلة هذا الوقف وصرف مصرفه ومن مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء منه وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل منه قلم من تركه من هؤلاء مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه ويشترك من في درجة أصله في كل ما كان يشاركهم فيه أصله لو كان حيا يتداولون ذلك بينهم كذلك الي حين انفrazهم أجمعين يكون ذلك وفقا معصروفا ريمه لطيلة العلم بالجامع الازهر الشريف فان تمذر الصرف عليهم صرف ربع ذلك للفقراء والمساكين من المسلمين اينما كانوا وحيثما وجدوا ابدا الآبدن وشرط الواقف المذكور في وقته هذا شروطا حث عليها وأكد العمل بها

فوجب المصير اليها منها انه جعل لنفسه دون غيره الشروط العشرة وهي
الادخال والاخراج والاعطاء والحرمان والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل
والبدل والاستبدال وتكرار ذلك كلما شاء ومنها انه يبدأ من غلة هذا الوقف
بعمارة وما به البقاء لعينه والدوام لمنفعته ومنها انه جعل النظر عليه لنفسه مدة
حياته ثم من بعده لارشد اولاده ثم لارشد اولاد اولاده ثم لارشد اولاد
اولاد اولاده وهكذا طبقة بعد طبقة وجيلا بعد جيل فان لم يكن فيهم
رشيد او افترضوا جميعا كان النظر عليه لمن يقيمه القاضي الشرعي من المسلمين
صدر هذا جميعه بحضرة وشهادة من ذكره

توقيع المشتري الواقف توقيع البائع توقيع الكاتب توقيع القاضي
توقيع الشهود

(٣٢) صورة اَشهاد بتبادل بين وقف ومالك

بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية بالجلسة المنعقدة بها في يوم الاثنين
السابع من شهر ربيع الاول من سنة الف وثلاثمائة وأربعين هجرية الموافق
السابع من شهر نوفمبر من سنة الف وتسعمائة وأحدى وعشرين ميلادية منا نحن
فلان الفلاني رئيسها ومن حضرتي فلان الفلاني وفلان الفلاني القاضيين بها
بعد أن قررت المحكمة ان لا مانع من عمل التبادل الآتي ذكره كما هو
مبين بقرارها الصادر بجلسة كذا للاسباب المبينة به التي منها أن هذا التبادل
في مصلحة الوقف لكون العين المأخوذة لجهة الوقف أحسن صدقا وأكثر
ريعا من المأخوذة من الوقف تبادلنا نحن وحضرنا للقاضيين المشار اليهما مع
فلان الفلاني المتوطن بناحية كذا فأبدلنا عن وقف فلان الفلاني المشمول

ينظر فلان الفلاني من ناحية كذا الى فلان المذكور واستبدل هو لنفسه جميع الدار الفلانية السكائنة بناحية كذا المحدودة بالحدود الآتية وهي (وتحدد حسب المعتاد ويبين مسطحها بالذراع أو بالتر ويبين نوع الترع ونوع المتر) وعوض المستبدل المذكور الوقف المبديل عنه بدل ذلك جميع الثلاثة الافدنة من الارض الزراعية السكائنة بمحوض كذا بجهة كذا المحدودة بالحدود الاربع الآتية وهي (وتحدد ويذكر طول كل ضلع ان أمكن) الجارى المبديل المذكور أولا في الوقف المبديل عنه لان بموجب حجة الوقف المحررة من محكمة كذا الشرعية بتاريخ كذا والجارى المستعوض المذكور ثانيا في ملك فلان المستبدل المذكور بموجب حجة الشراء الشرعية المستخرجة من محكمة كذا الشرعية بتاريخ كذا والكشف الرسمي المستخرج من مديرية كذا بتاريخ كذا وحسب شهادة الشهود الآتي ذكرهم تبادلا صحيحا شرعيا انقصد بين المتعاقدين باليجاب وقبول شرعيين وأقر فلان المذكور بتسلم المبديل المذكور أولا وحيازته لنفسه وأقر ناظر الوقف المذكور بتسلم المستعوض المذكور ثانيا وحيازته للوقف المذكور على أن يكون حكمه وشرطه كحكم وشرط وقفه المعين بالحجة المحكي تاريخها صدر ذلك بحضرة وشهادة فلان الفلاني وفلان الفلاني المقيمين بناحية كذا والعارفين للمستعوض المذكور المعروفة الشرعية م

توقيع المستبدل توقيع عضو توقيع عضو توقيع رئيس المحكمة
توقيع الشهود

(٣٣) صورة اشهاد يبيع من مالك لوقفه مع ذكر الواسطة
بمحكمة مصر الابتدائية للشرعية بالجلسة المنعقدة بهامنا نحن فلان الفلاني

رئيسها وحضرنا فلان الفلاني وفلان الفلاني القاضيين بها في يوم السبت الثاني من شهر جمادي الاول من سنة الف وثلاثمائة واربعين هجرية الموافق يوم واحد وثلاثين من شهر ديسمبر من سنة الف وتسعمائة واحدى وعشرين ميلادية بعد أن قررت هيئة المحكمة المشار اليها الموافقة على شراء العين الآتي ذكرها من فلان الفلاني الواقف لجهة وقفه الصادر منه بتاريخ كذا امام محكمة كذا الشرعية بالثمن المذكور ~~بالمال~~ بدل لعين اخذت من الوقف قبل ذلك للاسباب الموضحة بذلك القرار التي منها سبب كذا (يذكر السبب الجوهري المسوغ لهذا الشراء) باع فلان الفلاني الواقف المذكور الى فلان الفلاني الحاضر معه بالمجلس بصفته واسطة التدر الفلاني (تذكر حدوده ومسطحه وجهته وسند ملكيته) بمبلغ كذا وقبل منه فلان المذكور البيع المرقوم لنفسه بهذا الثمن وأقر باستلامه المبيع وحيازته نفسه ووضع يده عليه ثم بالمجلس عينه باع فلان هذا العين المذكورة لوقف فلان المذكور بالمبلغ المذكور واشترى منه الواقف المذكور القدر المذكور لوقفه وأقر بحيازته لجهة وقفه ليكون حكمه كحكمه وشرطه كشرطه صدر ذلك بحضرة وشهادة كل من فلان الفلاني وفلان الفلاني وهما المارضان للتعاقدين المذكورين المرفة الشرعية

توقيع الواسطة توقيع عضو توقيع عضو توقيع رئيس المحكمة

توقيع الشهود توقيع الواقف

(٣٤) صورة أشهاد بمصادقة علي حصول استبدال

بمحكمة كذا الشرعية في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الهجرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية بالجلسة المنعقدة بها

منا نحن فلان الفلاني رئيس المحكمة وفلان الفلاني وفلان الفلاني القاضيان
بها بعد الاطلاع على القرار الصادر من هيئة المحكمة المشار اليها بتاريخ كذا
نمرة كذا الذي تبين منه أن فلانا الفلاني قدم طلبا للمحكمة بتاريخ كذا يتضمن
أنه بتاريخ كذا وقف الاطيان الفلانية بمحكمة كذا وشرط لنفسه فيه شرطي
الابدال والاستبدال وأنه لما رآه من المصلحة لجهة وقفه قد ابدل من وقفه
هذا الارض الفلانية الى فلان الفلاني واستبدل هو منه بدله كذا ليكون وفقا
مكانه حكمه كحكمه وشرطه كشرطه وحرر بذلك بينه وبين المستبدل
المذكور ورقة عرفية من صورتين مؤرختين بتاريخ كذا وأنه يطلب
تحرير حجة بالمصادقة على هذا الاستبدال وبعد التحرر من قبل المحكمة
وظهور أن هذا في مصلحة الوقف تقرر عدم المانع من هذا الابدال والاستبدال
وتحرير حجة بالمصادقة عليه حضر فلان الفلاني الواقف المذكور ومعه فلان
الفلاني المذكور وبعد تعريفهما شرعا بشهادة فلان الفلاني وفلان الفلاني
تصادقا على أن الواقف المذكور أبدل العين الموقوفة المذكورة الى فلان هذا
لتكون ملكا له واستبدل هو منه بدلها العين الفلانية لتكون هذه العين
المذكورة وفقا بدل العين المبدلة حكمها كحكمها وشرطها كشرطها صدر
ذلك بحضور الشاهدين المذكورين

توقيع الواقف توقيع عضو توقيع عضو توقيع رئيس المحكمة
توقيع الشهود توقيع المستبدل

(٣٥) صورة اشهاد بوقف خيرى

بمحكمة كذا الجزئية الشرعية في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا
هجريه الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ميلادية لدي أنا فلان

الفلاحي قاضيا وبحضور كل من فلان الفلاحي وفلان الفلاحي كلاهما من أهالي ناحية كذا حضر الرجل العاقل الرشيد فلان الفلاحي من أهالي ناحية كذا وبعد تعريفه شرعا بشهادة فلان وفلان المذكورين أشهد على نفسه فلان المذكور وهو بكامل الاوصاف المعتبرة شرعا أنه وقف وحبس وتصدق لله سبحانه وتعالى بجميع الثلاثة الافدنة الزراعية ملكة الكائنة بناحية كذا المحدودة بالحدود الاربع الآتية (وتحدد حسب المتبع) الآتية اليه بطريق الشراء الصحيح الشرعي من فلان الفلاحي بمقتضى الحجة الشرعية الصادرة من محكمة كذا بتاريخ كذا أنشأ فلان المذكور وقفه هذا من يوم تاريخه على المدرسين وطلبة العلم بمهد أسيوط العلوي الديني الاسلامي مناصفة بين المدرسين والطلبة بالسوية بين افراد كل من الفريقين فان تمذر الصرف عليهما صرف ربع الوقف المذكور لطلبة العلم بالجامع الازهر الشريف فان تمذر الصرف عليهم صرف ما كان يصرف عليهم للفقراء والمساكين من المسدين ابنا كانوا وحيثما وجدوا فان أمكن الصرف بعد ذلك على جهة من الجهات المذكورة عاد الصرف اليها كما كان بالصفة المذكورة فان تمذر الصرف عليها بعد ذلك صرف الربع للحجة التي بعدها حسب الترتيب المذكور يفعل ذلك دائما تمذرا وأمسكانا أبد الابدين ودهر الداهرين الى ان يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين وشرط الواقف المذكور في وقفه هذا شروطا حث عليها وأكد العمل بها فوجب المصير اليها

(منها) أنه يبدأ من غلة هذا الوقف بما فيه البقاء لغنيه والدوام لمنفتمته ولو استغرق هذا جميع الغلة وترتب عليه حرمان المستحقين السنين العديدة (ومنها) أنه جعل النظر على وقفه هذا لنفسه مدة حياته ثم من بعده

يكون النظر عليه لابنه محمد أكبر أولاده ثم من بعده يكون النظر لارشد باقي اولاده ثم لارشد أولاد أولاده ثم لارشد أولاد أولاده وهكذا طبقة بعد طبقة وجيلاً بعد جيل فإن انقرضوا أو لم يوجد فيهم من يصلح للنظر على الوقف المذكور كان النظر عليه لمن يقبضه للقاضي الشرعي من المسلمين صدر ذلك بمحضرة وشهادة الشاهدين المذكورين

توقيع الشهود توقيع الواقف توقيع الكاتب توقيع القاضي
(٣٣) صورة اشهاد بوقف اهلي

بمحكمة كذا الجزئية الشرعية في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا هجرية للموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ميلادية لدى أنا فلان القلاني قاضيها وبحضور كل من فلان القلاني وفلان القلاني كلاهما من أهالي ناحية كذا حضر الرجل العاقل الرشيد فلان القلاني من بلدة كذا وبعد تعريفه شرعاً بشهادة فلان وفلان المذكورين أشهد على نفسه فلان المذكور وهو بكامل الاوصاف المعتبرة شرعاً أنه وقف وحبس وتصدق لله سبحانه وتعالى بجميع الدار السكائنة بناحية كذا أرضها وبنائها علوها وسفلها المحدودة بالحدود الاربع الآتية وهي (وتحدد حسب التبع) الآيلة اليه الدار المذكورة بطريق الميراث الشرعي عن المرحوم والده فلان القلاني أنشأ الواقف المذكور وقفه المذكور على نفسه مدة حياته ينتفع به وبأشائه منه بجميع أنواع الانتفاعات الشرعية سكناً واسكاناً وغلة واستغلالاً ثم من بعده يكون وقفاً مصر وفاقاً ريعه لا أولاده ذكوراً وإناثاً بالسوية بينهم ثم من بعد كل يكون ما كان يصرف له لا أولاده ذكوراً وإناثاً بالسوية بينهم أيضاً ثم لا أولاد أولاده كذلك ثم لا أولاد أولاد أولاده كذلك ثم لدرتهم ونسلهم وعقبهم كذلك طبقة بعد طبقة ونسلاً

بعد نسل وجيلا بعد جيل الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى من نفسها دون غيرها بحيث يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره يستقل به الواحد من الموقوف عليهم اذا اقرد ويشترك فيه الاثنان فما فوقهما عند الاجتماع على ان من مات من الموقوف عليهم وترك ولدا او ولد ولد أو أنزل من ذلك قلم ولده أو ولد ولده أو من كان أسفل من ذلك مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه ان لو كان حيا فان لم يكن له ولد ولا ولد ولد ولا أسفل من ذلك اتقل نصيبه من ذلك لاختوته واخواته المشاركون له في الدرجة والاستحقاق مضافا لما كانوا يستحقونه من قبل فان لم تكن له اخوة ولا اخوات عاد نصيبه الى أصل الغلة وصرف المستحقين في الوقف وقت ذلك ومن مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشيء من ربه وترك ولدا أو ولد ولد أو أسفل من ذلك قلم ولده او ولد ولده أو من كان أسفل من ذلك مقامه في الدرجة والاستحقاق واستحق ما كان أصله يستحقه ان لو كان حيا ويشارك في ذلك من كان في درجة أصله يتداولون ذلك بينهم الى حين انقراضهم أجمعين يكون ذلك وقفا على مصالح مسجد كذا السكان بناحية كذا فان تمذر الصرف عليه صرف ريع الوقف المذكور على الفقراء والمساكين من المسلمين أيضا وحينما وجدوا أهد الآبدن ودهر الداهرين الي ان يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين وشرط الواقف المذكور في وقفه هذا شروطا وجب اتباعها

(منها) أنه يبدأ من غلة هذا الوقف بما فيه البقاء لعينه والدوام لمنفعته (ومنها) أنه قد حفظ الواقف لنفسه دون غيره الشرط العشرة وهي الاعطاء والحرمان والزيادة والنقصان والادخال والاخراج والبدل والاستبدال

والتغيير والتبديل وله تكرار ذلك جميعه او بعضه كلما شاء
(ومنها) أنه شرط النظر على وقته هذا لنفسه مدة حياته ثم من بعده
لاخيه فلان الفلاني ثم من بعده يكون النظر لاولاد الواقف جميعا بالاشتراك
بينهم فان مات واحد او خرج عن أهلية النظر كان النظر للباقيين منهم ثم من
بعدهم يكون النظر لمن يقيمه القاضى الشرعى من المسلمين صدر ذلك
بمحضرة وشهادة من ذكر

توقيع الشهود توقيع الواقف توقيع الكاتب توقيع القاضى
(٣٧) صورة أشهاد بالتصادق على وقف

بمحكمة كذا الجزئية الشرعية فى يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا
هجرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ميلادية لدى أنا فلان
الفلاني قاضيا وبحضور كل من فلان الفلاني وفلان الفلاني كلاهما من أهالى
ناحية كذا حضر فلان الفلاني ومعه شقيقه فلان الفلاني كلاهما من ناحية
كذا وبعد تعريفهما التعريف الشرعى بشهادة فلان وفلان المذكورين تصادق
فلان وفلان المذكوران على أن والدهما فلان الفلاني وقف بتاريخ كذا فى
حال حياته وصحته وقاذا تصرفه بطوعه واختياره جميع العشرة الافدنة من
الارض الزراعية الكائنة بناحية كذا المحدودة العين الموقوفة المذكورة
بالحدود الآتية وهى (وتحدد حسب المتبع) والآلية للواقف المذكور بطريق
الشراء الصحيح الشرعى من فلان الفلاني بمقتضى الحجة الشرعية الصادرة من
محكمة كذا بتاريخ كذا وانه وقف وقفه المذكور من تاريخ أنشائه على نفسه
مدة حياته ثم من بعده يكون وقفا على قراء أقاربه فاذا انقرضوا أولم يكن
هناك قريب فقير كان ذلك وقفا على طلبة العلم بالجامع الاحمدى بطنطا فان

تكتفى الصرف عليهم صرف دفع الوقف المذكور للفقراء من المسلمين أينما كانوا حيثما وجدوا يتداولون ذلك بينهم دائماً أبداً الى أن يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين وأنه شرط في وقفه هذا شروطاً وجب اتباعها وهي (أولاً) أنه حفظ لنفسه دون غيره الشروط العشرة وهي الاعطاء والحرمان والزيادة والنقصان والادخال والاخراج والتغيير والتبديل والبدل والاستبدال وتكرار ذلك كلما أراد

(ثانياً) أنه جعل النظر علي وقفه هذا لنفسه مدة حياته ثم من بعده لمن يقيمه القاضي الشرعي من المسلمين

(ثالثاً) أنه جعل لمن يتولى شؤون هذا الوقف حق أن يأخذ لنفسه جزءاً من عشرة أجزاء من ريعه بعد استئصال الاموال الاميرية في تغيير ادارته للوقف المذكور صدر ذلك بحضرة وشهادة من ذكر توقيع الشهود توقيع المتصادقين توقيع الكاتب توقيع القاضي

(٣٨) صورة اشهاد بتحكير مع تسجيل بعض الاجرة

بمحكمة كذا الجزئية الشرعية في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا هجرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ميلادية لدي انا فلان الفلاني قاضيها وبحضور فلان الفلاني وفلان الفلاني كلاهما من أهالي بلدة كذا حضر الرجل العاقل الرشيد فلان الفلاني ومعه فلان الملاي كلاهما من ناحية كذا وبعد تعريفهما شرعاً بشهادة فلان وفلان المذكورين ذكر فلان (الاول) أنه بتاريخ كذا وقف أطيافاً قدرها كذا بناحية كذا بمقتضى الحجة الشرعية الصادرة من محكمة كذا الشرعية بتاريخ كذا وأن من ضمن تلك لاطيان فدانا محدوداً بالحدود الاربع الآتية (تذكر الحدود) أرضه مبيعة

لا ينتفع بها ولا يأتي بربع أصلا ولا يمكن أصلحه بحال لاجل الزراعة ولم يوجد من يستبدله بين أخرى تكون أصلح لجهة الوقف وإن تحكيره وتأجيرها للباني أقم لجهة الوقف وأنه لهذا قد أجر وحكر أرض القدان المذكور لقان (الثاني) المذكور الحاضر معه بالمجلس لمدة خمسين سنة بتبديء من تاريخه بأجرة قدرها مائتان من الجنيهات المصرية عن المدة المذكورة باعتبار أن أجرة كل سنة مبلغ أربعة جنيهات مصرية لينبئ عليها المستأجر المذكور ماشاء من المباني على أن ما يئنه فيه يكون ملكا له وإن تأخر عن دفع ما يستحق من الأجرة في مواعيده أو ارتفعت الأجرة ولم يرض بدفع الزائد ألزم برفع يده عن الأرض ونزع البناء منها وتسليمها لجهة الوقف المذكور أن لم يضر ذلك بالأرض والأفليس له الا قيمة البناء مقلوعا وقبل المستأجر المذكور ذلك لنفسه بالصفة المذكورة وقد عجل المستأجر المذكور من الأجرة المذكورة مبلغ عشرين جنيها مصرية عن مدة خمس سنين وأقر الواقف المذكور باستلام المبلغ المذكور عن المدة المذكورة كما أقر المستأجر المذكور بوضع يده على أرض القدان المحكر له لينتفع به حسب الشروط المذكورة وتصادقا على ذلك بحضور الشهود المذكورين

توقيع الشهود توقيع المستحكر توقيع المحكر توقيع الكاتب توقيع القاضي (تنبيه) يجب أن يعلم أن الاحتكار هو عقد أجارة يقصد به استبقاء الأرض الموقوفة تحت يد المحتكر الذي هو المستأجر ليسكون له فيها حق القرار بالبناء أو الفرس مادام يدفع أجر المثل أو مدة طويلة معينة وأنه يجوز بشروط

(١) ألا يكون الموقوف متضمنا به أصلا كان تكون الدار خربة أو

الارض سبعة (٢) الا يكون هناك ريع يعمر بالموقوف (٣) الا يمكن اجارته مدة طويلة لمن يجعل الاجرة ليعمر بها (٤) الا يمكن استبداله بغيره فان أمكن استبداله بما هو أتم للوقف قدم الاستبدال على التحكير (٣٩) صورة اشهاد بابدال عين محكرة

بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية بالجلسة المنعقدة بها في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا هجرية الموافق يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ميلادية منا نحن فلان القلائي رئيسها وفلان القلائي وفلان القلائي القاضيان بها بعد ان قررت هيئة المحكمة ان لا مانع من عمل التبادل الآتي ذكره كما هو مبين بقرارها الصادر بجلاسة كذا نمرة كذا في المادة نمرة كذا تصرفات سنة كذا الداخلة في سنة كذا بناء على طلب وزارة الاوقاف العمومية بمحطلبها المؤرخ بتاريخ كذا نمرة كذا الذي تطلب به توقيع الصيغة في البديل والمبدل الآتي ذكرهما بعد موافقة مجلس الاوقاف الاعلى على الابدال والاستبدال وبعد التحقق من أن صافي ريع البديل أكثر من صافي الحكر وان الاطيان المأخوذة بدلا احسن صقعا وأكثر ثوابا وفي ذلك مصلحة للوقف تبادلنا نحن وحضرتا القاضيين المشار اليهما مع فلان القلائي فابدلنا عن وقف فلان القلائي المشمول بنظر وزارة الاوقاف الي فلان القلائي المذكور واستبدل هو لنفسه جميع أرض الدار القلائية المحدودة بالحدود الآتية (وتحدد حسب المتبع) وعوض المستبدل المذكور الوقف المذكور جميع الثلاثة الافدنة الزراعية الكائنة بناحية كذا المحدودة بالحدود الآتية (وتحدد حسب المتبع) الجارى البديل المذكور في الوقف المبدل عنه لأن كما تدل على ذلك أوراق هذه المادة الواردة من وزارة الاوقاف والآيل المستعوض المذكور للمستبدل

المذكور بطريق الشراء الصحيح الشرعي من فلان الفلاني يوم تاريخه وهو الذي باع له ذلك بهذا المجلس لتقديمه للوقف بدلا عن الارض المبذلة المذكورة ثم بهذا المجلس باع فلان الفلاني المذكور الى فلان الفلاني المذكور جميع الارض التي آلت اليه بالمبادلة من ارض الوقف المذكور واشتراها من فلان الفلاني لنفسه بيما وشراء صحيحين بالحباب وقبول شرعيين بشمن قدره كذا أقر البائع قبضه كما أقر فلان مندوب وزارة الاوقاف بتسلم المستعوض المذكور وحيازته للوقف المبدل عنه المذكور بطريق التوكيل في ذلك صدر ذلك بحضرة وشهادة فلان الفلاني وفلان الفلاني وهما العارضان للمستبدل المذكور المعرفة الشرعية توقيع المستبدل توقيع عضو توقيع عضو توقيع رئيس المحكمة توقيع الكاتب توقيع الشهود توقيع مندوب وزارة الاوقاف توقيع المشتري (٤٠) صورة اشد بالاقرار بالتنازل عن الشروط العشرة

بمحكمة كذا الجزئية الشرعية في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الهجرة الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية لدينا نحن فلان الفلاني قاضيا وبحضور فلان الفلاني وفلان الفلاني كلاهما من اهالي بلدة كذا حضر الرجل العاقل الرشيد فلان الفلاني من بلدة كذا وبعد تعريفه اسما وعينا ونسبا بشهادة فلان وفلان المذكورين ذكر فلان المذكور انه بتاريخ كذا وقف الاطيان الزراعية البالغ قدرها كذا فداناً الكائنة ببلدة كذا المحدودة بالحدود الاربع الآتية (وتحدد حسب المتبع) وقفها الواقف المذكور على نفسه مدة حياته ثم من بعده على من غينهم بكتاب وقفه المذكور الصادر من محكمة كذا الشرعية بالتاريخ المذكور وانه شرط في كتاب وقفه هذا لنفسه دون غيره الشروط العشرة وهي الاحخال والاخراج والاعطاء

والحرمان والزيادة والتقصان والتغيير والتبديل والبدال والاستبدال وأن يفعل ذلك ويكرره متى شاء وانه من يوم تاريخه قد تنازل عن الشروط العشرة المذكورة بكتاب الوقف المذكور وقر وهو بكامل الاوصاف الممتربة شرعا بانه لا حق له في هذه الشروط جميعها ولا في شيء منها كما أنه لا حق له في اشتراطها جميعها أو اشتراط شيء منها لاحد غيره صدر ذلك بحضوره وشهادة من ذكر

توقيع الشهود توقيع المقر توقيع الكاتب توقيع القاضي

(٤١) صورة اشهاد بتغيير في مصارف الوقف

بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الهجرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية لدي أنا فلان الفلاني الكاتب بها بعد لاحالة على والاخذ لي بسماع ما يأتي من حضرة صاحب النضيلة فلان الفلاني رئيسها وبحضور فلان الفلاني وفلان الفلاني كلاهما من بلدة كذا حضر الرجل العاقل الرشيد فلان الفلاني من بلدة كذا وبعد تعريفه التعريف الشرعي بشهادة فلان وفلان المذكورين ذكر فلان المذكور أنه بتاريخ كذا وقف الاطيان الزراعية المملوكة له بطريق الميراث الشرعي عن والده المرحوم فلان الفلاني البالغ قدرها كذا فدانا الكائنة بناحية كذا والمحدودة بالحدود الاربع الآتية (ونحدد حسب المتبع) وقفها على نفسه مدة حياته ثم من بعده على ولديه محمد واحمد بالسوية بينهما ثم على من عينهم بكتاب وقفه المذكور الصادر من محكمة كذا بالتاريخ المذكور الى آخر ما هو مذكور بكتاب وقفه هذا وانه شرط في كتاب وقفه المنوه عنه لنفسه دون غيره الشروط العشرة وهي الادخال والاخراج والاعطاء والحرمان والزيادة

والنقصان والتغيير والتبديل والبذل والاستبدال وتكرار ذلك كلما شاء وأنه
بغاله من شروط الادخال والاخراج والاعطاء والحرمان اشهد على نفسه
أنه اخرج ابنه أحمد المذكور وأولاده وذريته ونسله وعقبه من استحقاقهم
في ريع هذا الوقف أو النظر عليه وادخل عليا ابن الواقف المذكور وأولاده
وذريته ونسله وعقبه بدلم في الاستحقاق في ريع الوقف المذكور والنظر
عليه بالنص والترتيب المشروحين في كتاب وقفه هذا بحيث يكون أحمد
وأولاده وذريته وعقبه محرومين من الوقف المذكور استحقاقاً ونظراً ويكون
ما كان موقوفاً عليهم وقفاً على علي ابن الواقف وذريته ونسله وعقبه حسب
النص والترتيب المشروحين بكتاب الوقف المذكور وجعل باقي شروط
وقفه هذا باقية على حالها صدر ذلك بمحضرة وشهادة من ذكر

توقيع الشهود توقيع المشهد توقيع الكاتب توقيع رئيس المحكمة
(٤٢) صورة اشهاد بأن ما بنى بأرض الوقف يكون ملحقاً بالوقف

بمحكمة كذا الجزئية الشرعية في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا
المهجري الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية لدي انا فلان
الفلاي قاضيها وبحضور فلان الفلاي وفلان الفلاي كلاهما من اهالي ناحية
كذا حضر الرجل العاقل الرشيد فلان الفلاي من بلدة كذا وبعد تعريفه التبريد
الشرعي بشهادة فلان وفلان المذكورين أخبر أنه بتاريخ كذا امام محكمة كذا
الشرعية وقف أعياناً مرضحة حدودها ونواحيها بكتاب وقفه الصادر من
المحكمة المذكورة بتاريخ كذا وان من ضمن تلك الاعيان قطعة ارض فضاء
ليس عليها بناء ولا اشجار تبلغ مساحتها الف متر كائنه بناحية كذا ومحدودة
بالحدود الاربع الآتية (وتحدد حسب المتبع) وأنه بذلك أنشأ في قطعة الارض

المذكورة بناء دارمشملة علي دورين سفلى وعلاوي ولها باب عمومي في
الجهة البحرية للقطعة المذكورة على شارع كذا وان مصاريف هذا البناء باقت
الف جنيه مصري صرفها الواقف المذكور من مال نفسه وانه بتاريخه وقف بناء
الدار المذكورة وجعله وقفا ملحقا بوقف الارض المذكورة حكمه حكمه
وشرطه كشرطه وأشهد علي ذلك الشاهدين المذكورين

توقيع الشهود توقيع المشهد توقيع الكاتب توقيع رئيس المحكمة

(٤٣) صورة اشهاد باقامة ناظر علي الوقف

بمحكمة كذا الابتدائية الشرعية في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا
المهجريه الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية بالجلسة المنعقدة بها
منا نحن فلان القلائي رئيسها ومن فضيلتي فلان القلائي وفلان القلائي القاضيين
بها حضر فلان القلائي من ناحية كذا لقبوله النظر علي الوقف الآتي وبعد الاطلاع
علي القرار الصادر من هذه المحكمة بتاريخ كذا (نمرة كذا متتابعة) في المادة غرة كذا
تعرفات سنة كذا الداخلة في سنة كذا المتضمن ان فلانا القلائي وقف
وقفا مبيتنا بحجة الوقف الصادرة من محكمة كذا بتاريخ كذا وشرط النظر
عليه من بعده للارشاد فلا ارشد من ذريته وان الواقف توفي وطلب المستحقون
تعيين فلان ابن الواقف في النظر عليه لارشديته وانه للاسباب المدونة
بالقرار المشار اليه قررت المحكمة الموافقة علي اقامة فلان المذكور في النظر
عليه وقد شهد الشاهدان الآتي ذكرهما يوم تاريخه بمعرفة فلان المذكور
وبأهليته للنظر علي وقف والده المشار اليه لذلك أقناه ناظر علي الوقف المذكور
وقبل منا ذلك لنفسه بحضور فلان القلائي وفلان القلائي وهما الموعود بذكرهما
توقيع الشهود توقيع الناظر توقيع عضو توقيع عضو توقيع رئيس المحكمة

(٤٤) صورة اشهاد بتمكين من النظر علي الوقف

بمحكمة كذا الابتدائية الشرعية بالجلسة المنعقدة بها في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الهجرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية منا نحن فلان الفلان رئيسها ومن حضرني فلان الفلاني و فلان الفلاني القاضيين بها حضر فلان الفلاني من بلدة كذا لقبوله التمكين من النظر علي الوقف الآتي وبالاطلاع علي القرار الصادر من هذه المحكمة بتاريخ كذا غمرة كذا متتابعة في المادة غمرة كذا تصرفات سنة كذا الداخلة في سنة كذا تبين منه ان فلانا الفلاني وقف وقفا معيناً بالحجة الشرعية المحررة من محكمة كذا بتاريخ كذا و شرط النظر عليه من بعده لابنه فلان وإن الواقف المذكور توفي الي رحمة الله تعالى وطلب فلان المذكور تمكينه من النظر عليه عملاً بشرط الواقف وانه للأسباب الموضحة بالقرار المذكور قررت المحكمة الموافقة علي تمكين فلان المذكور من النظر علي هذا الوقف وحيث ان الشاهدين الآتي ذكرهما شهدا يوم تأريخه لدينا بمعرفة فلان المذكور المعرفة الشرعية بأهليته للنظر علي الوقف المذكور فلذلك مكنا فلانا هذا الحاضر المذكور من النظر علي هذا الوقف وقبل فلان ذلك لنفسه بحضور فلان الفلاني و فلان الفلاني وهما الوعود بذكرهما توقيع الكاتب توقيع عضو توقيع عضو توقيع رئيس المحكمة
توقيع الشهود توقيع الناظر

(٤٥) صورة اشهاد بضم ناظر الي ناظر علي الوقف

بمحكمة كذا الابتدائية الشرعية بالجلسة المنعقدة بها في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الهجرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا

سنة كذا الميلادية منا نحن فلان الفلاني رئيس المحكمة ومن حضرتي
 فلان الفلاني وفلان الفلاني القاضيين بها حضر فلان الفلاني من بلدة كذا
 لقبوله الضم الآتي وبالإطلاع على القرار الصادر من هذه المحكمة بتاريخ
 كذا مرة كذا متتابعة في المادة مرة كذا تصرفات سنة كذا الداخلة
 في سنة كذا تبين منه ان فلانا الفلاني ناظر على وقف فلان الفلاني الصادر
 منه أمام محكمة كذا بتاريخ كذا بموجب تقرير نظر صادر من محكمة كذا بتاريخ
 كذا وانه للأسباب المدونة بالقرار المشار اليه التي منها ان فلانا الناظر
 المذكور قد رفعت عليه دعوى عزل من النظر على الوقف المذكور لخلافات
 نسبت اليه وانه بتاريخ كذا حكمت المحكمة برفض دعوى العزل وبضم ثمة
 اليه ليشاركهما في ادارة شؤون هذا الوقف لما ذكرته في أسباب حكمها
 وانه لذلك قررت هيئة محكمة التصرفات الموافقة على ضم فلان في النظر على
 هذا الوقف الى فلان الناظر المذكور ليشاركهما في ادارة شؤونه لذلك
 ضمنا فلانا الحاضر الى فلان الناظر المذكور في النظر على هذا الوقف
 ليشاركهما في ادارة شؤونه وقبل منا فلان ذلك لنفسه بحضور فلان الفلاني
 وفلان الفلاني الذين شهدا بمرفئهما لفلان المضموم المذكور المعرفة الشرعية
 وبأهليته وصلاحيته للنظر على الوقف المذكور بالصفة المذكورة

توقيع الكاتب توقيع عضو توقيع عضو توقيع رئيس المحكمة
 توقيع الشهود توقيع الناظر المضموم

(٤٦) صورة اشهاد باخراج الناظر من النظر بناء على تنازله

بمحكمة كذا الابتدائية الشرعية بالجلسة المنعقدة بها في يوم كذا من شهر
 كذا من سنة كذا الهجرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية

منا نحن فلان الفلاني رئيسها ومن حضرني فلان الفلاني وفلان الفلاني القاضيين بها حضر فلان الفلاني من بلدة كذا لاجراء ما يأتي وبالإطلاع على القرار الصادر من هيئة هذه المحكمة بتاريخ كذا فقرة كذا متباعدة في المادة نمرة كذا تصرفات سنة كذا الداخلة في سنة كذا تبين منها أن فلانا الحاضر المذكور ناظر بموجب التقرير المحرر من هذه المحكمة بتاريخ كذا علي وقف فلان الفلاني الصادر منه أمام محكمة كذا بتاريخ كذا وأنه قد قدم عريضة للمحكمة يطلب بها قبول تنازله عن النظر على هذا الوقف لاستغاله بأمور مه. اشه وعدم تمكنه من التفرغ لإدارة شؤون هذا الوقف وأن المحكمة للأسباب المدونة بالقرار المشار اليه قررت الموافقة علي قبول تنازله عن النظر وحيث أن فلانا الحاضر المذكور آخر لدينا يوم تاريخه بتنازله عن النظر على هذا الوقف بعد أن شهد الشاهدان الآتي ذكرهما بمعرفته المعرفة الشرعية فلذلك قبلنا تنازله وأخرجناه من النظر على الوقف المذكور صدر ذلك بحضور فلان الفلاني وفلان الفلاني وهما الموعد بذكرهما

توقيع الناظر توقيع الكاتب توقيع عضو توقيع عضو توقيع رئيس المحكمة
توقيع الشهود

(٤٧) ضرورة أشهاد بتقرير أجره علي النظر علي الوقف

بمحكمة كذا الابتدائية الشرعية بالجلسة المنعقدة بها في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الهجرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية منا نحن فلان الفلاني رئيس هذه المحكمة ومن حضرني فلان الفلاني وفلان الفلاني القاضيين بها حضر فلان الفلاني من بلدة كذا لقبول ما يأتي وبالإطلاع على القرار الصادر من هذه المحكمة بتاريخ كذا نمرة كذا متباعدة

في المادة غرة كذا تصرفات سنة كذا الداخلة في سنة كذا تبين منه أن فلانا الحاضر المذكور مقرر في النظر على وقف فلان الفلاني الصادر منه أمام محكمة كذا بتاريخ كذا بموجب تقرير نظر محرو من هذه المحكمة بتاريخ كذا وأن الواقف لم يشرط أجرا للناظر على هذا الوقف في كتاب وقفه وأن الحاضر المذكور طلب تقرير أجر له على النظر ووافق المستحون على ما طلب وانه للأسباب المدونة بالقرار المشار اليه قررت المحكمة الموافقة على تقرير خمسة في المائة من صافي ريعه بعد الاموال الاميرية والعوائد أجر له نظير قيامه بإدارة شؤون الوقف المذكور وحيث ان الشاهدين الآتي ذكرهما شهدا لدينا يوم تاريخه بمعرفة فلان الحاضر المذكور المعرفة الشرعية وبان ماسيقرر هو أجر المثل فلذلك قررنا لفلان الناظر المذكور خمسة في المائة من صافي ريع الوقف المذكور بعد الاموال الاميرية والعوائد أجر له نظير عمله في إدارة شؤون الوقف المذكور وقبل مناذك لنفسه بحضور فلان الفلاني وفلان الفلاني وهما الموعود بذكرهما

توقيع الناظر توقيع الكاتب توقيع عضو توقيع عضو توقيع رئيس المحكمة
توقيع الشهود

(٤٨) صورة أشهاد بتأجير عين الوقف أكثر من ثلاث سنوات

بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية بالجلسة المنعقدة بها في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا لهجيرة الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية منا نحن فلان الفلاني رئيسها ومن حضر في فلان الفلاني وفلان الفلاني القاضيين بها حضر فلان الفلاني من بلدة كذا الناظر بمقتضى تقرير الناظر البصادر من محكمة كذا بتاريخ كذا على وقف فلان الفلاني المين بمحجة

الوقف المحررة من محكمة كذا بتاريخ كذا قبله الاذن الاكي ذكره وبالاطلاع على القرار الصادر من هيئة المحكمة المشار اليها بتاريخ كذا نمرة كذا متتابعة في المادة نمرة كذا تصرفات سنة كذا الداخلة في سنة كذا تبين منه أن من أعيان الوقف المذكور منزلا كائنا بالجهة الفلانية بقسم كذا بشارع كذا محدودا بالحدود الآتية (ويحدد حسب الجاري) وأن فلانا الفلاني طالب من فلان الناظر المذكور تأجير هذا المنزل لمدة اربع سنوات بأجرة قدرها في كل سنة كذا جنيتها مصريا باعتبار أجرة كل شهر كذا جنيتها مصريا وأن تأجير المنزل المذكور للطالب بالأجرة المذكورة في المدة المطلوبة فيه مصلحة للوقف للاسباب التي بينها الناظر الموضحة بالقرار السابق ذكره وأن المحكمة قررت الموافقة على اذن الناظر المذكور بما يأتي وحيث ان الشاهدين الا في ذكرهما شهدا بعرفة الناظر وبمشمولية الوقف بنظره على الوجه المسطور الآن وبأن ماطلب الاذن له به في مصلحة الوقف فلذلك أذناه بتأجير المنزل المذكور الى فلان الطالب مدة الاربع السنوات بالأجرة المذكورة وقبل منا ذلك لنفسه بحضور فلان الفلاني وفلان الفلاني وهما الشاهدان الموعود بذكرهما. توقيع الناظر توقيع الكاتب توقيع عضو توقيع عضو توقيع رئيس المحكمة توقيع الشهود

(٤٩) صورة أشهاد بتغيير معالم الوقف

بمحكمة أنسيوط الابتدائية الشرعية في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الهجرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية بالجلسة المنعقدة بها منا نحن فلان الفلاني رئيس المحكمة ومن حضرتي فلان الفلاني

وفلان الفلاني القاضيين بها حضر فلان الفلاني الناظر بالشرط علي وقف
فلان الفلاني المعين بمحجة الوقف المحررة من محكمة كذا الشرعية بتاريخ
كذا لقبوله الاذن الآتي وبالاطلاع على القرار الصادر من هيئة هذه
المحكمة بتاريخ كذا مرة كذا متتابعة في للمادة مرة كذا تصرفات سنة كذا
الداخلية في سنة كذا تبين منه أن من ضمن أعيان الوقف المذكور طاحونة
فارسية كائنة ببلدة كذا بقسم كذا بشارع كذا محدودة بالحدود الآتية
(وتحدد حسب المتاد) وأن هذه الطاحونة أصبحت معطلة لا تأتي بريع
أصلا لاستغناء الناس في تلك الجهة عن الطواحين الفارسية بالطواحين
للبخارية وأن مصلحة الوقف في تغيير الطاحونة المذكورة وجعلها دارا
مركبة من دورين وأنها بذلك تأتي بريع لا يقل سنويا عن ستين جنيها
مصريا وأن للوقف ربما متجمدا يبلغ ستمائة جنية مصري وأن هذا القدر
كاف للمارة المطلوبة وقد رضى جميع المستحقين بالتغيير المطلوب وأن
المحكمة لذلك قررت الموافقة علي اذن الناظر المذكور بما يأتي وحيث أن
الشاهدين الآتي ذكرهما شهدا بمعرفة الناظر وبشمولية الوقف بنظرة
علي الوجه المسطور وبأن ما طلب الاذن له به في مصلحة الوقف فلذلك
أذناه بتغيير معالم الطاحونة المذكورة وجعلها دارا للسكني حسب المطلوب
وقبل منا الناظر المذكور ذلك لنفسه بحضور فلان الفلاني وفلان الفلاني
وهما الموعود بذكرهما

توقيع الناظر توقيع الكاتب توقيع عضو توقيع رئيس المحكمة
توقيع الشهود

(٥٠) صورة أذن بلحدات مبان في الوقف

بمحكمة كذا الابتدائية الشرعية بالجلسة المنعقدة بها في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا المحجبة الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية منا نحن فلان الفلاني رئيس المحكمة ومن حضرتي فلان الفلاني وفلان الفلاني القاضيين بها حضر فلان الفلاني الناظر بالشرط على وقف فلان الفلاني المعين بحجة الوقف المحررة من محكمة كذا الشرعية بتاريخ كذا لقبوله الاذن الآتي وبالإطلاع على القرار الصادر من هيئة المحكمة بتاريخ كذا مرة كذا متتابعة في المادة نمرة كذا تصرفات سنة كذا الداخلة في سنة كذا تبين منه أن من ضمن أعيان الوقف المذكور منزلا كائنا ببلدة كذا بقسم كذا بشارع كذا بمحدودا بالحدود الاربع الآتية (والمحدد حسب المتبع) وان هذا المنزل مركب من دورين سفلي وعلوي وجميع أبنجارهما الشهري مقدار كذا جنيها مصريا وأن فلانا الناظر المذكور قدم عريضة للمحكمة يطلب بها اذنه ببناء دور ثالث للمنزل المذكور حيث ان في ذلك مصلحة للوقف حيث انه ينتظر أن يأتي هذا الدور شهريا بأجر قدره ستة جنيهات مصرية مع أن مصاريف انشائه لا تزيد عن الاربعائة جنيه مصرية وأنه يوجد من ريع الوقف عند الناظر ما يزيد عن هذا القدر وأن جميع المستحقين راضون عن هذا العمل وموافقون عليه وأن المحكمة لذلك ولما أجرتة من التحريات قررت الموافقة على أذن الناظر المذكور بما يأتي وحيث ان الشاهدين الآتي ذكرهما شهدا بعرفة الناظر وبشمولية الوقف بنظره على الوجه المسطور وبأن ما طلب الاذن له به هو في مصلحة الوقف فلذلك أذنا فلانا الناظر المذكور ببناء دور ثالث للمنزل

المذكور حسب المطلوب وقبل منا هو ذلك لنفسه بحضور فلان الفلاني
وفلان الفلاني وهما الموعود بذكرهما
توقيع الناظر توقيع الكاتب توقيع عضو توقيع عضو توقيع رئيس المحكمة
توقيع الشهود

(٥١) صورة أشهاد بقسمة أعيان الوقف

بمحكمة كذا الابتدائية الشرعية بالجلسة المتقدمة بها في يوم كذا من
شهر كذا من سنة كذا الهجرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة
كذا الميلادية منأمن فلان الفلاني رئيس المحكمة و... حضرتي فلان
الفلاني وفلان الفلان القاضيين بها حضر فلان الفلاني من بلدة كذا الناظر
بالشرط على وقف فلان الفلاني المعين بحجة الوقف المحررة من محكمة كذا
الشرعية بتاريخ كذا ومعه فلان الفلاني من بلدة كذا المرغوب القسمة معه
لاجراء ماأني وبالإطلاع على القرار الصادر من هيئة المحكمة المشار إليها
بتاريخ كذا نمرة كذا متتابعة في المادة نمرة كذا تصرفات سنة كذا الداخلة في
سنة كذا تبين منه أن من ضمن أعيان الوقف المذكور حصة قدرها اثنا عشر
قيراطا من أربعة وعشرين قيراطا شائعة في منزل كائن ببلدة كذا بقسم كذا بإشباع
كذا محدود بمحدد أربعة (ومحدد حسب الجاري) وأن باقي المنزل المذكور
وقدره اثنا عشر قيراطا مملوك لفلان هذا الحاضر وإن فلانا الناظر وفلانا
الحاضر معه اتفقا على قسمة العين المذكورة بين الوقف والمالك قسمة إفراز
لكون المنزل المذكور صالحا لها بالكيفية المبينة بالقرار واختصاص الوقف
بالجزء الفلاني المبرز له للأسباب الموضحة بذلك القرار التي منها ما تبين
للمحكمة من أن القسمة المطلوبة هي في مصلحة الوقف وأن المحكمة لذلك

قررت الموافقة علي إذن الناظر المذكور بإجراء القسمة المطلوبة واختصاص الوقف بالجزء الذي خصص له على الوجه المسطور وحيث أن الشاهدين الآتي ذكرهما شهدا بمعرفة الناظر والمالك المرفقة الشرعية وبأن في إجراء القسمة على الوجه المشروح ، مصلحة للوقف فلذلك اذا فلانا الناظر بإجراء القسمة على الوجه المسطور وقبل منا الناظر المذكور هذا الاذن لنفسه قبولاً شرعياً بحضور فلان الفلاني وفلان الفلاني وهما الشاهدان الموعود بذكرهما توقيع الناظر توقيع الكاتب توقيع عضو توقيع عضو توقيع رئيس المحكمة توقيع الشهود توقيع المالك

(٥٢) صورة أشهاد بأذن بمقصومة ضد ناظر الوقف

بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية في يوم السبت الخامس من شهر جمادى الاولى من سنة الف وثلاثمائة واحدي واربعين هجرية الموافق اليوم الثالث والعشرين من شهر ديسمبر من سنة الف وتسعمائة واثنين وعشرين ميلادية بالجلسة المنعقدة بها منا نحن فلان الفلاني رئيسها ومن حضري فلان وفلان القاضيين بها حضر فلان الفلاني لقبوله الاذن الآتي وبالإطلاع على القرار الصادر من المحكمة بتاريخ كذا وفي سنة كذا غمرة كذا متتابعة في المادة غمرة كذا تصرفات سنة كذا الداخلة في سنة كذا تبين منه أن فلانا الفلاني ناظر على وقف المرحوم فلان الفلاني بالترتيب المحرر من هذه المحكمة في كذا يناير سنة كذا وانه اسندت اليه خيانات من قبل فلان الفلاني منها كذا وكذا وان الناظر المذكور اجاب عن ذلك بما لا يدفع عنه هذه التهم وان المحكمة للاسباب المدونة بقرارها المشار اليه قررت ان لا مانع من اذن فلان الحاضر المذكور بما سيأتي الاذن به . وحيث ان الشاهدين الآتي ذكرهما شهدا

لدينا بمعرفة الحاضر وباهليته بالخصوصة فلذلك اذناه بالخصوصة مع فلان الناظر المذكور أو مع من يقوم مقامه في ذلك وتوكيل غيره عنه في ذلك وعزله وتوكيل بدله وتكرار ذلك وقبل منا ذلك لنفسه صدر هذا بحضور فلان الفلاني وفلان الفلاني وهما الشاهدان الموعود بذكرهما

توقيع الكاتب توقيع عضو توقيع عضو توقيع رئيس المحكمة
توقيع الشهود توقيع المأذون بالخصوصة

(تنبيه) سبق لنا أن ذكرنا من ضمن الاشهادات اشهادات بتصرفات في الاوقاف صادرة من هيئة التصرفات مثل الاشهادات بالاذن بالخصوصة ضد ناظر الوقف لعزله من النظر عليه وبأقامة ناظر على الوقف خلوه من ناظر بدير شوؤونه وبإبدال عين من أعيان الوقف واستبدال عين لجهة الوقف وبضم ناظر على الوقف الي ناظر آخر وبتمكين الناظر بالشرط من النظر على الوقف الى غير ذلك من باقى ما ذكر منسوبا لهيئة التصرفات وبالإطلاع على جميع هذه الاشهادات يعلم أنها مبنية على قرارات سابقة من هيئة التصرفات بالموافقة على هذه التصرفات ومن هذا يعلم ان أي اشهاد من الاشهادات المذكورة لا يصدر الا بعد أن يسبق بقرار تمهيدي بالموافقة عليه وهذا القرار يسمى بقرار الموافقة ومتى صدر هذا القرار يعمل له أسباب ويسجل في دفتر يسمى بدفتر القرارات ثم يأتي من صدر القرار لصالحه ويطلب تنفيذ هذا القرار فينفذ بعمل الاشهاد بالشكل المتقدم ولما كانت الحاجة ماسة لذكر صور من هذه القرارات ليعلم كيفية كتابتها ووضع اسبابها لذلك أحضرنا الصور الآتية لتكون أساسا لامثالها وهي

(١) صورة قرار بالموافقة على الاذن بالخصومة ضد ناظر الوقف
بالجلسة المنعقدة بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية يوم ١٩ ذي الحجة سنة
١٣٤٠ هجرية الموافق ١٣ أغسطس سنة ١٩٢٢ ميلادية برئاسة حضرة صاحب
الفضيلة فلان الفلاني رئيس المحكمة وعضوية حضرتي الفاضلين الشيخ فلان
الفلاني والشيخ فلان الفلاني من قضائها وبحضور فلان الفلاني كاتب الجلسة
صدر القرار الآتي في المادة مرة ٢٨٥ تصرفات سنة ١٩٢١ - سنة ١٩٢٢
بشأن اذن الخصومة (الموضوع) تضمن الطلب المقدم من الست فلانة هانم
كريمة المرحوم فلان باشا ان ولدها فلان بك وقف بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة
١٩١٢ خمسين فدانا برمام ناحية كذا بمركز الزقازيق على نفسه ثم على اولاده
وغيره وانه لم يدفع المال في اوقاته وان البنك الزراعى المصرى اعطه بمبلغ
٣٥٠ جنهما وشرع في نزع ملكية الاطيان الموقوفة ولما علم البنك الزراعى
ان الاعيان موقوفة أوقف البيع وحجز على الربيع وأن الواقف استدان
على الوقف وأثقله بالدين وانه يتحمل بالربا ويتعاطى المشروبات بحيث لا يملك
رشده وانه يصرف كل الربيع في شهواته بدون نظر لمصلحة الوقف وبذلك
يكون غير أهل للولاية على الوقف وطلبت ادخها بالخصومة ضده لعزله من
النظر على وقفه واستندت لحجة وقفه وترجمة حكم مرسى المزارع المشار اليه ولم
يحضر المشكو ولا من ينوب عنه مع طلبه غير مرة (المحكمة) من حيث
ان الشاكية طلبت ادخها بالخصومة ضد ولدها المذكور لما نسبته اليه لعزله
من النظر ومن حيث ان المشكو لم يحضر ولا من ينوب عنه مع التحرير له
غير مرة ومن حيث انه تبين من اوراق المادة ما يسوغ الاذن للطالبة
بالخصومة ضد المشكو المذكور (فهذا) قررنا الموافقة على اذن الشاكية
(١٣)

بالخصومة ضد فلان بك المشكو ناظر وقفه أو مع من ينوب عنه وأذنها بتوكيل غيرها عنها وعزله وتوكيل بدله وإحالة المادة على فلان الفلاني من كتاب المحكمة لضبط الأشهاد وتحرير سنده ،

توقيع الكاتب توقيع رئيس الجلسة

(ب) صورة قرار بالموافقة على إقامة ناظر على الوقف

بالجلسة المنعقدة بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية يوم الاحد الحادى عشر من شهر المحرم سنة ١٣٤١ هجرية و٣ سبتمبر سنة ١٩٢٢ ميلادية برئاسة حضرة صاحب الفضيلة فلان الفلاني رئيسها وعضوية حضرة قاضي الفاضلين الشيخ فلان الفلاني والشيخ فلان الفلاني من قضائها وبحضور الشيخ فلان الفلاني كاتب الجلسة صدر القرار الآتي في المادة نمرة ٣٢٣ تصرفات سنة ١٩٢١ - سنة ١٩٢٢ بشأن إقامة ناظر (الموضوع) تبين من الحجة المحررة من هذه المحكمة في تاريخين ثانيهما ٥ محرم سنة ١٣١٧ ان الست فلانة الفلانية وقفت مالهو مدين بها علي نفسها ثم من بعدها علي بنتها عائشة وفطومة بنتي المرحوم فلان الفلاني وعلي من سيحدثه الله لها من الاولاد بالصفة المشروحة بها وشرطت النظر من بعدها لمن عين بها ثم بتاريخ ٢ رمضان سنة ١٣١٧ غيرت شرط النظر علي هذا الوقف بمقتضي حجة التغير المحررة من هذه المحكمة في التاريخ المذكور وجعلته من بعدها للأرشد فالأرشد من الموقوف عليهم طبقة بعد طبقة وتبين من الشهادة المحررة من دفتر خاتمة مصلحة الصحة في ١٩ يونيو سنة ١٩٢٢ وفاة الواقعة المذكورة وتبين من أقوال السيدتين عائشة وفطومة المذكورتين أن والديهما توفيت عنهما وطلبتا إقامة الست عائشة المذكورة في النظر علي هذا الوقف (المحكمة) من حيث انه

تبين ان الست فلانة الواقعة توفيت فيكون وقفها خاليا من ناظر بديرشؤونه
ومن حيث انها شرطت النظر عليه فيما بعدها للأرشد فالرشد من الموقوف
عليهم طبقة بعد طبقة ومن حيث ان عائشة وفطومة كرمعتي الواقعة المستحقين
له طلبتا اقامة احديهما عائشة لأرشديتها عن الاخرى والمحكمة لازري
مانعا من اقامتها في النظر على وقف والدها (فلذا) قررنا الموافقة على اقامة
الست عائشة المذكورة في النظر على وقف والدها فلانة المذكورة واحالة
المادة على فلان افندي من كتاب المحكمة لضبط الاشهاد وتحرير سنده ؛
توقيع الكاتب توقيع رئيس الجلسة

(ج) صورة قرار بالموافقة على ضم ناظر الى ناظر مع افرادة بالتصرف
بالجلسة المنعقدة بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية في يوم ١٣ أغسطس
سنة ١٩٢٢ و ١٩ الحجة سنة ١٣٤٠ برئاسة صاحب الفضيلة فلان القلافي
رئيس المحكمة وعضوية حضرتي الفاضلين الشيخ فلان القلافي والشيخ فلان
القلافي من قضاتها وبحضور الشيخ فلان القلافي كاتب الجلسة صدور القرار الآتي
في المادة نمرة ٣٦٤ تصرفات سنة ١٩٢١ - سنة ١٩٢٢ بشأن ضم ثمة (الموضوع)
فلان القلافي وفلان القلافي الناظران على وقف والدهما المرحوم فلان القلافي المدين
بكتاب وقفه الصادر من هذه المحكمة في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٧ حكم نهائيا
من المحكمة العليا الشرعية بتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٩٢٢ بضم ثمة لها وافراده
بالتصرف في شؤونه وطلب وكيل احدهما فلان ضم معالي وزير الاوقاف
لها وافراده بالتصرف لانه لا يوجد من المستحقين من يصلح للنظر عليه فانه
منحصر استحقاقا في الناظرين وفي اخيهما شعبان المتوفى والذهم الست
محسنة بنت فلان القلافي وفي اخهم زينب القاصرة وان والذهم المذكورة

لا تصلح للنظر لعدم قدرتها على ادارة شئون هذا الوقف ولانها مسوقة دائماً برأى اخيها فلان الفلاني الذي اوجد التفرقة بين الناظرين وطلب فلان الفلاني الناظر الثاني وكيل الست محسنة عن نفسها وبصفتها قيمة على ابنها الممتوه ووصية على بنتها القاصرة ضمها الى الناظرين لانها من المستحقين وأمينته ورشيده وقائمة بأعمال الوصاية والقوامة من سنة ١٩١٦ للآن مع سعة التركة قائلاً انه لا قيمة لما قاله فلان الفلاني وكيل فلان احد الناظرين (المحكمة) من حيث انه حكم نهائياً بضم ثقه الى ناظري هذا الوقف وافراده بالتصرف ومن حيث ان احد الناظرين طالب ضم وزارة الاوقاف للاسباب التي ابداهها الناظر الثاني والست محسنة بصفتها المذكورة طلبا ضم الست محسنة للاسباب التي أبدىها ومن حيث ان الطاعن لم يبين وجه عدم صلاحية الست محسنة للضم وماقاله لا يمول عليه وبناء على ذلك لا تزي المحكمة مانه من ضم الست محسنة المذكورة للناظرين وافرادها بالتصرف (لهذا) قررنا الموافقة على ضم الست محسنة المذكورة في النظر على هذا الوقف الى ناظره المذكورين وافرادها بالتصرف في شئونه واحالة المادة على الشيخ فلان الفلاني من كتاب المحكمة لضبط الاشهاد وتحرير سنده ،

توقيع الكاتب توقيع رئيس الجلسة

(د) صورة قرار بالموافقة على تقرير أجرة للناظر

بالجلسة المنعقدة بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية في يوم الاحد الرابع من شهر المحرم سنة ١٣٤١ الموافق السابع والعشرين من شهر اغسطس سنة ١٩٢٢ برئاسة حضرة صاحب الفضيلة الشيخ فلان الفلاني رئيسها وعضوية حضرتي الفاضلين الشيخ فلان الفلاني والشيخ فلان الفلاني من قضائها

وبحضور الشيخ فلان الفلاني كاتب الجلسة صدر القرار الآتي في المادة
 نمرة ٣١٢ تصرفات سنة ١٩٢١ — سنة ١٩٢٢ بشأن تقرير أجر نظر
 (الموضوع) تضمن الطلب المقدم من الست فلانة الفلانية انها ناظرة بتقرير
 من هذه المحكمة في ٥ مارس سنة ١٩١٩ على وقف المرحوم فلان الفلاني المعين
 بالحجة المحررة من هذه المحكمة في ٢٢ شوال سنة ١٢٥٢ هجرية وأن الواقف
 لم يقدر للناظر اجرا وانها قامت بإدارة شئون هذا الوقف احسن قيام
 أبدى الى تمير اعيانه ونماء غلته وطلبت تقرير أجر لها ابتداء من تاريخ
 نظرها المذكور وتبين من التقرير الصادر في التاريخ المشار اليه انها افردت
 بالنظر على هذا الوقف بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩١٩ وتبين من الحجة المشار
 اليها ان الواقف وقف ما بها من المقار والاطيان على الوجه المشروح بها ولم
 يشترط اجرا لمن يلي وظيفة النظر وتبين من كشف الحساب المقدم منها عن
 سني ١٩١٩ و ١٩٢٠ و ١٩٢١ أن مجموع الايراد في تلك المدة ٦٦٦ مليا و ٢٤٢٣
 جنيها وان العوائد والاموال الاميرية منها بلغت ٤٣ مليا و ٢٤٤ جنيها وقدمت
 الطالبة يانا باعمالها في الوقف اطلمت عليه المحكمة وبأخذ قول المستحقين
 معها في الوقف فيما طلبته وافقوا على تقرير أجر لها باعتبار عشرة في المائة من
 صافي الربح بعد الاموال والعوائد من تاريخ نظرها وانهم أخذوا حقهم في هذه
 المدة وانها قائمة بأعمال الوقف خير قيام (المحكمة) من حيث ان الطالبة
 طلبت تقرير أجر نظر لها ابتداء من تاريخ تنظرها على هذا الوقف للاسباب
 التي أبدتها ومن حيث ان الواقف لم يشترط في كتابه شيئا لمن يلي وظيفة
 النظر ومن حيث ان للقاضي في هذه الحالة أن يقرر للناظر أجر مثل عمله
 متى طلب منه ذلك ومن حيث ان المحكمة ترى أن المناسب تقريره لها هو

ماسيأتي بعد ان اطلعت علي ماقدم منها من الاوراق والمستندات (فلهذا)
قررنا الموافقة علي تقرير ثمانية في المائة اجرا للناظرة المذكورة في السنة ابتداء
من تاريخ تنظرها علي هذا الوقف تأخذها من صافي ايراده بمدخولهم العوائد
والاموال الاميرية واحالة المادة علي الشيخ فلان الفلاني من كتاب
المحكمة لضبط الاشهاد وتحرير سنده .

توقيع الكاتب توقيع رئيس الجلسة

(هـ) صورة قرار بالموافقة علي تمكين من النظر علي الوقف

بالجلسة المنعقدة بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية في يوم الاحد الحادي
عشر من شهر الحرم من سنة ١٣٤١ هجرية الموافق الثالث من شهر سبتمبر
من سنة ١٩٢٢ ميلادية برئاسة حضرة صاحب الفضيلة فلان الفلاني رئيسها
وعضوية حضرتي الفاضلين الشيخ فلان الفلاني والشيخ فلان الفلاني من
قضائها وبحضور الشيخ فلان الفلاني كاتب الجلسة صدر القرار الآتي في
المادة نمرة ٤٤٣ تصرفات سنة ١٩٢١ - سنة ١٩٢٢ بشأن تمكين من نظر
(الموضوع) وقت السيدة فلانة الفلانية ماهو معين بالحجة المحررة من هذه
المحكمة في ١٨ ابريل سنة ١٩٠٦ بالانشاء والشروط المشروحة بها وشرطت
النظر من تاريخه لحضرة زوجها فلان الفلاني ثم للارشاد من الموقوف عليهم
ثم غيرت شرط النظر أخيرا بمقتضي الحجة الصادرة من هذه المحكمة في ١٢
سبتمبر سنة ١٩١٧ فجعلته لنفسها ثم من بعدها لابنها حسن بك ابن المرحوم
فلان الفلاني زوج الواقعة المذكور وتاريخ ٣١ اغسطس سنة ١٩٢٢ اخطرت
وزارة الاوقاف المحكمة بطلبها رقم ٩٦٦ ب وفاة الواقعة المذكورة وطلبت
اجراء اللازم لاقامة ناظر علي الوقف وقد طالب حسن بك المذكور تمكينه

من النظر على هذا الوقف لا يلزم له بالشرط (المحكمة) من حيث ان الواقعة شرطت النظر على وقفها من بعدها لا ينهنا حسن بك المذكور ومن حيث أنها توفيت وبذا آل النظر لا ينهنا المذكور ومن حيث انه طلب تمكنه من النظر عليه والمحكمة لا ترى مانعا من ذلك (فهذا) قررنا الموافقة على تمكن حسن بك المذكور من النظر على هذا الوقف وحالة المادة على فلان افندي من كتاب المحكمة لضبط الاشهاد وتحرير سنده

توقيع الكاتب توقيع رئيس الجلسة

(و) صورة قرار بالواقعة على ابدال عين من الوقف بالنقد

بالجلسة المتعقبة بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية في يوم السبت ١٩
نوفبر سنة ١٩٢١ - ١٩ ربيع الاول سنة ١٣٤٠ برئاسة حضرة صاحب
الفضيلة فلان الفلاني رئيسها وعضوية حضرة الفاضلين الشيخ فلان الفلاني
والشيخ فلان الفلاني من قضائها وبحضور فلان افندي كاتب الجلسة صار
الاطلاع على اوراق المادة نمرة ٦٤١ تصرفات سنة ١٩٢٠ - سنة ١٩٢١ فبين
منها أن من ضمن مالوقف المرحوم اسماعيل باشا الخديوي الاسبق الذي
تديره وزارة الاوقاف سهم قيراط فدان ١٤ ٣ ٤ بناحية كذا بمركز دشنا عبدرية قنا من
ذلك سهم قيراط فدان ٣ ١٦ بحوض كذا نمرة ٧ قطعة نمرة ١٠ سهم قيراط بحوض كذا
نمرة ١١ ضمن قلعيتين نمرة ٢٢ ونمرة ٢٩ وأنها اشهرت في المزداد علي ثمن
١- اسبي مليح ٤٥٨ ٢٥١ قوسا علي فلان الفلاني بملغ ٤٨٦ بواقم الفدان ١٠٥
ووافق المجلس الاعلى علي الاستبدال بجلسة ١٣ اكتوبر سنة ١٩٢٠ بقرار
نمرة ٥٣٢ وقالت وزارة الاوقاف أن هذا القدر مكون من ثلاث قطع ومتداخلة
في أطيان الغير متداخلا بملغها معرضة للاغتصاب والوزارة لا يمكنها مقاضاة

المتخصمين لان الحدود الواردة بحجة الوقف لا تنطبق على الواقع وان فلانا
 الفلاني الذي رسا عليه المزاد يطلب ان يكون توقيع الصيغة باسم زوجته
 فلانة الفلانية اذا وافقت المحكمة على ذلك والاتوقع الصيغة باسمه وطلبت
 الوزارة بمخاطبتها المؤرخ بتاريخ ١٧ اغسطس سنة ١٩٢١ النظر في ذلك
 وافادتها عند الموافقة على الاستبدال وتبين من محضر المعاينة الوارد مع افادة
 مديرية قنا المؤرخ بتاريخ ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٢١ نمرة ٢٣٧٨ ان الاطيان
 المذكورة واقعة على ساحل البحر الاعظم وتروي من النيل مباشرة بواسطة
 الشواذيف وان الفدان منها يساوى من الثمن الآن $\frac{١}{٢}$ جنيه على اكثر تقدير
 في الحالة الحاضرة ومن الايجار $\frac{١}{٢}$ في السنة (المحكمة) من حيث ان
 وزارة الاوقاف طلبت ابدال $\frac{١}{٢}$ سهم قيراط فدان بمبلغ ٤٨٦ جنيتها للأسباب
 التي ابدتها وقد وافق المجلس الاعلى على الابدال ومن حيث انه تبين من نتيجة
 المعاينة ان هذه الاطيان واقعة على ساحل البحر الاعظم وتروي من النيل
 مباشرة بواسطة الشواذيف وان الفدان يساوى من الثمن الآن $\frac{١}{٢}$ جنيه ومن
 الايجار $\frac{١}{٢}$ ومن حيث ان الوجه الشرعي يقضي بأبدال العامر بالنقد لمن
 يدفع فيه ثمنأ ازيد وقد تبين ان الثمن الراسي به المزاد يزيد عن القيمة
 المقدرة لهذه الاطيان وحيث تكون المصلحة متحققة في هذا الابدال
 خصوصا اذا لوحظ أن الاطيان واقعة على ساحل البحر ويخشى ضياعها من
 اكل البحر ومن حيث ان المحكمة لذلك ترى الموافقة على اجابة الوزارة
 لما طلبت (فهذا) وبعد الاطلاع على المادة ٢٨ من القانون نمرة ٣١ سنة
 ١٩١٠ وعلى القانون نمرة ١٢ سنة ١٩١٤ قررنا الموافقة على ابدال $\frac{١}{٢}$ سهم قيراط فدان
 المذكورة من وقفها الى فلان الفلاني بمبلغ $\frac{١}{٢}$ وأحالة ذلك على الشيخ

فلان الفلاني من كتاب المحكمة لضبطه ونحوه برسنده .

توقيع الكتائب توقيع رئيس الجلسة

(ز) صورة قرار بالمواقفة على استبدال عين للوقف بمال بدل

بالجلسة المنعقدة بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية في يوم السبت ٢٨
يناير سنة ١٩٢٢ و ٣٠ جمادى الاولى سنة ١٣٤٠ برئاسة حضرة صاحب الفضيلة
الشيخ فلان الفلاني رئيس المحكمة وعضوية حضرتي الفاضلين الشيخ فلان
الفلاني والشيخ فلان الفلاني من قضائها وبحضور فلان افندي كاتب الجلسة
صار الاطلاع على اوراق المادة نمرة ٤٧٩ تصرفات سنة ١٩٢٠ - سنة ١٩٢١
فتبين منها ان لوقف سمادة فلان باشا المعين بحجة التنوير المحررة من هذه المحكمة
بتاريخ ١٩ ديسمبر سنة ١٩٠٩ مبلغا قدره ٣٧٥ ٢٥٩ جنيه كان مودعا بخزينة محكمة
بنى سويف الشرعية وتحول على محكمة مصر الشرعية منه

مبلغ ٨٣ ٢٤٢ جنيه مال بدل والباقي وقدره ١٧٢٩٢ ٢٤٢ جنيه تمويض عن زراعة وان الواقف
يملك ٩٦ ٩ ٤ سهم قيراط فدان بزمام ناحية كذا بمرکز بنى مزار بمديرية المنيا منها
٣٣ سهم قيراط فدان بحوض الشريف الغربي نمرة ١٠ والباقي وقدره ١٧ ٢٢ ١ سهم قيراط فدان
بحوض الشريف الشرق نمرة ١٢ وانه يرغب مشتراها لجهة وقفه بالمبلغ المرقوم
وطلب اجراء اللازم بالاستعلام من مديرية بنى سويف عن مقدار المبلغ
المعلي بالأمانات لهذا الوقف فاجابت بمكاتبها المؤرخة ٢٥ يونيو سنة ١٩٢١
نمرة ٨٠٤ ان المعلي بالأمانات نظير ثمن التالف من وقف فلان باشا للامناف
العمومية هو ٨٣ ٢٤٢ ٢٤٢ جنيه وتبين من محضري المعاينة الواردين مع افادتي وزارة
الاوقاف نمرة ٦١٦ ومديرية المنيا المؤرخة اول سبتمبر سنة ١٩٢١ نمرة ٢٣٨٨
ان هذه الاطيان معدنها جيد وطرق ردها للترعة بواسطة البربخ والواوور
(١٤)

وان القدان منها يساوي من الثمن ١٠٠ جنيه ومن الايجار $\frac{1}{10}$ سنويا
وتبين من المقد العرفي المؤرخ بتاريخ كذا سنة كذا ومسجل بمحكمة مصر
المختلطة ان ابراهيم محمد الخواني باع لسعادة الباشا المذكور $\frac{1}{10}$ قيراط قدان في
الناحية المذكورة وتبين أيضا من المقد العرفي المؤرخ بتاريخ كذا سنة كذا
ومسجل بمحكمة مصر المختلطة أن محمد سعيد الشريف باع لسعادة الباشا أيضا
في هذه الناحية قيراط قدان فيكون جملة ذلك $\frac{1}{10}$ قيراط قدان وتبين من
مكتبة سعادة الباشا أن سبق أنه طلب من المحكمة بيع $\frac{1}{10}$ قيراط قدان من
الاطيان ملكه بناحية كذا الى جهة وقفه وقد ظهر الآن ان حقيقة القدر
المراد بيعه لجهة الوقف هو $\frac{1}{10}$ قيراط قدان وانه قابل بيع هذه الاطيان بالمبلغ
الذي وجد على بالامانات وقدره $\frac{1}{10}$ قيراط قدان وطلب عمل الاشهاد الشرعى بذلك
وقدم مندوبه الشهادات اللازمة (المحكمة) من حيث أن سعادة فلان باشا
طلب شراء $\frac{1}{10}$ قيراط قدان لجهة وقفه بمال البديل المعلى بالامانات وقدره $\frac{1}{10}$ قيراط قدان
ومن حيث انه تبين من المعاينة التي أجرتها وزارة الاوقاف ومديرية
المنيا ان هذه الاطيان جيدة والقدان منها يساوي من الثمن $\frac{1}{10}$ ومن الأيجار
 $\frac{1}{10}$ سنويا ومن حيث انه تبين من المستندات التي تقدمت من الطالب أن الاطيان
المذكورة مملوكة له ومسكفة باسمه ما هو بحوض الشريف الغربى نمرة ١٠
 $\frac{1}{10}$ قيراط قدان وما هو بحوض الشريف الشرقى نمرة ١٢ $\frac{1}{10}$ قيراط قدان ومن
حيث ان المحكمة ترى من مصلحة الوقف الموافقة على شراء هذه الاطيان بالمبلغ
المرقوم (فلذا) قررنا الموافقة على شراء $\frac{1}{10}$ قيراط قدان المذكورة منها $\frac{1}{10}$ قيراط قدان
بحوض الشريف الغربى نمرة ١٠ و $\frac{1}{10}$ قيراط قدان بحوض الشريف الشرقى نمرة ١٢
حسب الوارد بكشف المسكفة وذلك لجهة وقف سعادة فلان باشا بمبلغ

البدل وقدره $\frac{٢٤٧}{١٨٣}$ ملم وحالة ضبط ذلك على الشيخ فلان الفلاني من كتاب المحكمة وتحرير سنده .

توقيع الكاتب توقيع رئيس الجلسة

(ح) صورة قرار بالموافقة على الاذن للناظرة بالمعارة والاستدانة

بالجلسة المنعقدة بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية يوم الاحد ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٢٢ برئاسة حضرة صاحب الفضيلة الشيخ فلان الفلاني رئيسها وعضوية حضرة القاضي الفاضل الشيخ فلان الفلاني والشيخ فلان الفلاني من قضائها وبحضور الشيخ فلان الفلاني كاتب الجلسة صدر القرار الآتي في التصرف رقم ٢٨٤ سنة ١٩٢١ - سنة ١٩٢٢ (الموضوع) تقدم طالب من فلانة الفلانية يتضمن انها ناظرة علي وقف فلان الفلاني وانه مودع بخزينة المحكمة بـ $\frac{٢١٥}{١٠٠}$ بدل ما أخذ من الوقف المذكور وان له عينا متخربة بشارع ميدان عبد المنعم بالسيدة عائشة بمصر وأنها تريد صرف المبلغ المذكور في عمارة هذه العين على سبيل الاستدانة وما يتحصل من ريعها تشتري به عين لجهة الوقف بدل العين التي اخذت منه واطلعت المحكمة على حجة الوقف الصادرة من محكمة كذا بتاريخ ١٢ صفر سنة ١٢٠٠ وقرار نظر الطالبة الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٠ وعلى الرسم والمقايضة المقدمين من الطالبة وتبين من المقايضة أن المبلغ اللازم للمعارة هو $\frac{٢٣١}{٤٤٨}$ ملم يستزل منه ما تساويه الاقراض القديمة وهو $\frac{٢٥}{١٠٠}$ فيكون الصافي $\frac{٢٠٦}{٤٤٨}$ ملم وتبين من احوال الناظرة ان المنزل لاربع له وان المستحق للوقف قاصر ثان مشغولتان بوصايتها وهما زنوبة وعائشة بنتا يوسف بن محمد الحلواني واطلعت المحكمة على تقرير مهندسها المؤرخ ٧ اكتوبر سنة ١٩٢٢ المتضمن وقف

المنزل المطلوب تمييزه وملاحظته على الرسم والمقايضة المقدمين من الناظرة وان تجديد المنزل المذكور بالصفة الواردة به في مصلحة لجنة الوقف وتأني منه ريع شهري قدره ٦٠٠ جنيه وان هذا الريع يتناسب مع المبلغ الذي سيصرف وقدره ٦٠٠ جنيه وانه في حالة الموافقة على المشروع يؤخذ عليها التمهيد المشار اليه في تقريره المذكور وتبين من اقوال الناظرة انها موافقة على ما جاء بتقرير المهندس المذكور ومتبرعة بالفرق بين المبلغ المودع بخزينة المحكمة وبين المبلغ الذي قدوة المهندس من مالها ان احتاجت اليه المارة وكذلك ان احتاجت الى اكثر من ذلك وتمهدت بتحديد المبلغ الذي ستأخذه على اقساط شهرية كل قسط منها جنينان مهران علي أن يبدأ أول قسط منها بصدسته اشهر من تاريخ صرف المبلغ وهي المدة اللازمة لانتهاء المارة المذكورة وتبين من تأشير قلم حسابات المحكمة على طلب الناظرة انه معلي بدفاترها على ذمة الوقف المذكور بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩١٣ مبلغ ٦٠٠ جنيه مال بدل منزل من اعيان الوقف وقدره لوزازة الاوقاف بتاريخ ١١ اكتوبر سنة ١٩٢٢ مرة ٦٧٣ لا بداء ملاحظتها بشأن هذه الاستدانة فلم تبدا ما عاواطلعت المحكمة على باقي الاوراق المودعة بملف المادة (المحكمة) من حيث ان الطالبة ناظرة على الوقف المذكور وقد طلبت صرف المبلغ اليها على سبيل الاستدانة على جهة الوقف لاتفاهه على عمارة المنزل المتخرب من اعيانه لعدم وجود ريع له ومن حيث انه تبين من تقرير مهندس المحكمة ان المارة المذكورة بالصفة الموضحة به فيها مصلحة لجنة الوقف وتأني بريع يتناسب مع ما يصرف عليها ومن حيث ان المنزل المذكور متخرب ولا ريع له ومن مصلحة الوقف ومستحقه تجديد به مال البديل المذكور ليكون ديناً على جهة الوقف ويسد من

ريعه بالطريقة المشروطة بهذا القرار ومن حيث ان المحكمة لا ترى مانعا والحالة هذه من صرف المبلغ المذكور الى الناطرة لانتفاعه في عمارة المنزل المذكور على الوجه الموضح بالرسم والمقايضة المقدمين منها وما لاحظته وزاده مهندس المحكمة في تقريره على أن يكون ذلك ديناً على جهة الوقف يسدد من ريعه بالطريقة المذكورة (فلذلك) قررنا الموافقة على أخذ الناطرة المذكورة بأجراء عمارة المنزل المذكور طبقاً لما هو وارد بالرسم والمقايضة المقدمين منها ولما جاء به تقرير المهندس المذكور والموافقة على صرف المبلغ المودع المذكور اليها على سبيل الاستدانة على هذا الوقف بحيث تسدده من ريع هذه العمارة بالطريقة والاقساط المذكورة وذلك بعد اخذ التعهد عليها بما أشار به المهندس في تقريره المذكور ولحطنا ذلك على الشيخ فلان القلاني من كتابة المحكمة لضبط الاشهاد وتحرير سنده .

توقيع الكاتب توقيع رئيس الجلسة

الى هذا المكان ذكرنا ثمان صور لقرارات الموافقة الصادرة من هيئة التصرفات وهي كافية في معرفة نموذج تلك الصور فلنكتف بها ولنأخذ حنوها عند ارادة كتابته قرار موافقة من نوعها أو من انواع أخرى من باقي الانواع التي من شأن هيئة التصرفات إصدار قرارات فيها فاعلمنا الا ان نزاعي في الفاظ القرار الموضوع الذي صدر في شأنه القرار وعند كتابة أسباب هذا القرار نكتب الأسباب التي تنتج صدوره ولتوضيح هيئة التصرفات وما تعمل فيه وكيفية عملها نقول انه يوجد في كل محكمة من المحاكم الكلية هيئة مركبة من ثلاثة قضاة ورئيس وعضوين تسمى هيئة التصرفات وهذه من شأنها أن تنظر في كل ما يتعلق بالوقوف الداخلة تحت اختصاصها بما فيه

مصلحتها من اقامة ناظر عليها أو أب، ال عين من أعيانها واستبدال عين بدل عين أخرى أو ضم ناظر الي ناظر أو تمكين الناظر بالشرط من النظر أو الاذن بتأجير عين الوقف لمدة طويلة أو الاذن بتغيير معالم الوقف أو الاذن بالاستدانة عليه أو الاذن بالخصومه ليزل الناظر الخللن أو تقرير أجر للناظر اذا لم يشرط له أجر في كتاب الوقف أو تقرير زيادة أجره ان كان المقر وله غير كاف وبالجملة للهيئة المذكورة أن تعمل كل ما فيه مصلحة للوقف ولو خالف شرط الواقف بشرط عدم مخالفته النصوص الفقهية وذلك لما لها من الولاية العامة على الاوقاف الداخلة في دائرتها المعطاة لها هذه الولاية من قبل ولي الامر فاذا قدم لها طلب متعلق بموضوع من الموضوعات السابقة أو غيرها نظرت فيه فان رأت نفسها غير مختصة به لكونه من اختصاص هيئة أخرى قررت عدم اختصاصها بنظره وان كانت مختصة بنظره الا أن ابحاثها ونحوها ألتجت أن الواجب رفض الطلب قررت رفضه وأن ألتجت التحريات أحقية مقدم الطلب في طلبه وأن المصلحة في الموافقة عليه قررت الموافقة عليه وحينئذ يقال أنه صدر من الهيئة قرار بالموافقة علي هذا التصرف فيؤخذ هذا القرار ويعمل له أسباب ومخلص يشبه مخلص الاحكام ثم يسجل في دفتر يسمي بدفتر قرارات هيئة التصرفات وينمر في الدفتر حسب عدده في السنة القضائية التي يتبدىء من أول نوفمبر وتنتهي في آخر أكتوبر من السنة التالية فان كان هو الثاني في هذه السنة مثلاً نمر بالثاني وان كان غير ذلك نمر حسب عدده وبعد ذلك يأتي صاحب الشأن ومن يهيمه تنفيذ هذا القرار ويطلب تنفيذه فينفذ ولنقرض أنه قرار بالموافقة على اقامة زيد من الناس ناظرًا علي وقف والده فالذي يهيمه تنفيذ هذا القرار هو زيد فيأتي زيد ومعه شاهدان يعرفانه ويشهدان له بأهليته للنظر علي وقف

والده ويطلب من الهيئة تنفيذ قرار الموافقة فيعد أن تسمع الهيئة شهادة الشاهدين بالصفة المذكورة تنفذ هذا القرار بأن تقول لزيد أقنك ناظرا علي وقف والدك فلان القلائي الصادر منه أمام محكمة كذا بتاريخ كذا والمعين بحجة الوقف المحررة من هذه المحكمة بتاريخ كذا فيقول لها زيد المذكور قبلت النظر على الوقف المذكور لنفسي وبهذا يصبح زيد ناظرا على الوقف وقبل ذلك لم يكن ناظرا ومن هذا يعلم أن قرارات الموافقة على التصرفات هي قرارات تمهيدية لاجل أن تبقى عليها التصرفات وليست بتصرفات ولهذا للهيئة أن لا تنفذ تلك القرارات اذا رأت أن المصلحة في المدول عنها فتلا اذا أصدرت قرارا بالموافقة على بيع عين من أعيان الوقف بمبلغ ١٠٠ ج ثم قبل تنفيذ هذا القرار جاء شخص ودفع في هذه العين ٢٠٠ ج الجنيتات فان الهيئة لا تنفذ هذا القرار لان في تنفيذه ضرر بالوقف ولم يصدر منها تصرف بصدوره بل تدخل المادة ثانية الجلسة لتصدر قرارا آخر بالموافقة على البيع بمبلغ ٢٠٠ ج كذلك اذا صدر منها قرار بالموافقة على اقامة فلان ناظرا على وقف والده ثم ظهر لها بعد ذلك أن فلانا هذا سىء السيرة والسلوك وان من الاضرار بالوقف أن يكون فلان ناظرا عليه فانها لا تنفذ هذا القرار بل تدخل المادة ثانية الجلسة لتظر في اختيار شخص آخر ليكون ناظرا على هذا الوقف بدل الاول وهكذا فيعلم هذا فانه مما يحتاج اليه كثيرا

(٥٣) صورة اشهاد بتصادق على استحقاق في وقف

بمحكمة كذا الشرعية في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا هجرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا ميلادية لدينا نحن فلان القلائي

قاضيها وبمحضر فلان الفلاني وفلان الفلاني كلاهما من بلدة كذا حضر
فلان الفلاني الناظر بالشرط علي وقف فلان الفلاني المعين بالحجة الفلانية
الصادرة من محكمة كذا الشرعية بتاريخ كذا ومعه اخواه شقيقاه فلان
الفلاني وفلان الفلاني وتصادقوا جميعا مع بعضهم بصفتهم مستحقين في الوقف
المذكور عن والدهم الواقف المذكور على انهم يستحقون جميع ربح الوقف
المذكور بالسوية بينهم لكل واحد منهم الثلث منه واشهدوا على انفسهم
بذلك الشاهدين المذكورين وهما العارفان لهم المعرفة الشرعية

توقيع الكاتب توقيع القاضي

توقيع الشهود توقيع مستحق توقيع مستحق توقيع الناظر

(٥٤) صورة اَشهاد بتصادق علي استحقاق النظر على الوقف

بمحكمة كذا الجزئية الشرعية في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا
الميلادية لدينا نحن فلان الفلاني قاضيها وبمحضر فلان الفلاني وفلان الفلاني
كلاهما من بلدة كذا حضر فلان الفلاني ومعه اخوته أشقاؤه فلان
وفلان وفلان أبناء فلان الفلاني وكلهم من بلدة كذا وبعد تعريفهم عينا واسما
ونسبا بشهادة الشاهدين المذكورين ذكروا أن والدهم فلان الفلاني وقف وقفا
مينا بحجة وقفه الصادرة من محكمة كذا الشرعية بتاريخ كذا وجعل النظر
فيها على وقفه هذا لنفسه مدة حياته ثم من بعده لارشد أولاده ثم من بعدهم
لارشد اولاد أولاده وأن الواقف المذكور توفي الى رحمة الله تعالى وانحصر
النظر في أولاده المذكورين الحاضرين لعدم وجود أولاد للواقف سوام
وأن فلانا الفلاني (المذكور أولا) هو أرشد المستحقين للنظر على هذا
الوقف لكونه أحسنهم تصرفا في المال لذلك هم جميعا يشهدون على انفسهم

بأن فلانا الفلاني هو المستحق للنظر على وقف والده فلان الفلاني المذكور دون سواه لارشديته عن جميع المستحقين عملا بشرط الواقف ويتصادقون على ذلك صدر ذلك بحضرة وشهادة من ذكر

توقيع الشهود توقيع المتصادقين توقيع الكاتب توقيع القاضي
(٥٥) صورة اشهاد بزيادة شرط في الوقف

بمحكمة كذا الجزئية الشرعية في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الهجرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية لدي أنا فلان الفلاني قاضيها وبحضور فلان الفلاني وفلان الفلاني كلاهما من بلدة كذا حضر فلان الفلاني من بلدة كذا وبعد تعريفه هينا واسما ونسبا بشهادة فلان وفلان المذكورين ذكر فلان هذا الحاضر انه بتاريخ كذا وقف وقفنا معينا بحجة وقفه الصادرة من محكمة كذا الشرعية بتاريخ كذا وشرط لنفسه في وقفه هذا الشروط العشرة وهي الاعطاء والحرمان والزيادة والنقصان والادخال والاخراج والتغيير والتبديل والبدل والاستبدال وأنه بما له في وقفه هذا من تلك الشروط قد زاد في هذا الوقف الشرط الآتي وهو أن يبدأ من صافي ريعه بعد الاموال الاميرية وما يلزم لهارة أعيانه بأعطاء ناظر مسجد كذا بناحية كذا مبلغ ٥٠ ج مصريا للصرف على مصالح المسجد المذكور طول السنة وأن يفعل ذلك دائما في كل عام بعد الحصول على الفلانة وما يتبقى بعد ذلك من الربيع المذكور يصرف على المستحقين في الوقف حسب النص والترتيب المشروحين في كتاب الوقف المذكور صدر ذلك بحضرة وشهادة من ذكر

توقيع الشهود توقيع الواقف توقيع الكاتب توقيع القاضي

(٥٦) صورة اشهاد بإبطال شرط في الوقف

بمحكمة كذا الابتدائية الشرعية في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا لهجرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية لدي أنا فلان الفلاني الكاتب بها بعد الاحالة علي والاذن لي بسماع ما يأتي من حضرة صاحب الفضيلة فلان الفلاني رئيسها وبحضور فلان الفلاني وفلان الفلاني كلاهما من بلدة كذا حضر الرجل العاقل الرشيد فلان الفلاني من بلدة كذا وبعد تعريفه التعريف الشرعي بشهادة فلان وفلان المذكورين ذكر فلان هذا أنه بتاريخ كذا وقف وقفاً معيناً بحجة الوقف الشرعية الصادرة من محكمة كذا بتاريخ كذا وشرط لنفسه دون غيره في وقفه هذا الشروط العشرة وتكرارها وهي الادخال والاخراج والاعطاء والحرمان والزيادة والنقصان والتغيير والتبديل والبدل والاستبدال وأنه بما له من الشروط المذكورة قد أبطل والتي ما شرطه في وقفه هذا من أنه يصرف لاولاد أخيه على مقدار خمسين جنيهاً مصرياً كل عام ولاولاد عمه محمد مقدار عشرين جنيهاً مصرياً كل عام ولزوجة أبيه فلانة الفلانية التي ماتت وهي على عصمتها مقدار أربعة وعشرين جنيهاً مصرياً كل عام وأضاف ما كان يصرف لهم الى أصل غلة الوقف يصرف مصرفها على المستحقين في الوقف المذكور حسب النص والترتيب المشروحين بكتاب الوقف المشار اليه صدر ذلك بحضرة وشهادة من ذكر توقيع الشهود توقيع الواقف توقيع الكاتب توقيع رئيس المحكمة

(٥٧) صورة اشهاد بتحقيق وفاة ووراثه

بناء على الطلب المقدم للمحكمة من فلان الفلاني بتاريخ كذا سنة كذا المقيد بسمرة كذا بدقتر طلبات تحقيق الوفاة والوراثه المطلوب به تحقيق وفاة والده المرحوم فلان الفلاني المتوفي بتاريخ كذا سنة كذا بمحل توطئه حال حياته

جهة كذا بقسم كذا بمصر وانحصار ارثه في ورثته الآتي يليهم وبعد الاطلاع
على التحريات الادارية التي عملت بشأن ذلك طبقا للمادة (٣٥٣) من لائحة المحاكم
الشرعية ودلت عليها الاوراق الواردة للمحكمة من محافظة مصر بكتابتها المؤرخ
بتاريخ كذا سنة كذا مرة كذا وبعد استيفاء ما نص عليه في المادة ٣٥٥ من
اللائحة المذكورة وسماع شهادة كل من فلان وفلان المقيمين بجهة كذا وتبين
مطابقتها للتحريات المذكورة تحقق لدينا نحن فلان القلاني القاضي بمحكمة
مصر الشرعية وفاة المرحوم فلان المذكور وانحصار ارثه في ورثته أولاده فلان
وفلان وفلان وزوجته فلانة القلانية ووالدته فلانة القلانية بدون شريك
صدر هذا بمحكمة مصر الشرعية في يوم السبت ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢٢
بمحضر الطالب والشاهدين المذكورين

توقيع الشهود توقيع الطالب توقيع الكاتب توقيع القاضي
(٥٨) صورة اشهاد بتوكيل في أمور الزوجية

بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية في يوم الاثنين السابع من شهر
جمادي الاولى من سنة الف وثلاثمائة واحد وأربعين هجرية الموافق اليوم
الخامس والعشرين من شهر ديسمبر من سنة الف وتسعمائة واثنين وعشرين
ميلادية لدينا نحن فلان القلاني القاضي بها المحال علينا من حضرة صاحب
الفضيلة فلان القلاني رئيسها سماع ما أتى حضرت ^{السيد} فلانة القلانية
السائلة بمنزلها بش ارفع كذا بقسم كذا بمصر ووكلت عن نفسها حضرة
الشيخ فلان القلاني المحامي الشرعي فيما لها وعليها من الدعاوى والمخاضات
والمطالبات وفي الصلح والافترار والانتكار وطلب تحليف اليمين وتسليم
وتسليم الاوراق وصور الاحكام وتعيينها كل ذلك فيما يتعلق بأمر الزوجية.

مع زوجها فلان الفلاني وفي قبض ما يتجمد لها عليه من النفقة توكيلا عاماً مفوضاً لحضرته فيما ذكر وأذنته بتوكيل غيره عنها في ذلك وعزله وتوكيل بدله كلما دعت الحالة اليه صدر هذا بحضور فلان الفلاني وفلان الفلاني من جهة كذا وهما العارفان للموكلة المذكورة المعرفة الشرعية توقيع الشهود، توقيع الموكلة، توقيع الكتاب، توقيع القاضي توقيع رئيس المحكمة (٥٩) صورة اشهاد بتوكيل عام

بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الهجرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية لدى أنا فلان الفلاني القاضي بها بعد الاحالة على والاخذ لي بسماع ما يأتي من حضرة صاحب الفضيلة فلان الفلاني رئيسها حضر فلان الفلاني المقيم بمنزله بشارع كذا بقسم كذا بمصر ووكل عن نفسه حضرة الشيخ فلان الفلاني المحامي الشرعي في ادارة شؤون أملاكه أطيائنا كانت أو غير ذلك من زراعة وتأجير بالطريقة التي يراها وفي بيع محصولاتها وقبض ثمنها وقبض قيمة الاتجار وفي محاسبة من يرى محاسبته له أو عليه وفي بيع ما يرى يبيعه من أملاكه بالثمن الذي يراه وقبضه ودهن ما يرى رهنه منها نظير ما يستقرض من النقود وفي تعيين ودفن الموظفين والمستخدمين اللازمين لذلك وصرف مرتباتهم وفي كل شيء تستلزمه زراعة الاطيان وعمارة العقارات وفي قبض وصرف كافة أمواله وحقوقه قبل من كانت وحيث تكون وفي تحرير العقود والشروط اللازمة لذلك كله واعطاء الخالصات وفي تعيين الخبراء والمحكمين وفي الطعن بالتزوير في جميع الاوراق وفيما يلزم لذلك من الدعاوي والمخاصمات أمام جميع المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وفي الجفوف عنه أمام المجالس الحسبية

وجبات الادارة وغيرها وفي الصالح والاقرار والانكار والابراء وطلب
تحليف اليمين وتسليم وتسلم الاوراق وصور الاحكام وتنفيذها وتوكيلا عاما
منفوضا لحضرة الوكيل المشار اليه فيما ذكر وفي كل شيء يكون له فيه حظ
ومصاحبة واذنه بتوكيل غيره عنه في ذلك وعزله وتوكيل بدله كلدعت
الحال اليه صدر هذا بحضور فلان القلاني وفلان القلاني وهما الشاهدان
المعارفان الموكل المذكور المعرفة التامة الشرعية وذلك بعد تقيمه ما ينجم عن
هذا التوكيل وعاقبته واصراراه على ما جاء به

توقيع الشهود . توقيع الموكل . توقيع الكاتب . توقيع القاضي . توقيع رئيس المحكمة
(٦٠) صورة اشهاد يبيع

بمحكمة كذا الجزئية الشرعية في يوم الاثنين السادس والعشرين من شهر
جداى الثانية من سنة الف وثلاثمائة واحدى وأربعين الهجرية الموافق اليوم
الثانى عشر من شهر فبراير من سنة الف وتسعمائة وثلاثة وعشرين الميلادية
لدى أنا فلان القلاني قاضيا وبحضور فلان القلاني وفلان القلاني كلاهما من
أهالى بلدة كذا حضر الرجل العاقل الرشيد فلان القلاني ومعه فلان القلاني
كلاهما من بلدة كذا وبمد تبرعهما التبرع الشرعى بشهادة الشاهدين
المذكورين باع فلان (الاول) المذكور الى فلان (الثانى) المذكور واشترى
هو منه بماله لنفسه جميع الثلاثة الافدنة الزراعية الكائنة بزممام ناحية كذا
يحوض كذا بالقطة نمرة كذا المحدودة بالحدود الاربعة الآتية (ونحدد
حسب الجارى) المعلوم ذلك عند المتعاقدين المذكورين علما تاما والجارى
البيع المذكور فى ملك بانه المذكور بموجب الحجة الشرعية الصادرة من
محكمة كذا بتاريخ كذا والكشف الرسمى المستخرج من مديرية كذا

يتاريخ كذا كاخباره وشهادة الشهود به اباتا بلحجاب وقبول شرعيين بشمن قدره ٦٠٠ ج مصرى وأقر البائع بقبض هذا الثمن واعترف المشتري بتسلمه المبيع وحيازته لنفسه بالطريق الشرعى صدر ذلك بحضرة وشهادة من ذكر توقيع الشهود توقيع المشتري توقيع البائع توقيع الكاتب توقيع القاضى (٦١) صورة اشهاد بالاقالة من البيع

بمحكمة كذا الجزئية الشرعية فى يوم الثلاثاء السابع والعشرين من شهر جمادى الثانية من سنة الف وثلاثمائة واحدي واربعين الهجرية الموافق اليوم الثالث عشر من شهر فبراير من سنة الف وتسماية وثلاثة وعشرين الميلادية لدى أنا فلان الفلانى الكاتب بالمحكمة بعد الاحالة على والاذن لي إسماع ما يأتى من حضرة صاحب الفضيلة فلان الملاى قاضيا ومحضور فلان الفلانى وفلان الملاى كلاهما من ناحية كذا حضر فلان الفلانى وحضر معه فلان الفلانى كلاهما من أهالى بلدة كذا وبعد تعريفهما اسما وعينا ونسبا بشهادة فلان وفلان المذكورين أشهدا على أنفسهما الشاهدين المذكورين أنهما تقايلا وتفاضا أحكام البيع البت الصادر من أولهما فلان الفلانى بتاريخ كذا بموجب الحجة الشرعية الصادرة من محكمة كذا بتاريخ كذا بالثمن الذى قدره كذا الى فلان الفلانى ثانيا فى جميع العين الفلانية (وتعرف التعريف التام حسب المتبع) بأن رد فلان الفلانى (الثانى) الى فلان الفلانى (الاول) جميع العين المبيعة المذكورة وسلمها اليه وتسلمها هو منه ورد فلان الفلانى (الاول) الى فلان الفلانى (الثانى) جميع الثمن الذى قدره كذا المئين أعلاه وتسلمه هو منه وتصادقا على ذلك بحضور الشاهدين المذكورين

توقيع الشهود . توقيع المشتري . توقيع البائع . توقيع الكاتب . توقيع القاضي .

(٦٢) صورة أشهاد يبيع وفاني

بمحكمة كذا الجزئية الشرعية في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الهجرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية لدى أنا فلان الفلاني قاضيها وبحضور فلان الفلاني وفلان الفلاني كلاهما من بلدة كذا حضر فلان الفلاني وفلان الفلاني كلاهما من أهالي ناحية كذا وبعد تعريفهما شرعا بشهادة الشاهدين المذكورين باع فلان (الاول) الى فلان (الثاني) جميع الدار الفلانية الكائنة بناحية كذا (وتحدد ويذكر سند الملكية حسب التبع) يباع وفانيا بشن قدره كذا على أنه متى رد البائع الثمن للمشتري يرد له المشتري المبيع المذكور وقبل منه فلان (الثاني) هذا البيع بلك الصفة واشتري العين المذكورة لنفسه بالصفة المذكورة يباع وشراء صحيحين بإيجاب وقبول شرعيين وأقر المشتري المذكور بقبض المبيع المذكور وحيازته لنفسه بالصفة المذكورة وأقر البائع بتسلمه الثمن المذكور وأباح للمشتري الانتفاع بالمبيع المذكور مادام للبالغ المذكور في ذمته صدر ذلك بحضرة وشهادة من ذكر .

توقيع الشهود . توقيع المشتري . توقيع البائع . توقيع الكاتب . توقيع القاضي

(٦٣) صورة اشهاد بالتصديق علي بيع حصل من قبل .

بمحكمة كذا الجزئية الشرعية في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الهجرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية لدى أنا فلان الفلاني قاضيها وبحضور كل من فلان الفلاني وفلان الفلاني كلاهما من أهالي ناحية كذا حضر فلان الفلاني وفلان الفلاني المقيمان بناحية كذا وبعد تعريفهما التعريف الشرعي بشهادة الشاهدين المذكورين أخبر فلان المذكور (الاول) أنه بتاريخ كذا اشترى الدار الفلانية (وتذكر حدودها حسب

المتبع (من فلان) الثاني) وهى من ضمن المملوك له بمقتضى كذا (يذكر سند الملكية) ثمن قدره كذا بإيجاب وقبول شرعيين وأن المشتري المذكور قد وضع به على المبيع المذكور وتسلمه من ذلك التاريخ كما أن البائع قبض منه الثمن المذكور وحازه لنفسه وذلك بمقتضى عقد عرفي حرر بينهما بتاريخ كذا وأنها يرغبان التصديق على هذا البيع وصادقه فلان (الثاني) علي جميع ما ذكر وأنه لا معارضة له في ملكيته الدار المبيعة ووضع يده عليها والاتفاق بها بسائر وجوه الاتفاق وأنه لا مطالبة له بشيء من دينها ولا من نعمها وتصادقا على ذلك بحضور الشاهدين المذكورين

توقيع الشهود توقيع المشتري توقيع البائع توقيع السكاك توقيع القاضي

(٦٤) صورة اَشهاد بتصحيح حد من حدود المقار المبيع

بمحكمة كذا الجزئية الشرعية في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الهجرية الموافقة ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية لدى أنا فلان الفلاني قاضيها وبحضور فلان الفلاني وفلان الفلاني كلاهما من أهالي بلدة كذا حضر فلان الفلاني ومعه فلان الفلاني كلاهما من ناحية كذا وبعد تعريفهما شرعا بشهادة الشاهدين المذكورين أخبرا بأنه فيما قبل الآن باع أحدهما فلان (الاول) لثانيهما فلان (الثاني) جميع المنزل السكاك بشارع كذا من قسم كذا من بلدة كذا وتحررت بذلك حجة شرعية صادرة من محكمة كذا بتاريخ كذا وأنه ذكر في الحجة المذكورة أن الحد القبلي للدار المبيعة ينتهي لدار مملوكة لمحمد بن يوسف بن علي وهذا خطأ والصواب أن الحد القبلي للدار المذكورة ينتهي لدار ملك علي بن بكر بن عمر وتصادقا على ذلك وأشهدا علي

أنفسها بذلك الشاهدين المذكورين

توقيع الشهود توقيع المشتري توقيع البائع توقيع الكاتب توقيع القاضي

(٦٥) صورة أشهاد بقسمة المقارين المالكين

بمحكمة كذا الجزئية الشرعية في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا
المجرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية لدى أنا فلان
الفلاني قاضيا وبمضور كل من فلان الفلاني وفلان الفلاني كلاهما من ناحية
كذا حضر فلان الفلاني وفلان الفلاني كلاهما من بلدة كذا وبعد ترفعها
شرعا بشهادة فلان وفلان المذكورين أخبرا أنهما يمتلكان سوية مناصفة
بينهما مشاعا جميع العين الفلانية البكائنة بناحية كذا بموجب المستند الفلاني
وانهما اقتسما العين المذكورة بينهما قسمة افراز بأن جعلاهما قسمين أحدهما
شرقي ومحدد بالحدود الأربعة الآتية وهي (ومحدد حسب المتبع) وجميع
مقاسه كذا ذراعا بالذراع المماري والثاني غربي ومحدد بالحدود الآتية وهي
(ومحدد حسب المتبع) وجميع مقاسه كذا ذراعا بالذراع المماري واختص
أحدهما فلان (الأول) المذكور بطريق القسمة والإفراز نظير حصته
المذكورة بجميع القسم الغربي المذكور واختص فلان الثاني نظير حصته
المذكورة بالقسم الشرقي المذكور قسمة صحيحة شرعية عن طيب قلب
واشتراح صدر ذلك بينهما باليجاب وقبول شرعيين وأقر كل من المتقاسمين
المذكورين بتسلم القسم الذي اختص به ووضع يده عليه صدر ذلك بمحضرة
وشهادة من ذكر

توقيع أحد المتقاسمين توقيع أحد المتقاسمين توقيع الكاتب توقيع القاضي

توقيع الشهود

(٦٦) صورة اَشهاد رهن عين نظير قدر من المال

بمحكمة كذا الجزئية الشرعية في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا
الهجرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية لدى أنا فلان
القلائي قاضيا ومحضر فلان القلائي وفلان القلائي كلاهما من بلدة كذا حضر
فلان القلائي ومعه فلان القلائي كلاهما من ناحية كذا وبعد تعريفهما شرعا
بشهادة فلان وفلان المذكورين أشهد على نفسه فلان القلائي (الاول) أنه
رهن لفلان القلائي (الثاني) جميع المنزل الكائن بشارع كذا بقسم كذا من
بلدة كذا المحدود بالحدود الآتية (ويحدد حسب المتبع) رهنا صحيحا
شرعا بإيجاب وقبول شرعيين نظير مبلغ الرهن وقدره كذا وأن هذا المبلغ
دين بذمته للرهن بسبب صحيح شرعي وسلم الراهن المذكور للرهن
المنزّل المرهون بالحدود المذكور وأقر هو بتسليمه منه ووضع يده عليه رهنا
على المبلغ المذكور وتصادقا على ذلك كاه بحضرة الشاهدين المذكورين
توقيع الشهود توقيع المرتهن توقيع الراهن توقيع الكاتب توقيع القاضي

(٦٧) صورة اَشهاد بفك الرهن

بمحكمة كذا الجزئية الشرعية في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا
الهجرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية لدى أنا فلان
القلائي قاضيا ومحضر فلان القلائي وفلان القلائي كلاهما من ناحية كذا
حضر فلان القلائي من ناحية كذا وبعد تعريفه شرعا بشهادة فلان وفلان
المذكورين أخبر فلان المذكور أنه بتاريخ كذا ارتهن من فلان القلائي
منزله ملكه الكائن بناحية كذا المحدود بالحدود الآتية (ويحدد
حسب المتبع) نظير مبلغ قدره كذا كان دينًا لفلان المرتهن المذكور على

فلان الراهن المذكور وأنه بعد ذلك قد تسلم منه دينه المذكور جميعه وأصبحت
ذمته فارغة منه ورد اليه العين المذكورة وبذلك يكون الرهن المذكور قد فك
ولاحق للمرتهن في وضع يده على العين المذكورة الاسبب جديد صدر ذلك
بمحضور الشاهدين المذكورين

توقيع الشهود توقيع المرتهن توقيع الكاتب توقيع القاضي

(٦٨) صورة ا شاهد بتفخرج

بمحكمة كذا الجزئية الشرعية في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا
المصرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية لدى أنا فلان
القاضي قاضيها ومحضور فلان القلاني وفلان القلاني كلاهما من ناحية كذا
حضر فلان وفلان ابنا فلان القلاني ومهما فلانة القلانية جميعهم من بلدة
كذا وبعد تعريفهم شرعا بشهادة فلان وفلان المذكورين ذكر وأن فلانا
القلاني توفي وانحصر ارثه الشرعي في ولديه فلان وفلان المذكورين وفي
زوجته فلانة المذكورة بدون شريك ولا وارث له سواهم وقد صدر بذلك
اعلام شرعي من محكمة كذا بتاريخ كذا وأن المتوفى المذكور ترك تركة
تورث عنه هي كذا اطينانا وكذا منازل وكذا نخلا وكذا ذهابا وكذا فضة
وكذا سمجا جيد عجمية وكذا نقودا (وتعرف كل هذه الاشياء
التعريف التام) وأن الزوجة المذكورة عمت بأعيان التركة جميعها الموضحة
أعلاه وعرفتها بغيرها ونوعها وصفتها وجنسها شيئا فشيئا وقبضت جميع
وآخر صداقها البالغ قدره كذا جنيتها مصريا ولم تكن هذه التركة مشغولة
بدين على المتوفى ولا بوصية وأنه لا دين للمتوفى على أحده وبذلك يكون
لفلانة المذكورة في التركة المذكورة الثمن ثلاثة قرايط من أربعة وعشرين

قيداً طائماً صالح فلان وفلان المذكوران ولدا المتوفى الزوجة المذكورة عن حقها وهو الثمن في الاشياء المذكورة جميعها على مبلغ كذا وأخرجت نفسها على ذلك من جميع أعيان التركة المذكورة أخراجاً وصالحاً نافذاً شرعاً لا شرط فيه ولا فساد ولا خيار ورفعت يدها عن الاشياء المصالح عليها المذكورة وسلمتها لهما متناصفة بينهما بالشيوع صدر ذلك بين الزوجة وولدي المتوفى المذكورين بإيجاب وقبول شرعيين وقبضت الزوجة جميع المبلغ المصالح عليه بمجلس الصلح من مال الولدين المذكورين بعد التحقق من أن المبلغ المصالح عليه أكثر من المبلغ المستحق لهما من التقدين في التركة المذكورة وبذلك لا يكون لها حق في شيء من تركة المتوفى المذكور صدر ذلك بحضور وشهادة من ذكر

توقيع الكاتب توقيع القاضي

توقيع الشهود توقيع ابن المتوفى توقيع ابن المتوفى توقيع الزوجة
(٦٩) صورة اشهاد بألولة التركة عن المورث لورثته

بمحكمة كذا الجزئية الشرعية في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الهجرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية لدى أنا فلان القلائي قاضها وبحضور فلان القلائي وفلان القلائي كلاهما من بلدة كذا حضر فلان وفلان وفلان أبناء فلان القلائي جميعهم من بلدة كذا وبعد تعريفهم شرعاً بشهادة فلان وفلان المذكورين أشهدوا على أنفسهم وهم بقابل الاوصاف المعتبرة شرعاً أن والدم فلان القلائي توفي لرحمة الله تعالى وانحصر ارثه فيهم بدون شريك وأنه ترك تركة تورث عنه هي كذا أطينانا وكذا منازل (وتوضح حدودها وجهتها ومساحتها) المعلوم ذلك للشهدين المذكورين

والجاردي ذلك في ملك ووضعه بدورهم المذكورين شريك له في الاطيان
والتنازل المذكورة لحين وفاته وأنه بوفاته انتقلت ملكية الاطيان والتنازل
المذكورة لورثته المذكورين يتصرفون فيها شيوعاً كل على قدر نصيبه
الشرعي وتصادقوا على ذلك جميعه صدر ذلك بحضرة وشهادة من ذكر

توقيع الكاتب توقيع القاضي

توقيع الشهود توقيع ابن المتوفى توقيع ابن المتوفى توقيع ابن المتوفى
(٧٠) صورة اشهادهم بدون عوض

بمحكمة كذا الجزئية الشرعية في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا
الهجرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية لدى أنا فلان
الفلاي قاضيا وبحضور فلان الفلاي وفلان الفلاي كلاهما من بلدة كذا حضر
فلان الفلاي ومنه فلان الفلاي كلاهما من ناحية كذا وبعد تعريفهما شريفا
بشهادة فلان وفلان المذكورين وهب فلان (الاول) الى فلان (الثاني)
جميع داره ملكه السكينة بناحية كذا المحدودة بالحدود الارسية الآتية
(ونحدد حسب المتبع) بدون عوض هبة صحيحة شرعية وقبل منه الموهوب
له ذاك وقبض العين الموهوبة لنفسه ووضع يده عليها باذن الواهب وبذلك
أصبحت العين الموهوبة ملكاً للموهوب له ينتفع بها بكافة وجوه الانفعالات
الشرعية وتصادقوا على ذلك صدر ذلك بحضرة وشهادة من ذكر

توقيع الشهود توقيع الموهوب له توقيع الواهب توقيع الكاتب توقيع القاضي
(٧١) صورة اشهاد بوصاية مختارة

بمحكمة كذا الجزئية الشرعية في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا
الهجرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية لدى أنا فلان

الفلائي قاضيها وبحضور فلان الفلائي وفلان الفلائي كلاهما من ناحية كذا
 حضر فلان الفلائي ومعه فلان الفلائي كلاهما من بلدة كذا وبعد تعريفهما
 شرعا بشهادة فلان وفلان المذكورين أخبر فلان (الاول) أنه، هو محقق
 لديه من أن الموت لا بد وأن ينزل به وأنه من المصلحة أن بكل أمر أولاده
 الصغار من بعده لمن يحافظ عليهم ويقوم بشؤونهم ويؤدبهم ويسير بهم في
 طريق الخير لهم وأنه قد علم بالتجربة أن فلانا هذا الحاضر هو خير من يقوم
 بذلك لاماته وعدائته وصلاته وتقواه لذلك قد أقامه وصيا غنارا على
 أولاده الصغار بعد وفاته ليحافظ علي أموالهم ويتصرف فيها بما فيه الخط
 والمصلحة لهم وينفق عليهم منها من غير اسراف ولا تقتير ومن صلح منهم
 للعلم يمثه جامعة تعلمه حسب استعداده وكفايته وبالجملة يفعل معهم كل ما فيه
 منفعتهم في تقسيمهم ومالهم الى أن يبنلوا رشدهم وقبل منه فلان المذكور هذه
 الوصاية لنفسه والتم التزم القيام بها رجاء رحمة الله تعالى وثوابه صدر ذلك بحضرة
 وشهادة من ذكر

توقيع القاضي

توقيع الشهود: توقيع الوصى · توقيع الموصى · توقيع السكاتب

(٧٢) صورة اشهاد بوصية بخيرات

بمحكمة كذا الجزئية الشرعية في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا
 الهجرية المرافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية لدى أنا فلان
 الفلائي قاضيها وبحضور فلان الفلائي وفلان الفلائي كلاهما من بلدة كذا حضر فلان
 الفلائي من ناحية كذا وبعد تعريفه شرعا بشهادة فلان وفلان المذكورين
 أخبر أنه لما هو محقق لديه من أن الدنيا دار ممر لا دار مقر وأن الآخرة هي

دار الخلود ومحل الرضوان وأن من قدم الخير في دنياه وجده خيرا في آخره
 لقوله تعالى من يعمل مثقال ذرة خيرا يره وقوله تعالى وما تقدموا لأنفسكم
 من خير تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم أجرا وأنه لذلك أحب أن يقدم خيرا
 لنفسه ليجده خيرا بعد رمسه فأوصى أن يخرج من ثلث ماله الذي يرث
 عنه شرعا بعد وفاته مبلغ كذا جنيتها مصريا لتجهيزه وتكفنه حسب
 السنة في ذلك ومبلغ كذا جنيتها مصريا لمن يحج عنه بعد موته ممن يعرف
 فرائض الحج ومناسكه ويكون قد سبق له الحج عن نفسه ومبلغ كذا جنيتها
 مصريا لاسقاط صلاة ومبلغ كذا جنيتها مصريا للفقراء والمساكين من المسلمين
 وأن الذي يقوم بصرف جميع ذلك كله هو فلان الفلاني لاأتمه وتقواه
 وصلاحه وقبل منه فلان المذكور هذه الرصاية والتزم القيام بها صير ذلك
 بحضرة وشهادة من ذكر م.

توقيع القاضي

توقيع الشهود توقيع الوصي توقيع الموصى توقيع الكاتب

(٧٣) صورة اشهاد بعزل الوكيل

محكمة كذا الجزئية الشرعية في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا
 الهجرة الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية لدى أنا فلان
 الفلاني قاضيا وبحضور فلان الفلاني وفلان الفلاني كلاهما من أهالي بلدة
 كذا حضر فلان الفلاني من ناحية كذا وبعد تعريفه شرعا بشهادة فلان وفلان
 المذكورين أخبرانه فيما سبق صدر منه توكيل عام لخاله فلان الفلاني من بلدة
 كذا أ.م محكمة الجالية الشرعية بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٢١ م. رقم ٢٦ وأنه
 مأذون له فيه بتوكيل غيره عنه بالصفة المشروحة بالاعلام الذي قدمه اليوم

ودل علي ما ذكر وأنه الآن يشهد علي نفسه أنه عزل خاله فلانا المذكور
من هذا التوكيل وأبده عنه من الآن وكذلك عزل وأبدي كل من وكله
عنه بمقتضى الاذن المذكور صدر ذلك بحضرة وشهادة من ذكر وقد فهم
الشاهد المذكور بأن يمان وكيله المشار اليه بهذا العزل

توقيع الشهود توقيع المشهد توقيع الكاتب توقيع القاضي

(٧٤) صورة اشهاد بضياخ ختم

محكمة كذا الجزئية الشرعية في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا
الهجرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية لدى أنا فلان
القلائي قاضيا وبحضور فلان القلائي وفلان القلائي كلاهما من بلدة كذا حضرت
الست زينب سالم بنت علي سالم بن محمد بسالم من ناحية كذا وبعد ترميها
شرعا بشهادة فلان وفلان المذكورين أخبرت أنه كان لها ختم من نحاس
أصفر منقوش عليه اسمها زينب علي سنة ١٩١٥ وقد منها منذ أسبوع وبعثت
عنه كثيرا فلم تجده وأنها جددت بدله وصنعت لها خما آخر من فضة بيضاء
منقوش عليه اسمها زينب سالم سنة ١٩١٣ وأشهدت علي نفسها بذلك
الشاهدين المذكورين صدر ذلك بحضرة وشهادة من ذكر

توقيع الشهود توقيع المشهد توقيع الكاتب توقيع القاضي

(٧٥) صورة اشهاد بضمانة صراف

محكمة كذا الجزئية الشرعية في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا
الهجرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية لدى أنا فلان
القلائي قاضيا وبحضور فلان القلائي وفلان القلائي كلاهما من بلدة كذا
حضر فلان بك من ذوى الاملاك ومقيم بمنزله بمشايخ كذا بهم السيد زينب

ابن فلان باشا ابن فلان وحضر معه حنا جرجس الصراف ابن جرجس ابن تادرس لوقا من اهالى مدينة الجيزة وبعد تعريفهما شرعا بشهادة فلان وفلان المذكورين أشهد على نفسه فلان بك المذكور أنه ضمن حنا جرجس المذكور للحكومة المصرية نظير قيامه بوظيفة صراف لبندو الجيزة عن مدة ثلاث سنوات ابتداء من ابريل سنة ١٩٢٣ لغاية مارس سنة ١٩٢٦ بحيث اذا أخل حنا المذكور فى تلك المدة بواجب وظيفته وأضاع على الحكومة أى قدر من أموالها يكون فلان بك المذكور ملزما بما أضاع وقبل حنا جرجس المذكور هذه الضمانة صدر ذلك بحضرة وشهادة من ذكر

توقيع الشهود توقيع المضمون توقيع الضامن توقيع الكاتب توقيع القاضي

(٧٦) صورة أشهاد بضائع اوراق

بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية فى يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الهجرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية لى أنا فلان الفلاني القاضي سابع الاحالة على والاذن لى بسماع ما يأتى من حضرة صاحب الفضيلة فلان الفلاني رئيسها وبحضور فلان الفلاني وفلان الفلاني كلاهما من بلدة كذا حضر فلان الفلاني من ناحية كذا وبعد تعريفه شرعا بشهادة فلان وفلان المذكورين أشهد على نفسه أنه فى يوم الاحد ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٢ فقدت منه اوراق هي سند على فلان الفلاني بمبلغ كذا جنبها اقترضه منه بتاريخ كذا وورد مال عن كذا فداننا بناحية كذا ملكه ومسدد فيه مال تلك الاطيان عن سنة كذا وقسائم عوائد المنازل ملكه الكائنة ببلدة كذا عن ربع سنة كذا الاول بمبلغ كذا وأنه بحث عنها كثيرا فلم يجدها صدر ذلك بحضرة وشهادة من ذكر

توقيع الشهود توقيع المشهد توقيع الكاتب توقيع القاضي توقيع رئيس المحكمة

(٧٧) صورة أشهاد بتحقيق ذاتية

بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الهجرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية لدى انا فلان الفلاني القاضي بها بعد الاحالة علي والاذن لي بسماع ما يأتي من حضرة صاحب الفضيلة فلان الفلاني رئيسها وبحضور فلان الفلاني وفلان الفلاني كلاهما من بلدة كذا حضر رجل عرف ان اسمه خليل السمكري ابن علي بن أسما عيل وأنه مقيم بالمنزل نمرة ه بشارع مراسينته بقسم السيدة زينب وصناعاته قهوجي وأنه هو الموجود بذاته وشهد بذلك الشاهدان المذكوران وهما العارفان له المعرفة الشرعية صدر ذلك بحضرة وشهادة من ذكر توقيع الشهود توقيع المشهد توقيع الكاتب توقيع القاضي توقيع رئيس المحكمة

(٧٨) صورة أشهاد بقبية نفر القرعة

بمحكمة مصر الابتدائية الشرعية في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الهجرية الموافق ليوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية لدى انا فلان الفلاني القاضي بها بعد الاحالة على والاذن لي بسماع ما يأتي من حضرة صاحب الفضيلة فلان الفلاني رئيسها وبحضور فلان الفلاني وفلان الفلاني كلاهما من بلدة كذا حضر حسن مرعي القهوجي نفر القرعة الساكن بالدراة بقسم الجمالية ابن علي ابن ابراهيم مرعي واخبر بان اخاه شقيقه احمد مرعي غائب غيبة منقطعة من مدة ثمان سنوات وأنه لم تعلم حياته ولا وفاته واشهد على نفسه بذلك كلا من فلان وفلان المذكورين العارفين له المعرفة الشرعية وقد شهدا بما أخبر به حسن المذكور وذلك بعد ان عملت التحريات الادارية الهجرية

والسرية بشأن ذلك الواردة المحكمة بتاريخ كذا نمرة كذا من محافظة مصر صدر
ذلك بحضرة وشهادة من ذكر

توقيع الشهود توقيع المشهد توقيع الكاتب توقيع القاضي توقيع رئيس المحكمة
(٧٩) صورة اشهاد يتحقق وفاء النيل

في الساعة كذا من يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الهجرية الموافق
يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية ويوم كذا من شهر كذا من سنة
كذا القبطية بالمجلس الشرعى الموقر المنعقد بالسراى الكبير المضروب بجمة
رأس الخليج الحاكمى فى شارع فم الخليج بقسم مصر القديمة حيث الاحتفل
الرسمى بمهرجان وفاء النيل المبارك برئاسة حضرة صاحب السعادة فلان
باشا محافظ مصر حالا بالنيابة عن حضرة صاحب الجلالة فؤاد الاول ملك
مصر المعظم وبحضور حضرات اصحاب المالى فلان وفلان واصحاب السعادة فلان
وفلان وجمع عظيم من حضرات السادة العلماء واكابر موظفي الحكومة
المصرية وامثال الوجهاء والاعيان تحقق لدينا نحن فلان الفلانى رئيس المحكمة
العليا الشرعية من شهادته كل من حضرة فلان الفلانى وحضرة فلان الفلانى
ومن مطالعة حضرة فلان افندى وهو الثقة الممين من قبل الحكومة المصرية
لقياس الميضان النيل بمقياس الروضة بمصر وفاء النيل المبارك ببلوغ ذرعه
في هذا اليوم كذا فزاعا وكذا قيراطا وبذلك وجبت جباية الخراج وأنواع
الضرائب من ارباب الضياع والمزارع واصحاب الاطيان والحقول وامستحقت
كافة الاموال والمرتبات والمستغلات بلجة الخزينة المصرية العامة كما كان
نجزى أمر جباية ذلك فى كل عام بالتطبيق للانظمة والمراسيم والاوامر
المرعية هذا وان نعمة الله الكبرى والآلاء التي تتوالى وتترى بوفاء نيل بمصر

المبارك الموجب لخصب البلاد وعمارتها وتكثر الارزاق والاقوات وغزارتها
لما يقتضي شكر الله العظيم وحمده حمدا كثيرا ونسأله تعالى ان يحفظ
للامة المصرية سعادتها ويدعم رفايتها في ظل مليكها محبوب ووزرائه الفخام
انه يجيب الدعاء سميع النداء

(٨٠) صورة أشهاد بتحقيق هلال شهر رمضان

في ليلة يوم كذا لدينا نحن فلان الفلاني رئيس محكمة مصر العليا
الشرعية حضر الجلال الرشيدان فلان الفلاني وفلان الفلاني وشهدا طائعين
حسبة لله تعالى بأنهما رصداهما هلال شهر رمضان سنة كذا بعد غروب شمس
يوم ٢٩ شعبان سنة كذا بجهة مصر القديمة بشارع شاطيء النيل فرأياه بالعين
المجردة جهة مغرب الشمس بعد الغروب بشر دقائق وكان رأسي منتصباً
فوق الافق بنحو متر ونصف تقريباً ولبتأثير بانه مدة كذا وثلاثة ايام من
هلال شهر رمضان من سنة كذا ولم يكن بالسما غيم ولا علة تمنع من الرؤية
وانما كانت صحوا وعلى ذلك قد تحقق لنا شرعا أن اول شهر رمضان سنة كذا
هو يوم كذا الموافق يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا الميلادية جملة الله شورا
مباركا على الامة الاسلامية في مشارق الله ومقاربه انه سميع مجيب

توقيع الشهود توقيع الكتائب توقيع رئيس المحكمة العليا
(تنبيه) قد علمنا فيما مضى أن لجميع المحاكم الشرعية جزئية كانت أو كلية
مضابط لضبط الشهادات فيها على اختلاف أنواعها وخوفاً من أن يفتن أن
كل محكمة صالحة لضبط كل اشهاد قول أن الشهادات انواع (١) الاشهاد
بتحقق وفاء النيل وهذا لا يسمع الا في مصر أمام رئيس المحكمة العليا الشرعية
ولا بضبط الا في مضبطة المحكمة العليا الشرعية (٢) الاشهاد بتحقيق هلال

شهر رمضان وهذا يجوز سماعه في أى محكمة من محاكم القطر كلية أو جزئية من المحاكم الكائنة في غير القاهرة أما في القاهرة فلا يجوز سماع الأئمام المحكمة العليا ولا يجوز ضبطه إلا في مضبطة المحكمة العليا وكذلك الحال فيما يتعلق بآثبات أهلية باقي الشهور وإن كانت العادة لم تجر بتعرض محكمة من المحاكم الشرعية الكائنة في غير القاهرة لسماع آثبات بآثبات تحقق هلال شهر غير هلال شهر رمضان (٣) الآشهادات المبينة على القرارات الصادرة من هيئة التصرفات كالأشهاد بالأذن بالخصومة والأشهاد بالأذن بالاستدانة على الوقف والأشهاد بتأجير عين الوقف لأكثر من ثلاث سنوات وغير ذلك، من باقي الآشهادات التي من هذا النوع وحكم هذه الآشهادات أنها لا تضبط إلا في مضبطة المحكمة الكلية التي أصدرت هيئة تصرفاتها القرارات التي يثبت عليها (٤) الآشهادات الباقية غير ما ذكر كالأشهادات ببيع وإجارة ورهن وهبة وصلىح وتوكيل وغير ذلك وهذه حكمها أنها تسمع أمام أى محكمة كلية أو جزئية وتضبط في مضبطتها ولا تسمع أمام المحكمة العليا

السلام على قرارات المجالس الحسينية

يوجد في البلاد المصرية محاكم مخصوصة تنظر في تنصيب الأوصياء وتبنيهم وعزلهم وفي استمرار الوصاية على المحجور عليه إلى ما بعد الثمان عشرة سنة إذا دعت الضرورة لذلك وفي الحجر على عديمي الأهلية وتنصيب أو عزل القائمة عليهم، وفي رفع الحجر عنهم إذا رشدوا وفي تعيين أو عزل وكلاء الغائبين وفي مراقبة أعمال الأوصياء أو القائمة أو الوكلاء وفي الحسابات التي تقدم لها وفي الاحتياطات اللازمة التي يتحتم سرعة اتخاذها لصيانة حقوق القصر أو عديمي الأهلية أو الغائبين وعلى الجملة فهي مختصة بالنظر في صالح عديمي الأهلية

بأي وجه من الوجوه - هذه المحاكم التي من شأنها ما ذكر تسمى بالمجالس الحسبية وتتبع في اختصاصها بالنسبة للكان والاشخاص والمقادير بالنسبة لما يتألف من قراراتها وما لا يتألف قوانين ولوائح ليس هذا محلا لذكرها وواحد ما يتشكل من ثلاثة قضاة رئيس وعضوين اذا تشكل بصفة ابتدائية ومن خمسة قضاة اذا تشكل بصفة استتافية ويسمى حينئذ بالمجلس الحسبي العالي ولا يوجد بالقطر كله مجلس حسبي عال الا بمجلس واحد مقره القاهرة بمحكمة الاستئناف الالهية وهو مكون من خمسة قضاة منهم ثلاثة من مستشارى محكمة الاستئناف الالهية وواحد من أعضاء المحكمة العليا الشرعية وواحد من الموظفين الموجودين في الخدمة أو المتقاعدين وبين الثلاثة الاول والرئيس الذي ينتخب منهم وزير الحفانية بناء على ما يرضه رئيس محكمة الاستئناف الالهية وبين العضوين الباقين مجلس الوزراء بناء على ما يرضه وزير الحفانية وفي كل من الحالتين يكون التمين لمدة سنة ويجوز تجديد التعيين واذا غاب أحد الاعضاء أو حصل له مانع ناب عنه عضوينتخب بالطريقة عينها ممن توفرت فيهم شروط العضو الغائب

أما غيره من باقي المجالس فهي مجالس ابتدائية ويشكل في المراكز من قاض من قضاة المحاكم الالهية يندبه وزير الحفانية بصفة رئيس ومن قاض شرعي أو عالم آخر من علماء المركز يمينه وزير الحفانية ومن أحد الاعيان يمينه المدير مع اقرار وزير الداخلية فاذا غاب القاضى الاهلى كانت رئاسة المجلس للمأمور المركز فاذا غاب المأمور أيضا كانت الرئاسة للقاضى الشرعى ويكمل المجلس من نوب عن المأمور من موظفى المركز - ويشكل فى المديرىات والحفافظات من قاض من المحاكم الالهية يندبه مجلس الوزراء بصفة رئيس ويجوز عند الاستعجال

أن يندب بقرار من وزير الحقانية على أن يمرض الامر بعد ذلك على مجلس الوزراء ومن قاض شرعى او عالم آخر يمينه وزير الحقانية ومن أحد الاعيان يمينه وزير الداخلية ويكون انتخابه بقدر الامكان من ساكنى البلد التى بها محل توطن الشخص المقضى النظر فى أمره فان غاب القاضي الاهلى تكون رئاسة المجلس للمدير أو وكيل المديرية فى المديرية والمحافظة أو وكيل المحافظة فى المحافظات ثم اذا أصدر المجلس قرارا يتعلق بما ذكر ينظر فان كان قرارا بتعيين الاوصياء احتاج لتنفاذه الى اقسامهم أو صيما من قبل القاضى الشرعى وان كان قرارا بغير ذلك فقد بدون توقف على شىء آخر وجميع قرارات المجالس الحسبية تسجل فى دفاتر المحاكم الشرعية ولوجود هذه الرابطة بين المحاكم الشرعية والمجالس الحسبية أحيث أن أذكر جملة صور لقرارات المجالس الحسبية حتى يعلم كيفية كتابتها لينسج على منوالها عند اللزوم

(١) صورة قرار بقبول استقالة وصى وتعيين بدله بدون أجر

مجلس حسبي مصر

قرار

بجلسته المنعقدة بسراي المجلس فى يوم الأحد ١٤ يناير سنة ١٩٢٣
تحت رئاسة حضرة فلان بك وعضو فضيلة الشيخ فلان الفلانى عضو
عالم وحضرة فلان بك عضو أعيان وبحضور فلان افندى كاتب الجلسة

صدر القرار الآتى

فى قضية المرحوم فلان الفلانى بمرة ٤ سنة ١٩٠٧ تباع قسم الدرب الأحمر

فيما يختص باستقالة وصي وتعيين بدله

الوقائع والاسباب

حيث انه بجلسة ٢٤ مايو سنة ١٩٢١ قرر المجلس تعيين ابراهيم خضر وصيا علي قصر المرحوم فلان الفلاني بدلا من الوصي المنوفى
وحيث انه تبين من محضر المعاون المؤرخ ٢٩ مايو سنة ١٩٢١ ان الوصي المذكور لم يقبل هذه الوصاية وسبق انه رفضها غير ان المجلس قد عينه غيايا فتحرر للمعاون بترشيح غيره فاعاد المعاون الاوراق وتبين منها انه رشح للوصاية علي القصر مصطفى افندي كامل
وحيث ان المجلس لا يري مانعا من قبول استقالة الاول وتعيين الثاني بدلا عنه

فهذه الاسباب

قرر المجلس قبول استقالة ابراهيم خضر وتعيين مصطفى افندي كامل وصيا علي حميده واحمد ووزير قصر المرحوم فلان الفلاني وقد اقامه فضيلة القاضي الشرعي قبل الوصاية لنفسه بلا أجر
توقيع الكاتب توقيع رئيس الجلسة

(٢) صورة قرار بمنزل وصي وتعيين وصي بدله بأجر

مجلس حسي مصر

قرار

بجلسته المنعقدة بسراى المجلس في يوم الاحد ٢١ يناير سنة ١٩٢٣ تحت

رئاسة حضرة فلان بك وعضوية فضيلة الشيخ فلان القلافي عضو عالم وحضرة
فلان بك عضو أعيان وبحضور فلان افتدى كاتب الجلسة صدور القرار الآتي
في قضية المرحوم فلان القلافي مرة ١٠ سنة ١٩٢٢ تبع قسم شبرا فيما يختص
بغزل وصي وتعيين بدله بأجر

(الوقائع والأسباب)

حيث أنه بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٢ توفي المرحوم فلان بك أسعد عن
ورثة هم حرمة الست سعاد هانم مصطفى خالية الحمل وولدا ن قاصران هما علي
وحسين

وحيث أن التبريات الادارية التي عملت بمعرفة المجلس دلت على أن
المورث المذكور ترك تركة تستدعي تعيين وصي على قاصريه المذكورين وأنه
لم يكن له ورثة مطلقا خلاف من ذكر كما انه ليس له أقارب أصلا بالقطر
المصري لكونه تركي الجنس

وحيث ان الزوجة المذكورة رشحت نفسها للوصاية فرأى المجلس
تعيينها وفعلا تعينت بجلسة اول يناير سنة ١٩٢٣

وحيث انه تبين ان من ضمن تركة المورث سندات بمبالغ كبيرة علي الغير
وقد قررت الوصية بجلسة اليوم أنها عجزت عن تحصيلها وانها لم تكن عندها
القدرة الكافية على ادارة حركة التركة فقرر المجلس ترشيح وصي خلفها
وحيث انه لم يكن للمورث ورثة خلفها وولديها المذكورين وانه ليس

له اقارب فلم يجد المعاون من يقبل هذه الوصاية واعاد الاوراق
وحيث ان المجلس يرى في هذه الحالة ترشيح وصي أجنبي من الاوصياء
المعنيين بأجر فقد أعيدت المأمورية للمعاون لترشيح وصي أجنبي بأجر
(١٨)

وحيث تبين من محضر المحالون انه رشخ حسن افندى فهمي للوصاية
وقد حضر المذكور بجلاسة اليوم وقبل تعيينه وصيا بشرط ان يأخذها في المائة
من ريع التركة سنويا
وحيث ان المجلس ناقشه في ذلك فوافق على ان يكون الاجر ٣ في
المائة فقط في السنة

فلنذه الاسباب

قرر المجلس عزل الست سعاد هانم مصطفى من الوصاية على ولديها علي
وحسين لمجزها عن ادارة حركة التركة
وتعين حسن افندى فهمي وصيا عليهما بدلا عنها وتقدير ٣ في المائة
لحسن افندى فهمي المذكور من مجموع ريع القاصرين السنوي اجرا له نظير
قيامه بأعمال الوصاية وقبل ذلك لنفسه بعد أن أقامه فضيلة القاضي الشرعي
توقيع الكاتب توقيع رئيس الجلسة

(٣) صورة قرار بتعين وصي ومشرف

بمجلس حسي مصر

قرار

بجلسته المنعقدة بسراي المجلس في يوم الاحد ٢٨ يناير سنة ١٩٢٣ تحت رئاسة
حضرة فلان بك وعضوية فضيلة الشيخ فلان الفلاحي عضو عالم وحضرة
فلان بك عضو أعيان وبحضور فلان افندى كاتب الجلسة صدر القرار الآتي
في قضية المرحوم فلان بك عمرة ٥ سنة ١٩٢٢ تبع قسم شبرا فيما يختص
بتعيين وصي ومشرف

الوقائع والأسباب

حيث انه بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٢ توفى المرحوم فلان الفلاني بك
غن زوجته الست زينب هاتم شفيق خالية الحمل وعن اولاده منها محمد
ومحمود وحسن وتقيسه القصر ومن حسين بك البالغ

وحيث ان التحريات التي عملت دلت على ان المورث ترك تركة
تستدعي تعيين وصي علي اولاده القصر وقد رشحت الزوجة نفسها للصاية
على اولادها فعارض حسين بك في تعيينها ورشح نفسه للصاية على
اخوته القصر

وحيث ان المذكورين حضرا بجملة اليوم ورشح كل منهما نفسه للصاية
وحيث ان المجلس يرى احقية الزوجة في الصاية علي اولادها
لكونها أشفق عليهم وذلك مع اشراف نجلها حسين بك أكبر اولادها

فلهذه الأسباب

قرر المجلس تعيين السيدة زينب هاتم شفيق وصية علي محمد ومحمود
وحسن وتقيسه قصر المرحوم فلان الفلاني بك وتعيين حسين بك نجل المتوفي
مشرفا علي الوصية المذكورة وعليه مراقبتها وأخطار المجلس عن كل ما يصدر
منها مخالفا للصاية وقد اقامها فضيلة القاضي الشرعي بالمجلس

توقيع الكاتب توقيع رئيس الجلسة

(٤) صورة قرار برفض طلب رفع الحجر وقبول استقالة قيم وتعيين بدله

مجلس حسبي معمر

قرار

بمجلسه المتعمدة بسراى المجلس في يوم الاحد ١٤ يناير سنة ١٩٢٣

تحت رئاسة حضرة فلان بك

وعضوية فضيلة الشيخ فلان القلائي عضو عالم وحضرة فلان القلائي

بك عضو أعيان وبحضور فلان افندي كاتب الجلسة

صدر القرار الآتي

في قضية المحجور عليه فلان القلائي افندي نمرة ٦٩٧ سنة ١٩٢١ تبع

قسم شبرا فيما يختص بقبول استقالة القيم وتعيين بدله ورفض طلب

رفع الحجر .

الوقائع والأسباب

حيث انه بجملة ٤ أكتوبر سنة ١٩٢١ قرر المجلس توقيع الحجر على فلان

القلائي افندي للسنة وتعيين ممة محمد بك ابن فلان القلائي غيايا قيا عليه

وحيث انه بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٢٢ قدم القيم المذكور استقالته

للمجلس لان أشغاله لا تساعد على القوامه

وحيث ان هذه الاستقالة عرضت على المجلس فيما قبل وأخيرًا بجملة

اليوم وفيها حضر فلان افندي المحامي عن المحجور عليه وحضر معه المحجور عليه

نفسه وفلان القلائي وفلان القلائي ابنا عمه وطلب وكيل المحجور عليه رفع

الحجر عنه لان حاله تغيرت الآن

وحيث انه بعد الاطلاع على قرار الحجر وعلى الشهاداتين الخاصتين بتصرف
المحجور عليه رأى المجلس رفض طلب رفع الحجر
وحيث ان القيم أصر على طلبه الاقالة من القوامه فيري المجلس قبولها
وتعيين فلان القلائي ابن عم المحجور عليه فيما عليه بدلا عن القيم القديم وتكليفه
بمحاسبة القيم السابق والسعى في المحافظة على حقوق المحجور عليه بكل
ما يمكن من الطرق

فلنذه الأسباب

قرر المجلس رفض طلب رفع الحجر وقبول استقالة القيم وتعيين فلان
القلائي فيما بدلا عنه على المحجور عليه وعليه محاسبة القيم السابق والسعى في
المحافظة على حقوق المحجور عليه بكل ما يمكن من الطرق

توقيع الكاتب توقيع رئيس الجلسة

(٥) صورة قرار بأثبات غيبة وتعيين وكيل عن الغائب

بمجلس حسبي مصر

قرار

بجلسته المنعقدة بسرأي المجلس في يوم الاثنين ١٥ يناير سنة ١٩٢٣ تحت
رئاسة حضرة فلان بك وعضوية حضرة صاحب الفضيلة الشيخ فلان القلائي
عضو عالم وحضرة فلان القلائي بك عضو أعيان وبحضور فلان افندي كاتب
الجلسة صدر القرار الآتي في قضية فلان القلائي غمرة كذا سنة كذا تبع قسم
كذا بشأن أثبات غيبته وتعيين وكيل عنه

الوقائع والاسباب

حيث ان فلانا بك احد أقارب فلان باشا سعيد قدم طلبا للمجلس بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٢ بما يفيد ان الباشا المذكور غير موجود بمصر وانه مقيم بالبلاد الأجنبية وغائب غيبة منقطعة فندب معاون المختص للتجري عن حقيقة هذا الطلب

وحيث أن معاون المختص أدى المأمورية ومرضت على المجلس بمجلسة اليوم وتبين منها ان فلانا باشا سعيد غائب عن مصر منذ عشر سنوات غيبة منقطعة وانه لا تلم حياته من عدمها وان المذكور أموالا تستدعي تعيين الوكيل لمباشرة اشغالها وقد رشح أقارب الغائب للوكالة عنه حضرة فلان بك مقدم الطلب لانه تتوفر فيه الامانة وجسن المعاملة وحيث انه بمجلسة اليوم حضر كل من فلان وفلان وفلان أقارب الباشا وضمموا على تعيين فلان بك المذكور وكلاء عن الغائب وحيث ان المجلس يرى حفظا لثروة الباشا وعدم تبديد شيء منها أثبات غيبته وتعيين فلان بك وكلاء عنه .

فلهذه الاسباب

قرر المجلس اثبات غيبة فلان باشا سعيد وتعيين فلان الفلاني وكلاء عنه
توقيع الكاتب توقيع رئيس الجلسة

هذا ولا لزوم لأكثار الصور لان قليلا ينفي عن كثيرها فما على المشتغل بكتابة ماخضات قرارات المجالس الحسبية ألا ان ينظر الى جوهر القرار الذي صدر ثم يضع له اسبابا تنتج ويهتدى الى ذلك من عنده شيء من الذكاء والفهم فلنترك كتابة باقي الصور اعتمادا على ذكاءه وفهمه القاهمين

الكلام على صور الدعاوي

لما كان ضمن المقرر كتابة جملة صور من الدعاوى المختلفة وكان لا يمكن معرفة غشها من سميتها ولا صحتها من فاسدها الا بعد معرفة مقدمات لا بد منها لهذا وأينا قبل ان نذكر الصور المطلوبة أن نتكلم على ما يأتي

تعريف الدعوي

الدعوى في اصطلاح الفقهاء هي قول مقبول عند القاضي ومن في حكمه كالحكم قصد به قائله طلب حق معلوم قبل غيره حالة المنازعة أو دفعه عن حق نفسه وبهذا فارت الدعوى الشهادة والأقرار أذ الشهادة أخبار بحق للغير علي النير والأقرار أخبار بحق للغير على النفس وهذا التعريف يشمل دعوي دفع التعرض دون دعوي قطع النزاع وفي قبول دعوي دفع التعرض خلاف والفتوي على قبولها

أنواع الدعوي

تنقسم الدعوي الى نوعين دعوي صحيحة ودعوي فاسدة فالصحيحة هي المستوفية شروط صحة الدعوى الآتي بيانها وحكمها وجوب الجواب على المدعي عليه عقبا وسماع بينة المدعي إذا أنكرها المدعي عليه ووجوب اليمين على المدعي عليه إذا عجز المدعي عن أثباتها وطلب تحليفه ووجوب الحكم بالمدعي على المدعي عليه إذا نكل عن اليمين حسب تفصيل في ذلك كبير مذكور في الكتب المطولة والدعوي الفاسدة هي ما لم تستوف شروط صحة الدعوى وحكمها عدم وجوب الجواب على المدعي عليه عقبا وبما أن القاضي لا يقبل من الدعاوي الا الدعوى الصحيحة وقد قلنا في تعريف الدعوى انها قول مقبول عند القاضي فيعلم من هذا أن تعريف الدعوى المذكور هو للدعوي الصحيحة

لا للدعوى بسميها

ركن الدعوى

ركن الدعوى هو إضافة المدعي الحق الى نفسه أو الى من ناب منابه حالة المنازعة فمثال إضافة المدعي الحق لنفسه أن يقول أن لى عند فلان هذا مائة جنيه مصرى ثمن دار اشتراها منى ومثال إضافة الحق الى من ناب منابه ان يقول ان فلانا القاصر الذى اناوصيه له عند فلان هذا الف جنيه مصرى وصية له من فلان الفلانى الذى مات وهو مصر على وصيته ولم يرجع عنها لا صراحة ولا دلالة

أطراف الدعوى

المراد بأطراف الدعوى الأمور التي تستلزمها الدعوى بحيث لا تصور دعوى بدونها وهى أربعة مدع ومدعي عليه ومدعي به ودعوى فالمدعي هو طالب الحق والمدعي عليه هو الشخص المطلوب منه الحق والمدعي به هو الحق الذي يطلبه المدعي من المدعي عليه والدعوى هي القول الذي يصدر من المدعي لأفادة ان له قبل المدعي عليه ذلك الحق وأنه يطالبه به

الفرق بين المدعي والمدعي عليه

لما كانت أحكام المدعي تخالف أحكام المدعي عليه لقوله صلى الله عليه وسلم (الينة على المدعي واليمين على من أنكر) عني الفقهاء يبيان الفرق بينهما مخافة أن يختلط الامر على القاضى فيكلف المدعي عليه بالينة على ظن انه المدعي ويحلف المدعي اليمين على فكرة انه المدعي عليه لوجود اشتباه بينهما في بعض الصور وقد ذكرناهما تاريف كثيرة تقتصر منها على ذكر أحسنها وهو ان المدعي من اذا ترك الخصومة لا يجبر عليها والمدعي عليه

من اذا ترك الجواب أجبر عليه

شروط صحة الدعوى

شروط صحة الدعوى كثيرة نذكر منها ما يأتي

(١) أن يكون كل من المدعى والمدعى عليه عاقلًا فلا تصح دعوى المجنون والصبي الذي لا يعقل وكذا الدعوى عليهما فلا يطالبان بالجواب ولا توجه عليهما اليمين فإذا أفتى للمجنون أو عقل الصبي كان كل منهما أهلاً لأن يكون مدعياً أو مدعى عليه بشرط أن يؤذن الصبي بالخصومة ممن له الولاية عليه حتى يكون كلامه نافذاً عليه

(٢) أن يكون المدعى به معلوماً فلو كان مجهولاً لم تصح الدعوى لأن المقصود بالدعوى هو القضاء بما تضمنته الدعى على المدعى عليه ويحتاج في إثباتها للشهادة عليها والشهادة والقضاء بالمجهول لا يصحان لعدم القائدة منها فكذلك الدعوى بالمجهول غير صحيحة ولا أجل أن يكون الشيء معلوماً يجب توفر الشروط التي نص عليها الفقهاء لتحقيق العلم به وهي تختلف باختلاف الشيء المدعى به (١) فإن كان عقاراً وجب ذكر حدوده وهي الاراضى التي ينتمى اليها العقار المدعى من الجهات الاربع البحري والقبلي والشرقي والغربي وذكر اسماء اصحاب الحدود على وجه يقع به التعريف وتكفي ثلاثة حدود بالاتفاق بين الامام وصاحبيه اذا سكنت عن الرابع أما اذا ذكر الرابع وأخطأ فيه فانه لا تسمع الدعوى لأن الخطأ في الحديثير المحدود ووجب أيضاً ذكر البلدة والمحلة والسكة التي بها العقار ان كان داراً او ما أشبهها فان كان ارضاً زراعية وجب ذكر الحوض والقسم الذى فيه الحوض والبلدة التي بها القسم وهو غير بين أن يذكر أولاً العام ثم يذكر الخاص بعده أو يعكس ألا ان

(١٩)

البداية بالعلم ثم ذكر الخصاص فالأخص أحسن لا زال العلم يتميز بالخاص
دون العكس

ووجب أيضا ذكر الفاصل بين العقاز المدعي وبين الحدان كان الحد
ليس متصلا بملك المدعي فان كان متصلا بملكه لم يلزم ذكر الفاصل ويشترط
في الفاصل ان يكون محيطا بكل المدعي به فلو كان غير محيط لم يصلح ان
يكون فاصلا (ب) وان كان منقولا قائما يمكن أحضاره مجلس القضاء بلا
حمل ومؤنة وجب لصحة الدعوي به الاشارة اليه في مجلس الحكم عند
الدعوي وغير الاشارة لا تكفي أذ الاشارة أبلغ طرق التعريف وحيث
أمكن الأبلغ لا يصار الى الأدنى وعلى ذلك فلا بد من ان يدعى المدعي
أولا وجوب احضار المدعي به في المجلس فيقول (فواجب عليه احضاره
مجلس الحكم لاتيمن البينة عليه ان كان جاحدا) ولا بد من زيادة كلمات (ان كان
جاحدا) لانه ان كان مقرا لا يكلف باحضار العين مجلس الحكم بل يؤمر
بتسليم ما أقر به فاذا كان المدعي عليه جاحدا يكلفه القاضي باحضار البين المدعاة
مجلس الحكم ليشير اليها المدعي عند دعواه فان امتثل فيها والا اتخذ معه
القاضي السبل المنصوص عليها في كتب الفقه المطولة لاجباره على احضارها
فان لم يحضرها بعد ذلك سمع القاضي الدعوي من المدعي وأدلتها بدون
حضور العين المدعاة وحكم على المدعي عليه بالقيمة والقول في قدرها قوله
(ج) وان كان منقولا قائما لا يمكن احضاره مجلس الحكم بان كان لا يمكن
أحضاره لمجلس القاضي الا بأجر وجبت الاشارة اليه ايضا وقت الدعوي
وللوصول الى ذلك لا يجبر القاضي المدعي عليه على احضاره بل ينتقل اليه
بنفسه او يثبت أميته عنده ان كان مأذونا له بالاستخلاف ومعه المدعي وشهوده

وشهود آخرون حتي اذا ما أشار المدعي وشهوده اليه حضر شهود القاضي وشهدوا عنده بان الشهود شهدوا للمدعي بالعين المدعاة فيحكم للقاضي له بها (د) وان كان منقولا قائما لا يمكن احضاره مجلس الحكم اصلا كقطع غنم وصبرة بر وجل لا يسهل باب مجلس القضاة وجبت الاشارة اليه ايضا وقت الدعوى ويتوصل الي ذلك بانتقال القاضي اليه او بارسال أمينه ان كان مأذونا له بالاستغلاف على النحو السابق في المنقول الذي يمكن احضاره مجلس الحكم بحمل ومؤنة (هـ) وان كان منقولا هالكا كثوب احترق او شاة ذبحت وأكلت وجب لصحة الدعوى به بيان قدر قيمته وجنسها ونوعها وصفتها لان المقصود بدعواه القيمة فصار كدعوى سائر الديون وفيها يجب بيان ما ذكر وهل يكفي بذلك قال الصاحبان نعم وقال الامام لا بل لا بد من بيان العين المالكة أيضا زيادة على بيان القيمة فلو كانت العين المالكة دابة وجب بيانها يانا شافيا من أنها ذكر أو أنثى وانها جمار أو فرس وأن سنها خمس سنين أو أكثر أو أقل الى غير ذلك مما يزيد العين وضوحا هذا اذا ادعي عينا واحدة فلو ادعي اعيانا هالكة كثيرة مختلفة النوع والجنس والصفة أي كفي ذكر قيمة الجميع دفعة واحدة أم لا بد من بيان قيمة كل عين على حدها قيل لا بد من تفصيل القيم وقيل يكفي ببيان قيمة الجميع دفعة واحدة وهو الصحيح (و) وان كان منقولا قائما لا يدري ان كان قائما أم هالكا ذكر المدعي جنسه وصفته وقيمته ولو لم يبين القيمة قبلت دعواه كما اشير اليه في عامة الكتب فيما اذا كان يدعي غصبا أو رهنا وذلك لان الانسان قد لا يعرف قيمة ما له فلو كلفناه البيان لتضرر وحينئذ يكلف المدعي عليه باحضار العين المدعاة فان لم يحضرها بعد ما حبس مدة كافية لجرمه حكم عليه بالقيمة والقول في مقدارها

له (ز) وان كان دينا اي حقا ترتب في الذمة من مكيل أو موزون أو معدود
 وجب لصحة الدعوى به بيان قدره وجنسه وصفته وبيان سبب وجوبه من
 بيع أو قرض أو سلم ثم اذا كان السبب مما تكثر شروطه كالسلم وجب تعداد
 شروطه في الدعوى ولا يكفي ان يقال بسبب سلم صحيح واذا كان السبب
 مما تقل شروطه كالبيع مثلا اكتفى بان يقال فيه بسبب بيع صحيح بدون حاجة
 لتعداد شروطه وبيان سبب الوجوب واجب في جميع دعاوى المثليات الا
 الدرام والدنانير فإنه لا يشترط في الدعوى بها بيان سبب وجوبها الا في مسائل
 منها دعوى الكفالة ودعوى المرأة ما لا على ورثة زوجها بعد وفاته ودعوى
 الدرام المنقطعة عن الايدي ففيها يشترط بيان سبب الوجوب حتى يعلم ان كان
 الدين واجبا على المدعى عليه أم ليس بواجب وعلي كل حال فلا يجوز ان
 يكون سبب الوجوب اقرار المدعى عليه وكل دعوى عين او دين
 بسبب الاقرار غير صحيحة وذلك لعدم صلاحية الاقرار لان يكون سببا
 لوجوب الحق على المدعي عليه لانه لم يوضع لافادته الملكية بل للاخبار عن
 حصول شيء والخبر قد يكون صدقا وقد يكون كذبا فلا يكون
 استحقاق المدعي للحق المدعي مجزوا به فلا تسمع دعواه . ثم اذا كان المدعي
 به مالا بسبب عقد من العقود كبيع واجارة ونحو ذلك من التصرفات وجب
 أن يذكر في الدعوى زيادة علي ما تقدم (كان ذلك بالطوع وحال تقاذ
 تصرفاته له وعليه) وذلك لتصح دعوى الوجوب . هذا وكون المدعي به
 يجب أن يكون مالموا لصحة الدعوى به هو الاصل في الدعاوي وقد
 استثنى من هذا الاصل خمسة امور تصح الدعوى بها مع جهالتها وهي (اولا)
 المنسوب المالك او الذي لا يدري قيامه من هلاكه (ثانيا) المرهون فانه

يصح الدعوي بهما مع عدم بيان قيمتهما والقول في قدر القيمة للنائب والمرتب
(ثالثا) الوصية فانه يصح اندعوى بها مع جهالة مقدارها والقول في مقدارها
لورثة الموصى (رابعا) الحق المقر به يصح الدعوى به مع جهالة مقداره
وعلى المقر البيان (خامسا) البراء فانه يصح الدعوى به مع جهالة المبرأ منه
(٣) ان تكون الدعوى بمجالس القضاء فلو حصلت بغير مجلسه لم

تكن صحيحة فلا ترتب عليها أحكامها الشرعية

(٤) ان تكون بلسان المدعي بعينه اذا لم يكن عنده عنبر بمنعه من
الحضور امام القاضي فلو وكل في الخصومة من غير عنبر ولم يررض المدعي عليه
بهذا الوكيل وادعى الوكيل بلسانه لم تصح الدعوى وهذا عند الامام
وعند الصاحبين لا يشترط هذا الشرط لصحة الدعوى بل للشخص ان
يوكل عنه في الخصومة من شاء وان لم يررض خصمه بمن يوكله ورأي
الصاحبين هو المعمول به الآن

(٥) ان يكون المدعي به مما يحتمل الثبوت بالا يكون مستحيلا
عقلا او عادة فلو كان مما يستحيل ثبوته عقلا او عادة لم تصح الدعوى ومثال
المستحيل العقلي دعوى شخص صغير السن على آخر كبير لا يولد مثله لمثله
انه ابنه ومثال المستحيل العادي دعوى رجل معروف بالفقر على آخر ان له
عنده اموالا عظيمة لنفسه اقرضه اياها دفعة واحدة فانه لا تسمع الدعوى
في هاتين المسألتين لثبوت كذب المدعي في المستحيل العقلي وظهوره في
المستحيل العادي

(٦) ان تكون الدعوى ملزمة الخصم بشيء على فرض ثبوتها فلو لم
يترتب عليها التزام الشخص بشيء على فرض ثبوتها لم تصح فلا تسمع ادعائها

والاشتغال بأبائها ضرب من العبث الذي يجب تنزيه أعمال العقلاء عنه ولا يمكن معرفة كون الدعوى ملزمة او غير ملزمة الا بالرجوع لما نص عليه الفقهاء في الموضوع الذي رفعت من أجله الدعوى فنلا إذا رفعت دعوى من امرأة تطلب نفقة من زوجها فلاجل معرفة كونها ملزمة او غير ملزمة ننظر الى الشروط التي اشترطها الفقهاء لوجوب النفقة للزوجة على زوجها والى الدعوى بالنفقة فان اشتملت هذه الدعوى على تلك الشروط كانت ملزمة شرعا وان نقص من تلك الشروط شرط كانت غير ملزمة شرعا وبما ان شروط النفقة هي المطلق والطاعة وكون الرجل ليس ذا مائدة يمكن للمرأة ان تتناول منها قدر كفايتها وجب أن تشتمل الدعوى بالنفقة على تلك الشروط وهكذا في كل موضوع يدعى به فانا رجع أولا الى ما ذكره الفقهاء شروطا لوجوبه ثم ننظر الى الدعوى به فان اشتملت على تلك الشروط علمنا انها ملزمة وأن لم تشتمل عليها علمنا انها غير ملزمة فلا تكون صحيحة فيجعل هذا مقياسا يرجع اليه عند كل دعوى

(٧) أن تكون هناك خصومة حقيقية بين المدعي والمدعى عليه فلو لم تكن هناك خصومة حقيقية وتنازع بين المتداعيين في نفس الامر وأما عملت الخصومة الظاهرية بقصد الاحتيال للوصول الى القضاء توصلا لشيء آخر خارج عن موضوع الدعوى كما يحصل كثيرا لم تصح الدعوى فلا تسمع (٨) ألا يكون في الدعوى تناقض والتناقض فيها ان يسبق من المدعي كلام مناف لا كلام الذي يقوله في دعواه ومتى وجد التناقض في الدعوى منع من سماعها لاستحالة ثبوت الشيء وضده وله امثلة كثيرة (منها) أن يقر امام القاضي بعين في يده لنسبه فيؤمر بتسليمها له ثم يدعي المقر

انه اشترى هذه العين من المقر له بتاريخ سابق على وقت الاقرار فانه بذلك يكون متناقضا اذ باقراره الاول يكون متروفا بملكية غيره في تاريخ اقراره وبدعواه الثانية يكون مدعيا أنه هو المالك في ذلك التاريخ وما هذا الا تناقض وليقن علي هذه المسألة ما يماثلها هذا هو الاصل الا ان الفقهاء استثنوا مسائل قالوا اتسع فيها الدعوى مع التناقض خلفاء اسبابها وهي كثيرة (منها) النسب فلو قال لجهول النسب أنه ابني من الزنا ثم ادعى أنه ابنه من النكاح سمعت منه الدعوى وان كان متناقضا فيها لان النسب يبتى هلي حمل المرأة من الرجل وهو مما يخفى و (منها) العتق فلو أقر مجهول النسب أنه رقيق لقان ثم ادعى عليه بعد ذلك أنه أعنته قبل وقت اقراره بالرق سمعت منه الدعوى وان كان متناقضا فيها لان العتق ينفرد به السيد فيخفى على المبدئ و (منها) دعوى المرأة على زوجها انه طلقها بتاريخ سابق على وقت اقرارها بانها على عصمته بعدما اقرت بذلك فانه تسمع منها هذه الدعوى مع كونها متناقضة فيها لان الزوج ينفرد بالطلاق فهو مما يخفى على المرأة وهكذا الحكم في جميع المسائل التي تخفى اسبابها - وهذا وانما يمتد التناقض مانما من صحة الدعوى في غير ما استثنى مادام باقيا فالو ارفع لم يمنع لعدم وجوده ويرفع بامور (الاول) بالتوفيق بالفعل أو كفاية الامكان سواء أكان من المدعي أو من المدعى عليه أو بالمكان التوفيق إذا كان المدعي عليه والتوفيق بالفعل إذا كان من المدعي أو بكفاية الامكان اذا اتحد وجه التوفيق لا ان تمددت وجوهه حسب الخلاف في ذلك (الثاني) بتصديق الخصم وينبغي على ذلك أنه لو ادعى عليه الفاء بسبب القرض ثم ادعاها نفسها بسبب الكفالة فصدقه المدعي عليه في دعواه الاخيرة جاز ذلك وارتفع به التناقض والزم

المدعي عليه بما أقربه (الثالث) بقول المتناقض تركت الكلام الاول بشرط
امكان حمل أحد الكلامين على الآخر وذلك كما إذا ادعاه بدون سبب
فدفع المدعي عليه الدعوى بأن المدعي كان ادعاه قبل هذا مقيدا بسبب
فيكون متناقضا في دعواه وبرهن على ذلك فقال المدعي أدعيه الآن بهذا
السبب وترك الكلام الاول قبل منه وارتفع التناقض لانه يصح حمل
الكلام الاول على الأخير (الرابع) بتكذيب الحاك له فيه وذلك كان ادعى
عليه أنه كفل له عن مدينه بألف فأنكر المدعي عليه الكفالة وبرهن الدائن
أنه كفل عن مدينه وحكم عليه الحاك بألف بمقتضى ذلك وأخذ المكفول له منه
المال وبعد ذلك ادعى الكفيل على المدين أنه كفل عنه بأمره يريد الرجوع
عليه بما دفع وبرهن على ذلك قبل منه ورجع على المدين بما أدى عنه ولا
يقال أنه متناقض في دعواه حيث أنكر الكفالة أولا ثم ادعاها ثانيا لانه
صار مكذبا شرعا في انكاره الاول بواسطة القضاء من الحاك وتكذيب
الحاكم يرفع التناقض

- (٩) ان يكون المدعي عليه معلوما فلو كان مجهولا لم تصح الدعوى
لاستعالة السير فيها والقضاء على المجهول وعلى ذلك لو قال لي علي أحد
أهل هذه البلدة مائة جنيه لا تصح دعواه ولا تسمع لجهالة المدعي عليه
- (١٠) حضور الخصم فلو لم يكن الخصم حاضرا لم تسمع الدعوى وذلك
لانها انما تسمع لما يترتب عليها من القضاء وأيضال الحقوق لارتباطها والقضاء
على الغائب لا يجوز فقد قال صلى الله عليه وسلم اسيدنا على بن ابي طالب
كرم الله وجهه (لا تقض لاحد الخصمين ما لم تسمع كلام الآخر) حيث
نهى عن القضاء في غيبة الخصم فهو منهي أيضا عن سماع الدعوى عليه في غيبته

وأما منع القضاء على الغائب لانه قد تكون عنده من الأدلة ما لو عرفها
القاضي لرفض دعوى المدعى وليعلم أنه ليس الغرض من وجوب حضور
الخصم وجوب حضوره بنفسه بل المقصود حضوره بنفسه أو حضور من
ينوب عنه

(١١) ان تكون عبارات الدعوى مشتملة على ما يفيد تيقن المدعى
وجزمه بثبوت الحق المدعى لدى المدعى عليه فلو ذكر ما يفيد الشك أو الظن
لم تصح دعواه هذا وليست هناك عبارات مختصرة يشترط ذكرها في
الدعوى ولا كلمة (أدعى) كما يتوهم ذلك كثير من الناس

(١٢) أن يذكر المدعي في دعواه أنه يطالب المدعى عليه بمحقة القدي
يدعيه سواء كان ديناً أو عيناً متقولاً أو عقاراً وذلك لان الحق حقه فإلم
يطلبه لا يطلب له وقيل تصح الدعوى بدونه وهو الصحيح

(١٣) أن يذكر في دعوى العقار ان المدعى عليه واضح يده عليه وذلك لان
الخصم في دعوى العقار هو واضح اليد فإلم يذكر المدعى في دعواه ذلك لم
يعلم أن المدعي عليه خصمه فلا يتجه عليه وجوب الجواب عنها ومصادقة
المدعى عليه للمدعي علي وضع يده على العقار المدعي غير كافية في اعتباره
خصماً بل لا بد من إقامة المدعي اليينة على وضع يد المدعي عليه على العقار
للمدعي هذا في العقار وأما في المنقول فتكفي بمصادقة المدعي عليه على اليد
بدون احتياج الى إقامة اليينة عليها على اى وجه ادعى وسبب التفرقة في
ذلك بين العقار والمنقول ان اليد في العقار خفية فلا بد لاثباتها من بينة وفي
المنقول ظاهرة فكانت المصادقة كافية فيها

(١٤) ان يذكر في دعوى المنقول القائم انه في يد المدعي عليه بغير

حق ولا بد من زيادة عبارة (بغير حق) مخافة ان تكون العين مودعة أو مرهونة لديه فتكون يده عليها بحق فلا يكون خعما للمدعي - هذه هي الشروط العامة الواجبة لصحة الدعاوى وهناك شروط خاصة ببعض الدعاوى تذكر في موضوعاتها الخصوصية فتى تحققت جميع هذه الشروط الماضية كانت الدعوى صحيحة فتترتب عليها أحكامها وهل يسأل القاضي المدعي عليه عن الدعوى بدون طلب المدعي منه ذلك أم لا بد لجواز سؤاله من طلب المدعي منه سؤال خصمها - في المسألة خلاف والارجح عدم وجوب طلب السؤال من المدعي اكتفاء بشاهد الحال عن شاهد المقال هذا ولما كان علم شروط صحة الدعوى لا يكفي وحده لمعرفة كيفية صوغ الدعاوى فاسبب أن نذكر نماذج للدعاوى مشتملة على الشروط الماضية لتكون كالاساس بالنسبة لغيرها وهي.

(١) صورة دعوى امرأة بنفقة على زوجها

بواسطة وكيل

يوكاتي الشرعية عن الست عائشة بنت فلان ابن فلان هذه الحاضرة أدمي علي يوسف ابن فلان ابن فلان هذا الحاضر أنه زوج لوكاتي عائشة المذكورة بصحيح العقد الشرعي ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج لازواجهم وقد طلبته بالافاق عليها وبكسوتها وبأسكانها حسب اللائق بحالها فامتنع من جميع ذلك بلاحق ولا وجه شرعي مع انها مطيعة له وفي عصمته لأن وليس هو ذا مائدة يمكنها أن تتناول منها قدر كفايتها فأطلب من فضيلتكم الحكم لوكاتي عائشة المذكورة بفرض نفقة لها بانواعها الثلاث على زوجها يوسف المذكور وأمره بأداء ما يتقرر اليها ونهيته المسكن الشرعي لسكانها

والتمس سؤاله عن هذه الدعوى

(٧) صورة دعوى سقوط متجدد النفقة للنشوز

بواسطة وكيل

بوكالتي عن سيد بك ابن محمد بن آدم هذا الحاضر أدعي على الست
نعيه هانم كريمة أسعد بك بن يوسف هذه الحاضرة بأنها زوج لموكلي سيد
بك المذكور بصحيح العقد الشرعي ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج
لازواجهم وأنه بتاريخ كذا فرض لها على موكلي المذكور امام محكمة كذا
الجزئية الشرعية في القضية غمرة كذا سنة كذا الداخلة في سنة كذا نفقة
شرعية مبلغ الف قرش ضايع شهريا لمطعمها وأدومها ومثل ذلك كل ستة
أشهر لكسوتها وأنه بعد تاريخ الفرض المذكور بخمسة أشهر خرجت المدعي
عليها الست نعيمة المذكورة ناشرة من مسكن موكلي الشرعي الذي أعده
لها وكانت تقيم معه فيه وذلك بشير أذنه ورضاه وهذا المسكن عبارة عن
جميع المنزل السكان بشارع عباس بمصر غمرة كذا وهو مشتمل على دورين
غير الأرضي ومستوف جميع الادوات والمرافق الشرعية ومناسب لحال
الطرفين ولا زال لها الآن وقد دناها للدخول في طاعته فيه فامتعت
من ذلك بلا وجه شرعي وذلك مع استيفائها منه عاجل صداقها ومع امانته
عليها وعلى اموالها وبذلك تكون نشرة والنشوز يسقط المتجدد من النفقة
شرعا ومع علم المدعي عليها بذلك فهي تطالب المدعي بمبلغ خمسين جنيها
مصريا زاممة أنه تجدد لها عليه نفقة خمسة أشهر بمقتضى الفرض المذكور
من ابتداء كذا تاريخ الحكم لثاية كذا

وذلك منها بشير وجه شرعي لكونها ناشرة والنشوز يسقط متجدد

النفقة شرعا كما ذكر

لذلك أطلب الحكم لموكلتي سيد بك المذكور على المدعى عليها الست
نعيمية المذكورة بسقوط متجذد نفقتها البالغ قدره خمسين جنيها مصريا عن
المدة المذكورة لذو شواها وأمرها بعدم التعرض له في البالغ المذكور وأتمس سؤالها
عن هذه الدعوى

(٣) صورة دعوى بنفقة أم على ولها

بواسطة وكيل

بوكلاتي عن الست محسنة هانم كريمة محمد بك ابن يوسف أغا هذه
الحاضرة أدعى علي السيد عبد الرحمن بن عبد المنعم بن عبد العزيز هذا
الحاضر بأنه ابن لموكلتي الست محسنة المذكورة وزقت به من زوجها المرحوم
عبد المنعم بك ابن عبد العزيز بسبب النكاح الصحيح الشرعي وأنها فقيرة وخالية
من الأزواج وعدتهم وعاجزة عن الكسب وليس لها من تجب نفقتها عليه
سوى ابنها السيد عبد الرحمن المدعى عليه المذكور وقد طالبته بالاتفاق عليها
وكسوتها على قدر كفايتها فامتنع من ذلك بلاوجه شرعي مع كونه موسرا
وكسوبا لذلك أطلب الحكم لموكلتي الست محسنة المذكورة علي ابنها السيد
عبد الرحمن المذكور بفرض نفقة طعامها وكسوتها على قدر كفايتها لها عليه
وأمره بإداء ما يقرر من ذلك لموكلتي المذكورة وإذنها بالاستدانة وأتمس
سؤاله عن هذه الدعوى

(٤) صورة دعوى امرأة ثبوت دين صداقها بنمة التوفيق

بواسطة وكيل

بوكلاتي عن الست سخاد هانم كريمة يوسف باشا ابن محمد سعيد هذه

الحاضرة أدعى على أحمد بك ابن عبد المنعم افندي بن عبد العزيز افندي هذا الحاضر بان موكلتي الست سعاد هانم المذكورة كانت زوجا للمرحوم عبد المنعم افندي ابن عبد العزيز افندي ابن حامد افندي بصحيح العقد الشرعي ودخل بها وعاشها معاشرة الازواج لازواجهم وأن لها بذمته مبلغ مائتين من الجنيهات المصرية مؤخر صداقها لديه وقد توفي زوجها المرحوم عبد المنعم افندي المذكور الى رحمة الله تعالى بتاريخ كذا ودفن ببلدة كذا وبذلك حل لها جميع مؤخر صداقها المذكور وبما أن المدعي عليه ابنه وأحد ورثته وواضع يده على الدار القلانية (وتحدد) من تركته المتوفى وهي كافية في سداد الدين المذكور وقد طالبت موكلتي بسداد دينها المذكور اليها مما تحت يده من تركته المتوفى المذكور فاستمع من ذلك بلا وجه شرعي لهذا أطلب المحكم لموكلتي الست سعاد هانم المذكورة ثبوت دين مؤخر صداقها البالغ قدره كذا بذمة زوجها فلان المتوفى المذكور وأمر المدعي عليه أحمد بك المذكور بأداء هذا الدين الي موكلتي مما تحت يده من تركته المتوفى وألتبس سؤاله عن هذه الدعوى

(٥) صورة دعوي ثبوت الوصية بقدر من المال

بدون وكيل

أدعى أنا فلان ابن فلان ابن فلان علي عبد الحميد افندي ابن عبد الرحمن ابن عبد العظيم هذا الحاضر بان أباه عبد الرحمن افندي ابن عبد العظيم ابن محمد أوصى لي في حال صحته وبقاؤه تصرفه بطوقه واختياره بمبلغ الف جنيه مصري ذهباً أخذه بعد وفاته من ثلث تركته إما كان نوعاً أو أنه بقي مصر على هذه الوصية ولم يوجد منه زوج صحيح لها لراحة ولا دلالة الي وفاته وبذلك أصبحت

وصيته المذكورة نافذة لازمة وبما أن المدعى عليه ابن المتوفى المذكور ووراثته وواضع يده تلي تركته جميعها فقد طالبته بأداء المبلغ الموصى به المذكور الى لاحوزة انفسى فامتنع من ذلك بلا وجه شرعى مع كون ثلث التركة يزيد عن المقدار الموصى به زيادة كبيرة وليس على التركة ديون ولا يوجد موصى له غيري لهذا أطلب الحكم لى على المدعى عليه المذكور بثبوت الوصية المذكورة وامره بأداء المبلغ المذكور الى من تركه والده المتوفى بصفته وصية وألتصن سؤاله عن هذه الدعوى

(٦) صورة دعوى وفاة ووراثته

بدون وكيل

أدعى انا محمد بن صالح بن مسعود علي يوسف بن صالح بن مسعود هذا الحاضر ان والدي صالح بن مسعود بن سالم توفى بتاريخ كذا بناحية كذا محل توطئه حال حياته وانحصر أثره الشرعى في ولديه وهما أنا محمد صالح ويوسف صالح المدعى عليه المذكور فقط بدون شريك ولا وارث له سوانا وان من ضمن ما كان يملكه حال حياته ملكا صحيحا واستمر ماله الى أن توفى وتركه ميراثا لوارثيه المذكورين منزلا كاتنا بشارع كذا بقسم كذا بضر حدودا بمحدود أربعة وهي (ويحدد حسب المتبع) وأن المدعى عليه يوسف المذكور وواضع يده علي جميع المنزل المذكور وممتنع من تسليمي نصيبي فيه وهو النصف اثنا عشر قيراطا من أربعة وعشرين قيراطا ينقسم اليها المحدود المذكور وذلك منه بلا حق ولا وجه شرعى لذلك أطلب الحكم بثبوت وفاة صالح بن مسعود بن سالم وانحصار أثره في وارثيه ولديه وهما أنا المدعى والمدعى عليه واستحقاقي لنصف المنزل المذكور وأمر المدعى عليه برفعه يده

عن نصيبي المذكور فيه وأمره بتسليمه لي لأحوزه لنفسي وأتمس سؤال
المدعي عليه عن هذه الدعوى

(٧) صورة دعوى ثبوت النكاح بوكيل

بوكالتي عن سعادة احمد باشا ابن يوسف بك ابن رضا بك هذا الحاضر
أدعي على السيدة فاطمة بنت سعادة حامد باشا ابن محمد بك الرشيدى هذه
الحاضرة أنها زوجة لموكلى سعادة احمد باشا المذكور بصحيح المقد الشرعي
ولا تزال على عصمته وعند نكاحه الآن تزوجها بإيجاب منها وقبول منه صدرا
بينهما في حال صحتهما وتفاذ أنصر فيها بطوعها واختيارها بمحضرة شاهدين
مسلمين عدلين حرين سامعين مما كلام المتعاقدين فاهمين أنه عقد نكاح وان
السيدة فاطمة المذكورة مع طليها بوجود عقدة النكاح بينها وبين موكلي
المذكور فهي أنكر ذلك ونجده جحدا كلياً بدون حق ولا وجه شرعي لذلك
أطلب الحكم على المدعى عليها الست فاطمة هذه بثبوت زواجها لموكلي
سعادة احمد باشا هذا وأسأل سؤالاً عما عن هذه الدعوى!

(٨) صورة دعوى فساد النكاح

بوكيل

بوكالتي عن الست زينب هانم كريمة الشيخ محمود بن محمد النياوى أدعي
على الشيخ يوسف بن سعيد بن رضوان هذا الحاضر أنه بتاريخ كذا عقد على
موكلى الست زينب المذكورة عقد نكاحها بإيجاب منها وقبول منه امام
شاهدين مسلمين عدلين سامعين مما كلام المتعاقدين فاهمين أنه عقد نكاح
وأنها بعد ذلك علم اليقين أنها رضعت مع المدعى عليه الشيخ يوسف
المذكور من ندى والدته الست محبينة بنت محمد بن نور الدين في زمن الرضاع

شرعا وبذلك صارت اخته من الرضاع فلا يحل له ان يتزوجها ويكون عقد
النكاح الذي حصل بينهما وقع باطلا وأنه لهذا قد طالبت موكلتي الست زينب
المذكورة المدعى عليه الشيخ يوسف المذكور بعدم التعرض لها في أمور
الزوجة بطلان النكاح الحاصل بينهما لما ذكر فلم يمثل لذلك وأصر على
التمسك بمقد النكاح المذكور والتعرض لموكلتي في أمور الزوجة منكر
حصول الرضاع المذكور فلما ذكر تطلب موكلتي المذكورة من فضيلتكم
الحكم لها على الشيخ يوسف المدعى عليه المذكور بطلان عقد نكاحها بها
لبكرتها اخته من الرضاع وأمره بعدم التعرض لها في أمور الزوجة لما
ذكر وأسأل سؤاله عن هذه الدعوى

(٩) صورة دعوى استحقاق الحضنة

بوكيل

بوكلتي عن الست عائشة بنت يوسف بن محمد الغائبية عن هذا المجلس ادعى
علي الست زنوبة بنت عبد الباسط بن عبد القوي هذه الحاضرة بأنها كانت
زوجة لمن يدعى عبد الحميد بن عبد الرحمن بن محمد بصحيح العقد الشرعي
ودخل بها وعاشرها مباشرة الازواج لازواجهم ورزق منها بولد صغير في
يدها وحضانتها يسمى محمدا وبلغ من العمر الآن خمس سنوات وأن عبد
الحميد المذكور توفي الى رحمة الله تعالى فتزوجت بعده الست زنوبة المذكورة
برجل أجنبي من الصغير يدعى عثمان بن محمد بن محمود ولا تزال على عصمته
للآن وبذلك سقط جتها في حضنة ابنها المذكور وبما أن المدعية الست
عائشة والدة المدعي عليها وخالية من الازواج وعتهم وأمينه وصالحه لحضنة
محمد المذكور فتكون هي المستحقة لحضنته دون سواها وقد طالبت المدعي

عليها بتسليمها ولها محمد المذكور لتحضنه حيث أنها هي المستحقة لحضائنه شرعا فامتت من ذلك بلا وجه شرعي لذلك أطلب الحكم لمركبتي المذكورة باستحقاقها لحضانة ابن بنتها محمد المذكور وأمر المدعي عليها بتسليمها لها وعدم معارضتها في ذلك وأسأل سؤالها عن هذه الدعوى

(١٠) صورة دعوي طلب ضم الولد لتجاوزته سن الحضانة

بوكيل

بوكالتى عن الشيخ محمد بن محمود بن سعيد النائب عن هذا المجلس أدمى على الست شفيقة بنت علي بن يوسف هذه الحاضرة بأنها كانت زوجا لموكلى الشيخ محمد المذكور بصحيح العقد الشرعى ودخل بها وعاشرها معاشرة الأزواج لأزواجهم ورزق منها على فراش الزوجية بولد يسمى إبراهيم في يدها وحضائنها وإن إبراهيم المذكور قد بلغ من العمر الآن أكثر من سبع سنوات وبذلك يكون قد سقط حق حضانة أمه المدعى عليها المذكورة له وأصبح من حق أبيه المدعى أن يضمه إليه ليقوم بتربيته اللازمة شرعا وأنه لهذا قد طلب المدعى من المدعى عليها تسليم ابنها إبراهيم إليه لتجاوزته سن الحضانة شرعا فامتت من ذلك بلا وجه شرعي لذلك أطلب الحكم لموكلى الشيخ محمد المذكور على المدعى عليها الست شفيقة المذكورة بضم ابنه إبراهيم إليه لتجاوزته سن الحضانة شرعا وأمرها بعدم معارضتها له في ذلك وأسأل سؤالها عن هذه الدعوى

(١١) صورة دعوى ثبوت الجهاز

بدون وكيل

أدمى أنا زينب بنت فلان ابن فلان علي محمد أفندى ابن فلان ابن فلان

هذا الحاضر بأنه لما تزوجني بعقد نكاح صحيح شرعي زفقت اليه بمجهاز أعيانه
كذا من النحاس وكذا من الفرس وكذا من الاسرة وكذا من الاخشاب
وكذا من المجوهرات وكذا من الثياب الحريرية (ويوصف كل شيء وصفا
تاماً) وأن قيمة جميع ذلك مبلغ كذا وأن المدعى عليه محمد افندي المذكور
اقتصب هذه الاعيان مني ومنعني من الانتفاع بها ووضع يدي عليها بغير
حق ولا وجه شرعي ولست أدري ان كانت قائمة أو هالكة لذلك أطلب
الحكم لي عليه برد الاعيان المذكورة وتسليمها لي أن كانت قائمة وبإزاء قيمتها
الي أن كانت هالكة وذلك مع العلم بأن قيمتها يوم النصب هي القيمة
المذكورة وأسأل سؤاله عن هذه الدعوي

(١٧) صورة دعوى رحل ثبوت نسب ابن له بوكيل

بوكالتي عن حسين ابن فلان ابن فلان النائب عن هذا المجلس أدعى على
سعيد هذا الحاضر بأنه ابن لموكلي حسين المذكور رزق به من زوجته الست
فلانة القلانية بصحيح العقد الشرعي حال قيام النكاح بينهما وأنه مع علم سعيد
هذا الحاضر بذلك فانه ينكر كونه ابناً لموكلي وكون موكلي أباً له وذلك
منه بغير حق ولا وجه شرعي لذلك أطلب الحكم لموكلي حسين المذكور
على المدعي عليه سعيد هذا بأنه ابن لموكلي بصحيح النسب وأمره بعدم
معارضته في ذلك وأسأل سؤاله عن هذه الدعوي

الى هذا المكان انتهينا مما أردنا كتابه في التوثيق الشرعية وما على المطلع
الذي التبيه إلا أن يقبس ما لم يذكر على ما ذكر ملاحظاً في ذلك استيفاء الشروط
اللازمة شرعاً وقانوناً والحمد لله أولاً وآخراً والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
وصحبه ومن اهتدى بهداهم وسار على سنتهم

مذكرة التوثيقات الشرعية

صحيفة	صحيفة
٣٧ صورة عقد زواج بمباشرة وكيل الزوجين مع ذكر الصداق حاله وأجله وكان الاجل فيه أقرب الاجلين	٢ الكلام على الوثيقة والتوثيق والموثق
٣٨ صورة تصديق على زواج صدر من الزوجين انفسهما مع ذكر الصداق وأن جميعه حال	٣ الكلام على ان الكتابة ليست شرطاً لصحة التصرفات
٣٨ صورة تصديق على زواج صدر من الزوج ووكيل الزوجة مع ذكر الصداق حاله وأجله وان أجله زمن معلوم	٤ الكلام على ان الوثيقة تكون شرعية وان كتبها غير القاضي أو مأذونه
٣٩ صورة تصديق على زواج صدر من وكيل الزوجين مع ذكر الصداق وان جميعه مؤجل لاجل معلوم	٥ الكلام على ان الورقة الرسمية وغير الرسمية سواء في الاعتبار شرعاً لا قانوناً
٤١ الكلام على الاشهاد بالاقرار - تعريف الاقرار	ويان مواضع التفرقة بينهما
٤٢ حكم الاقرار - الشروط اللازمة في المقر لصحة الاقرار	٩ تاريخ التوثيق الشرعي - نص وثيقة صلح الحربية
٤٤ الشروط اللازمة في المقر له لصحة الاقرار	١٢ فوائد التوثيق
٤٥ » » في المقر به لصحة الاقرار	١٤ شروط التوثيق
٤٦ ما يمتدط في الصيغة لصحة الاقرار	٣٠ الكلام على كيفية كتابة الاشهادات المتنوعة بالتصرفات
	٣٢ الكلام على اشهادات عقود الزواج ويان أساس هذه الاشهادات
	٣٥ صورة عقد زواج بمباشرة الزوجين انفسهما مع ذكر الصداق حاله وأجله كون الاجل معلوماً
	٣٦ صورة عقد زواج بمباشرة الزوج ووكيل الزوجة مع كون الصداق غير مسمى

صحيفة	مصحف
٥٨ - صورة أشهاد باقرار بطلاق مستند للعقار الذى تحت يد المقر	٤٨ صورة أشهاد باقرار بطلاق مستند الى زمن ماضى مع اقترانه بتضديق الزوجة
٥٩ - صورة أشهاد باقرار بقبض الدين	٤٩ صورة أشهاد باقرار بطلاق على الابراء مستند الى زمن مضى مع حضور الزوجة وتصديقها
٦٠ - صورة أشهاد بالاقرار بالدين	٥٠ صورة أشهاد باقرار بطلاق على الابراء مستند الى زمن مضى مع حضور الزوجة وعدم تصديقها للزوج فى ذلك
٦١ - صورة أشهاد بالاقرار العام	٥٠ صورة أشهاد باقرار المطلقة بقبض مؤخر الصداق
٦١ صورة أشهاد بالاقرار بإرشدية	٥١ صورة أشهاد باقرار المطلقة بانقضاء عدها بالخيار ثلاث مرات
٦٢ - صورة أشهاد بالاسلام	٥٢ صورة أشهاد باقرار الاب بان حق حضانة ابنة لفلانة
٦٣ بيان الاشياء التى تسبق ضبط الاشهاد بالاسلام	٥٣ صورة أشهاد باقرار المرأة بسقوط حق الحضانة لتزوجها باجنبي من الصغير
٦٤ بيان اقسام من يريدون الاسلام والواجب فى كل قسم منهم لصيرورته مسالما شرعا	٥٣ صورة أشهاد باقرار الرجل بنسب ٥٤ صورة أشهاد باقرار بفرض نفقة زوجية
٦٥ صورة أشهاد باقرار بعق	٥٥ صورة أشهاد باقرار المرأة بسقوط متمتع بنفقة وأبطال فرضها
٦٦ صورة أشهاد بتبادل بين مالكين	٥٦ صورة أشهاد باقرار الرجل بتمتع النفقة
٦٧ - صورة أشهاد بابدال فى وقف بالنقد	٥٧ صورة أشهاد باقرارات متعددة ٥٧ صورة أشهاد بالاقرار بالصالح على الاكل تمويثا وأبطال الفرض
٦٨ - صورة أشهاد ببيع لجهة وقف بمال بئل	
٧٠ - صورة أشهاد ببيع مقترن بوقت المبيع وقفا أهليا	
٧٢ - صورة أشهاد بتبادل بين وقف ومالك	
٧٣ - صورة أشهاد ببيع من مالك لوقفه مع ذكر الواسطة	
٧٤ - صورة أشهاد بمصداقة على حصول استبدال	

صحيفة	صحيفة
٩٤ صورة أشهاد بقسمة أعيان الوقف	٧٥ صورة أشهاد بوقف خيرى
٩٥ صورة أشهاد بأذن بمخصومة ضد ناظر الوقف	٧٧ صورة أشهاد بوقف أهلى
٩٦ بيان ان الاشهادات الصادرة من هيئة التصرفات مسبوبة بقرارات موافقة منها	٧٩ صورة أشهاد بالتصادق على وقف
٩٧ صورة قرار بالموافقة على الاذن بالمخصومة ضد ناظر الوقف	٨٠ صورة أشهاد بتحكيم مع تسجيل بعض الاجرة
٩٨ صورة قرار بالموافقة على اقامة ناظر على الوقف	٨٢ صورة أشهاد بإبدال عين عككة
٩٩ صورة قرار بالموافقة على ضم ناظر الى ناظر مع افرادة بالتصرف	٨٣ صورة أشهاد بالإقرار بالتسارل عن الشروط المشرة
١٠٠ صورة قرار بالموافقة على تقرير أجر للناظر	٨٤ صورة أشهاد بتغيير فى مصارف الوقف
١٠٢ صورة قرار بالموافقة على تمكين من النظر على الوقف	٨٥ صورة أشهاد بأن ما يبنى بارض الوقف يكون ملحقا بالوقف
١٠٣ صورة قرار بالموافقة على ابدال عين من الوقف بالنقد	٨٦ صورة أشهاد بأقامة ناظر على الوقف
١٠٥ صورة قرار بالموافقة على استبدال عين الوقف بمال بدل	٨٧ صورة أشهاد بتحكين من النظر على الوقف
١٠٧ صورة قرار بالموافقة على الاذن للماظرة بالعمارة والاستدانة	٨٧ صورة أشهاد بضم ناظر الى ناظر على الوقف
١٠٩ بيان هيئة التصرفات وما تعمل فيه وكيفية عملها	٨٨ صورة أشهاد بإخراج الناظر من النظر على الوقف بناء على تنازله
١١١ بيان ان قرارات الموافقة قرارات تعهدية وان لهيئة التصرفات المدول عنها	٨٩ صورة أشهاد بتقرير اجرة على النظر على الوقف
	٩٠ صورة أشهاد بأجيرة عين الوقف أكثر من ثلاث سنوات
	٩١ صورة أشهاد بتغيير معالم الوقف
	٩٣ صورة أشهاد بأذن بإحداث مبان فى الوقف

صحيفة	مق كانت المصاحبة في ذلك
المورث لورثته	١١١ صورة أشهاد بتصادق على
١٢٥ م صورة أشهاد بهية بدون عوض	استحقاق في وقف
١٢٥ م صورة أشهاد بوصاية مختارة	١١٢ صورة أشهاد بتصادق على
١٢٦ م صورة أشهاد برصية بخيرات	استحقاق النظر على الوقف
١٢٧ م صورة أشهاد بمنزل الوكيل	١١٣ صورة أشهاد بزيادة شرط في
١٢٨ م صورة أشهاد بضيايع الختم	الوقف
١٢٨ م صورة أشهاد بضاعة صراف	١١٣ صورة أشهاد بإبطال شرط في الوقف
١٢٩ م صورة أشهاد بضيايع اوراق	١١٤ صورة أشهاد بتحقيق وفاة ووراقة
١٣٠ م صورة أشهاد بتحقيق ذاتية	١١٥ صورة أشهاد بتوكيل في أمور
١٣٠ م صورة أشهاد بغيبة قهر القرعة	الزوجية
١٣١ م صورة أشهاد بتحقيق وفاء التليل	١١٦ صورة أشهاد بتوكيل عام
١٣٢ م صورة أشهاد بتحقيق هلال	١١٧ صورة أشهاد ببيع
شهر رمضان	١١٨ صورة أشهاد بالاقالة من البيع
١٣٢ بيان أقسام الاشهادات وأماكن ضبطها	١١٩ صورة أشهاد ببيع وقافي
١٣٣ الكلام على قرارات المجالس	١١٩ صورة أشهاد بالتصديق على
الحسبية	بيع حصل من قبل
١٣٣ بيان المجالس الحسبية واختصاصها	١٢٠ صورة أشهاد بتصحيح حد من
وكيفية تشكيلها وأقسامها	حدود العقار للمبيع
١٣٥ صورة قرار بقبول استقالة وصي	١٢١ صورة أشهاد بقسمة العقار بين
وتعيين بدله بدون أجر	المالكين
١٣٦ صورة قرار بعزل وصي وتعيين	١٢٢ صورة أشهاد برهن عين نظير
وصي بدله بأجر	قدر من المال
١٣٨ صورة قرار بتعيين وصي ومشرف	١٢٢ صورة أشهاد بفك الرهن
١٤٠ صورة قرار برفض طلب رفع	١٢٣ صورة أشهاد بالتخارج
الحجر وقبول استقالة قيم وتعيين بدله	١٢٤ صورة أشهاد بإيلولة التركة عن

صحيحة	صحيحة
١٤١ صورة قرار بإثبات غيبة وتعيين وكيل عن الغائب	١٥٥ صورة دعوى سقوط متجمد زوجها
١٤٣ الكلام على صور الدعاوى -	١٥٦ صورة دعوى بنفقة أم على له ولها
- تعريف الدعوى - أنواع الدعوى	١٥٦ صورة دعوى امرأة ثبوت دين صداقها بذمة المتوفى
١٤٤ ركن الدعوى - أطراف الدعوى	١٥٧ صورة دعوى ثبوت الوصية بقدر من المال
- الفرق بين المدعى والمدعى عليه	١٥٨ صورة دعوى وفاة ووراثة
١٤٥ شروط صحة الدعوى	١٥٩ صورة دعوى ثبوت النكاح
١٤٥ بيان الأشياء التي بها يكون المدعى به معلوما	١٥٩ صورة دعوى فساد النكاح
١٥٠ بيان الأساس لمعرفة كون الدعوى ملازمة أو غير ملازمة	١٦٠ صورة دعوى استحقاق الحضانة
١٥٠ بيان التناقض في الدعوى	١٦١ صورة دعوى طلب ضم الولد لتجاوز سن الحضانة شرعا
١٥١ بيان الأشياء التي تسمع فيها الدعوى مع التناقض	١٦١ صورة دعوى ثبوت الجماع
١٥١ بيان الأشياء التي بها يرتفع التناقض في الدعوى	١٦٢ صورة دعوى رجل ثبوت نسب ابن له
١٥٤ صورة دعوى امرأة بنفقة على	

Bibliotheca Alexandrina



0370377